المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات المقارنة و اللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

الكتاب : اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب (مائدة مستديرة).
سلسلة : ندوات ومناظرات رقم 51.
الناشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
الخطوط : سعيد حميدي.
الغلاف : عمر آفا.

الطبع : مطبعة النجاح الجديدة — الدار البيضاء.
التسلسل الدولي : ISSN 1113/0377.
ردمك ISBN 9981-825-58-1.
الإيداع القانوني : 1996/295.
الطبعة الأولى : 1996.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين الكلية ومؤسسة كونراد أدناور

تقديم

أصبح المنهج المقارن المؤسس على تحديد المبادئ الكلية وقيم الوسائط الخاصة متداولا بين أهل النظر في اللغات وسماتها. وقد استساغ الباحثون المغاربة هذا المنهج ووظفوه في أعمالهم البحثية المتنوعة، كما وظف ذلك المشتغلون على اللغات واللهجات الموجودة بالمغرب. إلا أن هذه الأعمال ظلت جزئية متفرقة، ولم ترق بعد إلى أن تكون مجالا متفردا خصبا للبحث والتنقيب.

ولمّا لشتات هذه الجهود، ومحاولة لتأسيس مجال فرعي ميداني في اللسانيات يهتم بالمحيط اللغوي بالمغرب، ويستغلّ ما يعرف من خصائص متقاربة أو متباعدة تنسب إلى العربية الفصيحة (قديمها وحديثها)، أو العربية العامية المغربية، أو لهجات الأمازيغية، بادرنا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، بتعاون مع مؤسسة كونراد أدناور، إلى تنظيم مائدة مستديرة في موضوع : «اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب». وقد انعقدت المائدة بين 3 و6 فبراير 1994 بمدينة مراكش، وشارك فيها عدد من الأساتذة والباحثين الدوليين المرموقين، المختصين في اللسانيات المقارنة، كما شارك أساتذة وباحثون من مختلف شعب اللغات بالجامعات المغربية، وتمحورت التدخلات حول جوانب من التركيب والصرافة والدلالة والمعجميات، وصفا ونظرا وتطبيقا.

ويسرنا أن نقدم هنا أهم نصوص وقائع هذه المائدة.

لسان العرب

المحتويات

عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى

محمد غاليم
كلية الآداب ــ المحمدية

1 ــ دلالة سَ

تفترض نظرية الدلالة التصورية أن البنية الدلالية / التصورية في اللغات الطبيعية تقوم على أنساق رئيسية من السمات المشتركة، وأن تفكيك مقولات البنية التصورية تبعا لهذه الانساق يلعب دورا هاما في تخصيص التصورات الداخلية[1].

ومن هذه الانساق التي تنظم البنية التصورية نسق المقولات الانطولوجية. فالوحدات الجوهرية في البنية التصورية عبارة عن مكونات تصورية تنتمي الى لائحة محدودة من المقولات الانطولوجية الرئيسية (أو «أقسام الكلم» التصورية)، **كالشيء والحدث والحالة والعمل والمكان والمسار والخاصية والمقدار**. ورغم اختلاف هذه العناصر في إحالاتها فإن مايوخذ بينها أنها تشترك في عدد من الخصائص منها :

أ ــ أن كل مكون تركيبي رئيسي في الجملة يسقط في مكون تصوري في معنى الجملة. ففي جملة مثل : «جرى زيد إلى المنزل»، يوافق «زيد» و «المنزل» مكوني **شيء**، ويوافق المركب الحرفي «إلى المنزل» مكون **مسار**، وتوافق الجملة كلها مكون **حدث**.

ب ــ أن كل مقولة تصورية تفكك الى بنية دالية يكون كل موضوع فيها مكونا تصوريا ينتمي الى مقولة انطولوجية كبرى. فتفكك بنية مثل : «زيد طويل» إلى دالة **حالة** تأخذ موضوعين هما **الشيء** «زيد» و **الخاصية** «طويل».

---

(1) انظر بخصوص مبادىء الدلالة التصورية المعتمدة فيما يلي، أعمال جاكندوف (1990) و (1992) و (1993). وانظر كذلك عبد القادر الفاسي الفهري (1985) و (1986).

ج ـــ أن البنية التصورية لوحدة معجمية كيان يملك صفرا أو أكثر من محلات الموضوعات، وهي محلات تحل في قيمها معاني الفضلات التركيبية للوحدة المعجمية المعنية. فالفعل «أحب» في مثل : «أحب زيد هندا» يعبر عن دالة **حالة** يحل موضوعا ها في موقعي الفاعل والمفعول.

إن اشتراك المقولات التصورية في مثل هذه الخصائص الصورية يدعو الى صياغة قاعدة تكوين أساسية للمقولات التصورية كما في (1). وهي قاعدة تمثل الصورة العامة **لدلالة سَ**. وذلك على غرار نظرية سَ التركيبية التي من بين مكتسباتها الرئيسية إبراز الخصائص التي تشترك فيها المقولات التركيبية باعتماد تفكيك هذه المقولات الى نسق من السمات (أو الخصائص) المشتركة :

(1)

[كيان] ←
حدث / شيء / مكان ...
ورود / نمط
د (< كيان1، < كيان2، < كيان3>>>)

وتفكك هذه القاعدة كل مكون تصوري الى ثلاثة أنساق فرعية قاعدية من السمات : سمة المكونات التصورية التي تنتمي الى لائحة محدودة من المقولات الانطولوجية الرئيسية، وسمة الأنماط والورودات التي تهم علاقات المقوّلة، وسمة البنية الموضوعاتية (أو الدالية) التي تسمح بتكرارية البنية التصورية، ومن ثمة بطبقة لا متناهية من التصورات الممكنة.

ومن البنيات التصورية الممكنة التي تنتج عن (1) بنيات **المكان والمسار والحالة والحدث والعمل**. وصورها تباعا كالتالي، حيث تشير «د» الى : دالة، و «مك» الى : مكان، و «مس» الى : مسار، و «حا» الى : حالة، و «حد» الى : حدث، و «ع» الى عمل :

(2) أ ـــ [مكان] ← [د. مك ([شيء]) / مكان]

ب ـــ [مسار] ← [د. مس ([مكان]) / مسار]

ج ـــ [حالة]	←	د. حا حالة	([شيءٌ]، [مكان])	
د ـــ [حدث]	←	د. حد حدث	([شيءٌ]، [مسار])	
هـ ـــ [عمل]	←	د. ع عمل	([شيءٌ]، [حدث])	

إن ما ينتج عن الخصائص الثلاث أعلاه، والمتعلق بالتوافق، يعني أن كل مكون تركيبي كبير في الجملة يوافق مكونا تصوريا في معناها، كما في مثال : «جرى زيد الى المنزل». إلا أن العكس لايحصل دائما. ومن أسباب ذلك أن كثيرا من المكونات التصورية في معنى الجملة يكون مضمنا كليا في الوحدات المعجمية فلا يظهر مايوافقه في التركيب. والأمثلة التي ننظر فيها، فيما يلي، تتعلق أساسا بمثل هذه الحالات. وتهم بعض أفعال الوضع والإزالة (أو السلب) في العربية الفصيحة مع أفعال توازيها في العربية المغربية والفرنسية والانجليزية. كما تهم أفعالا أخرى تتعلق بالملكية والفضاء والزمن والخصائص، نوردها من حيث كونها تشارك أمثلة أفعال الوضع والإزالة في خاصية معجمة مكون تصوري من مكونات بنياتها التصورية. وفي حين اقتصرنا على جوانب محدودة من المشكل تخص بعض البنيات المعجمية التصورية (كما تفترضها نظرية الدلالة التصورية)، فإننا نجد في الفاسي الفهري (1993 ب) خاصة (وكذلك 1993 أ) تحليلا لمثل هذه المعطيات وغيرها باعتبارها «إصهارا» أو «إفراغا»، في إطار أعم يشمل دراسة الكيفية التي تتم بها هاتان العمليتان في مختلف المقولات الدلالية، وعلاقة ذلك بمشكل الربط بين الأدوار الدلالية والوظائف النحوية. وكل هذا من خلال تصور يبين دور التركيب في تفسير أسباب إصهار الأحداث أو الأدوار أو تعذر ذلك ؛ ومن ثمة يبين كيف أن «المعجم لايأخذ دلالة إلا بالنظر إلى التركيب».

2 ـــ بعض أفعال الوضع والازالة

لننظر في الأمثلة التالية :

(3) أ ـــ صبغ زيد الحائط.

ب ــ طان البناء الحائط.
ج ــ قير العمال السفينة.
د ــ كلس عمرو البناء.
هـ ــ شمع الشرطي الباب.
و ــ نحس زيد الاناء.
(4) أ ــ شحم الطباخ الحساء.
ب ــ ملحت هند الكسكس.
ج ــ شعر النساج اللباس.
د ــ بطن زيد الثوب.
(5) أ ــ سيج الحارس الحديقة.
ب ــ سور الجنود المركز.
ج ــ حوط العمال الورشة.
(6) أ ــ لحم الجزار العظم.
ب ــ قشدت هند اللبن.
ج ــ لحا الحطاب الشجرة.
د ــ قشر الطباخ الطماطم.
هـ ــ جلد زيد العنزة.
و ــ قرد البيطري الكلب.
(7) أ ــ حليت هند البقرة.
ب ــ جبنت زينب الحليب.
(8) أ ــ علب العمال السمك.
ب ــ قولب السباك الذهب.
ج ــ قدر الطباخ اللحم.
د ــ غمد المحارب السيف.
هـ ــ قفص الطفل الطائر.
و ــ كيس التاجر السلع.

(9) نعش زيد الميت

ومما يوازي (3) في العربية المغربية : صَبَّغ وزَفَّت وشَمَّع، وفي الفرنسية : chauler و peindre و beurrer و étamer، وفي الانجليزية : to paint و to butter و to powder. ومما يوازي (4) في العربية المغربية : مَلَّح وبَزَّر، وفي الفرنسية : épicer، وفي الانجليزية : to line، ومما يوازي (5) في العربية المغربية : زَرَّب (الجنان)، وفي الفرنسية : murer. ومما يوازي(6) في العربية المغربية : قَشَّر، وفي الفرنسية : désosser و étriper و écrémer و épucer، وفي الانجليزية : to scale و to skin و to dust. ومما يوازي (7) في العربية المغربية : حْلَب، وفي الانجليزية : to milk. ومما يوازي (8) في العربية المغربية : صَنْدَق وكَفَّن، وفي الفرنسية : entonner و ensiler، وفي الانجليزية : to bottle و to pocket.

إن ما تشترك فيه كل هذه الأفعال أنها متعدية في تركيبها وأنها تفيد في دلالتها معنى عاما هو «جعل شيء ما يذهب الى (أو من) مكان ما». وهي بذلك تعبر عن بنية **الأعمال** التي توضحها (2 هـ) أعلاه. كما أنها تشترك في أن بنياتها تقتضي علاقات غير «شفافة» بين الدلالة والتركيب، إذ هناك عناصر تظهر في دلالة هذه الأفعال لاتظهر في تركيبها (أولا «يراها» التركيب) كما سنرى. لكنها تختلف في نوعية هذه العلاقات «غير الشفافة» أي في المعلومات التي تفيدها، باعتبارها محمولات، بصدد موضوعاتها. فأهم اختلاف بينها يكمن فيما ينتج عن بنيات هذه الأفعال من توافقات مختلفة بين التركيب والدلالة.

لقد رأينا أن المبدأ الأساس في توافق الدلالة والتركيب، تبعا لنظرية الدلالة التصورية، هو أن كل مكون تركيبي كبير في الجملة (ج، م س، م و، م ح...) يوافق مكونا تصوريا في بنيتها الدلالية ينتمي الى مقولة تصورية كبرى. ويتم التعبير صوريا عن هذا المبدأ بقاعدة توافق عامة مثل (10)[2]، تشير فيها س الى أية وحدة معجمية تتكون فضلاتها (اختياريا) من م ص و م ز :

(10)

[س ___ < م ص < م ز >>] توافق [كيان د (< ك1 > ، < ك2، < ك3 >>)]

(2) انظر جاكندوف (1990)، ص. 25.

حيث م ص توافق ك2، و م ز توافق ك3، والفاعل (إن وجد) يوافق ك1.

فيتم التوافق، إذن باعتبار الوحدة المعجمية دالة تملك صفرا أو أكثر من مواقع الموضوعات المفتوحة التي تحل فيها قراءات المكونات التركيبية، ويقوم هذا التوافق صوريا، بين الموضوعات التركيبية والتصورية، على أساس مجموعة من القرائن. فكل وحدة معجمية في الجملة تخصص الكيفية التي تربط بها موضوعاتها التصورية بالمواقع التركيبية في المركب الذي ترأسه الوحدة المعنية. ويتحقق ذلك عن طريق قاعدة تستعمل هذه المعلومة المعجمية لدمج قراءات المفعولات والفواعل التركيبية في مواقع الموضوعات التي تحمل قرينة في بنية الرأس التصورية. وهذه القاعدة هي (11)[3]:

(11) **صهر الموضوع** : يتم تكوين البنية التصورية للمركب م س الذي ترأسه الوحدة المعجمية هـ كالتالي :

أ ــ في كل مكون يحمل قرينة في بنية هـ المعجمية التصورية، يتم صهر البنية التصورية للمركب م ز الذي يوافق الموقع الذي يحمل القرينة في سمة هـ التفريعية،

ب ــ وإذا كانت هـ فعلا، يتم صهر بنية الفاعل التصورية في المكون الذي يحمل القرينة أ في بنية هـ المعجمية التصورية.

وبموجب هذه القاعدة يتم الربط، في مثال «جرى زيد إلى المنزل» أعلاه، بين مواقع الموضوعات وبين المواقع التركيبية عن طريق قرائن في المدخل المعجمي للفعل نحو :

(12)

جـــرى
[– س، + ف]
[ــــ (م ح ب)]
ذهـــب [([شيء] أ، [مسار] ب)]
حـــدث

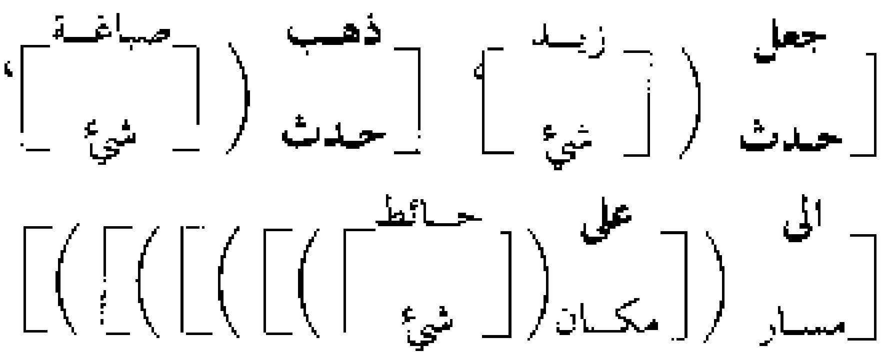
(3) نفسه، ص. 53.

فالفعل «جرى» يتطلب دلاليا موضوعين : **الشيء** المتحرك و **المسار** المخصص للحركة. فتسند الى الموضوع الأول القرينة أ التي تشير بالمواضعة الى موقع الفاعل. ويملأ الموضوع الثاني بقراءة المركب الذي تسند إليه القرينة ب في السمة التفريعية للفعل.

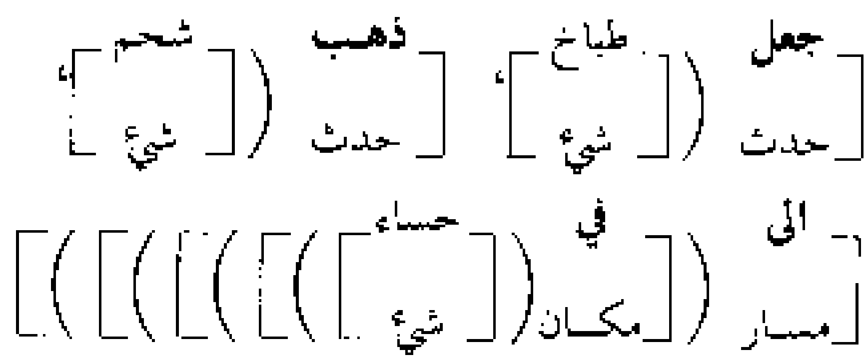
وإذا كان المثال الذي تعبر عنه (12) مثال توافق شفاف يكاد التركيب فيه ينسخ الدلالة (أو العكس)، فإن هناك حالات لايكون فيها التوافق بهذه الصورة، إذ تظهر في معنى الجملة مكونات لا «يراها» التركيب. ومن هذه الحالات دلالة الأفعال التي مثلنا لها في (3 ــ 9).

فالأفعال في (3 ــ أ ــ و) تفيد قيام منفذ «بوضع **شيء على شيء** آخر»، وتفيد في (4 أ ــ د) قيامه «بوضع **شيء في شيء** آخر»، وتفيد في (5 أــ ج) قيامه «بوضع **شيء حول شيء** آخر». فتكون البنيات التصورية التي تعبر عنها هذه الحالات الثلاث، ممثلة في «صبغ» و «شحم» و «سيج» تباعا، كالتالي :

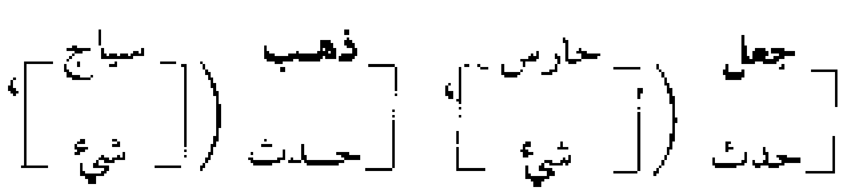
(13)



(14)



(15)



[مسار الى ([مكان حول ([شيء حديقة])])]

فيظهر أن هذه الأفعال تمعجم كلها دالة المسار **الى**، ودالات المكان **على** و**في** و**حول** تباعا. كما أنها تمعجم الكيان الخاضع للحركة أي المحور، وهو الصباغة والطين والقار والكلس والشمع والنحاس في (3 أ ــ و)، والشحم والملح والشعر والبطانة في (4 أ ــ د)، والسياج والسور والحائط في (5 أ ــ ج).

أما الأفعال في (6 أ ــ و) و (7 أ ــ ب) فتعبر عن اتجاه معاكس لاتجاه حركة المحور في الحالات الثلاث السابقة، إذ تفيد قيام منفذ «بإزالة **شيء من على شيء** آخر» في (6 أ ــ و)، أو «إزالة **شيء من في شيء** آخر» في (7 أ ــ ب). فتكون البنيات التصورية لهذه الأفعال، ممثلة في «لحم» و «حلب» تباعا، كالتالي :

(16) [حدث **جعل** ([شيء **جزار**]، [حدث **ذهب** ([شيء لحم]، [مسار **من** ([مكان **على** ([شيء **عظم**])])])])]

(17) [حدث **جعل** ([شيء هند]، [حدث **ذهب** ([شيء حليب]، [مسار **من** ([مكان **في** ([شيء **بقرة**])])])])]

فيتضح أن هذه الأفعال تمعجم أيضا دالة المسار، وهي هنا : **من**، ودالتي المكان **على** أو **في**. كما أنها تمعجم المحاور، وهي اللحم والقشدة واللحاء والقشرة والجلد والقراد في (6 أ ــ و)، والحليب والجبن في (7 أ ــ ب).

وتفيد الأفعال في (8 أ ــ و) و (9) قيام منفذ «بوضع **شيء في شيء** آخر»

أو «وضع **شيء على شيء** آخر». فتعبر بذلك عن بنيات تصورية تمثل لها ببنيتي «علب» و «نعش» كالتالي :

(18) [حدث **جعل**] ([شيء **عمال**]، [حدث **ذهب**] ([شيء سمك]،
[مسار **الى**] ([مكان **في**] ([شيء علبة])))))])])])]

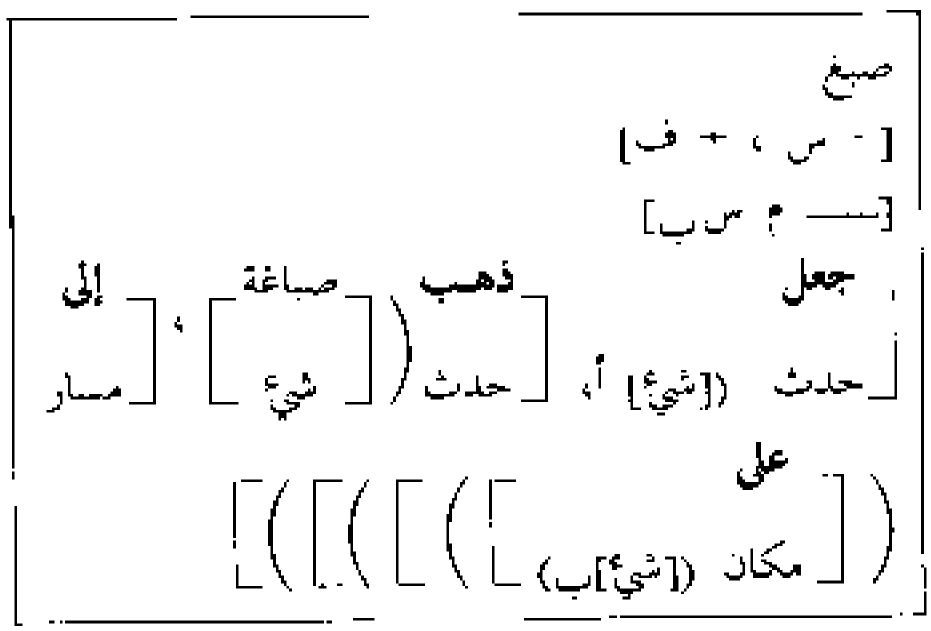
(19) [حدث **جعل**] ([شيء زيد]، [حدث **ذهب**] ([شيء ميت]،
[مسار **الى**] ([مكان **على**] ([شيء نعش])))))])])])]

فهذه الأفعال تمعجم أيضا دالة المسار **الى** ودالتي المكان **في** أو **على**. ولكنها لاتمعجم محاورها كالأفعال السابقة، وإنما تمعجم الكيانات التي تذهب اليها المحاور، أي الأهداف، وهي العلبة والقالب والقدر والغمد والقفص والكيس في (8 أ — و)، والنعش في (9).

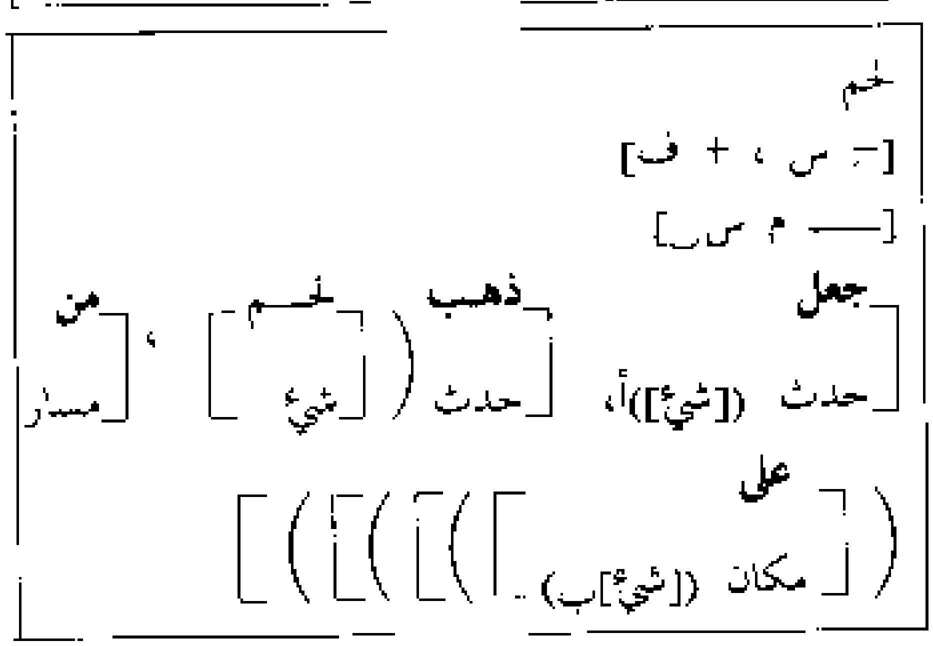
بهذا يسهل إذن تبين التوافقات غير «الشفافة» التي تقيمها هذه الأفعال بين الموضوعات التركيبية والموضوعات التصورية. فبينما يوافق كل مكون تركيبي في جمل هذه الأفعال مكونا تصوريا في بنياتها التصورية، فإن هذه الأخيرة تتضمن مكونات تصورية لايوافقها أي مكون تركيبي في الجمل المعنية. فأفعال (3) و (4) و (5) تمعجم المحور، بالاضافة الى دالتي المسار والمكان، وتظهر المنفذ والهدف في التركيب. وأفعال (6) و (7) تمعجم المحور أيضا، ودالتي المسار والمكان، وتظهر المنفذ والمصدر في التركيب. أما أفعال (8) و (9) فتمعجم الهدف ودالتي المسار والمكان، وتظهر المنفذ والمحور في التركيب : فيكون المفعول التركيبي في الحالة الأولى هدفا وفي الحالة الثانية مصدرا، بينما يخصص الفعل كليا المحور في الحالتين. وفي الحالة الثالثة يكون المفعول التركيبي محورا ويخصص الفعل كليا الهدف.

أما رصد هذه الحالات في إطار التوافق المتبنى فيقوم على اعتبار مفاده أنه مادامت المكونات التصورية التي تشكل موضوعات ضمنية تمعجمها هذه الأفعال لاتظهر في التركيب، فإنها لن تأخذ قرينة في البنية المعجمية التصورية حتى لايتم ربطها بمواقع تفريعية. والنتيجة أن هذه الموضوعات تملأ كليا بالمعلومات المستقاة من الأفعال التي تخصصها. فيفهم المحوران في (3 أ) و (6 أ) تباعا باعتبارهما «صباغة غير مخصصة» و «لحما غير مخصص»، كما يفهم الهدف في (8 أ) باعتباره «علبة غير مخصصة». وبذلك تكون المداخل المعجمية لأفعال مثل «صبغ» و «لحم» و «علب» كما في (20) و (21) و (22) تباعا، حيث يتم التمثيل التام للبنيات المعجمية التصورية بدون أن تسند قرائن للموضوعات الضمنية. فتظهر طبيعة التوافقات، عن طريق القرائن، بين موضوعات الرأس التركيبية وبين موضوعاته التصورية.

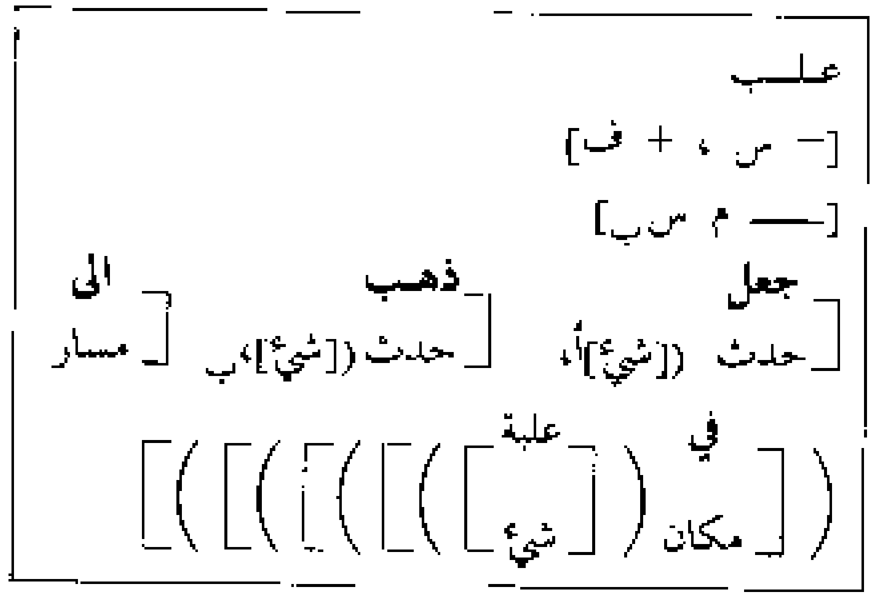
(20)



(21)



(22)



يتضح إذن أن كل فعل من هذه الأفعال يخصص الكيفية التي تربط بها موضوعاته التصورية بالمواقع التركيبية في الجملة التي يرأسها، فتحدد قاعدة صهر الموضوع (11)، تبعا لذلك، دمج قراءات المفعولات التركيبية في مواقع الموضوعات التي تحمل نفس القرينة، أي : ب، في بنية الفعل المعجمية التصورية، فتكون هذه المفعولات بحكم مواقعها البنيوية في البنية التصورية، هدفا في (20) ومصدرا في (21) ومحورا في (22). أما قراءة الفاعل التركيبي فتدمج بموجب قاعدة صهر الموضوع أيضا، في موقع الموضوع التصوري الذي يحمل القرينة أ، فيأخذ بحكم هذا الموقع البنيوي دور المنفذ. وأما الموضوعات الضمنية التي تستمد تأويلها كليا من الفعل ولا تظهر في التركيب ـــ أي المحوران : صباغة ولحم، والهدف : علبة ـــ فإنها لاتحمل قرينة، وبذلك لايتم ربطها بموقع تفريعي في سمة الفعل التفريعية.

3 ـــ أفعال أخرى :

هناك أفعال في حقول أخرى تماثل صوريا بنيات الأفعال السابقة من حيث كونها تمعجم مكونا من مكونات بنياتها التصورية. ومن ذلك بعض أفعال الملكية والفضاء والزمن والتعيين.

1.3 ـــ الملكية :

نجد في حقل الملكية أفعالا في اللغة العربية مثل :

(23) نعل زيد عمرا

(24) قلد عمرو هندا

(25) نقد الأب ابنه

(26) لحم الجزار السائل.

وهي أفعال تظهر في التركيب المنفذ والهدف وتمعجم المحور (وهو تباعا، النعل والقلادة والنقد واللحم) ودالة المسار، كما يبدو من بنية (23) مثلا :

(27) [جعل حدث] ([شيء]أ، [ذهب حدث] مل ([نعل شيء])،

[الى مسار] مل ([شيء]ب)]]))]

ومما يوازي مثل هذه الأفعال في العربية المغربية أفعال مثل :

(28) احمد كْسَا (طْعَم) محمد.

أي أعطاه طعاما أو كسوة.

2.3 ــ الفضاء :

وفي الحقل الفضائي أفعال في العربية تمعجم الهدف باعتباره علما على مكان، نحو : أنجد (الرجل) وأكاف (وكوَّف) وأشأم وأتهم وأعرق وأيمن... الخ. «إذا أتى هذه الأمكنة»(4). ويظهر ذلك في بنية أنجد مثلا :

(29) [ذهب حدث] ([شيء]أ، [الى مسار] ([نجد شيء]))]]))]

ويبدو أن لغات مثل الفرنسية والانجليزية لاتحقق مثل هذا الامكان فلا تقول

(4) انظر عبد الرحمن الهمذاني، **كتاب الألفاظ**، ص. 218، والذي يورد أمثلة أخرى مثل : «تبغدد» و «تدمشق».

في الفرنسية : francer بمعنى ذهب الى France، أو pariser بمعنى ذهب الى Paris. كما لاتقول في الانجليزية : to england أو to london... الخ.

كما أن في العربية أفعالا لاتمعجم الهدف المكاني باعتباره اسما من أسماء الجهات الأربع، مثل : شرق وغرب وأشملت (الريح) وأجنبت. وهي أفعال لايوجد ما يوازيها أيضا في الفرنسية والانجليزية فيما يبدو.

3.3 ــ الــزمـــن :

على غرار الأفعال التي تمعجم في العربية أهدافا مكانية، نجد أفعالا تمعجم الأهداف الزمنية، نحو : أصبح (الرجل) وبات وأمسى وأفجر وأسحر... الخ. فتفيد «الدخول في هذه الأوقات والصيرورة فيها»[5]، وتعبر عن حالات مثالها بنية أصبح :

(30) [وجد زم / حالة] ([شيء]أ، [في / مكان] (زم [[([صباح / زمن])]])

فيكون الفاعل التركيبي في بنيات هذه الأفعال اللازمة محورا، أما الموضوع الضمني الهدف فلا يأخذ قرينة ولا يربط بموقع تفريعي.

ويوجد في العربية المغربية ما يماثل بعض هذه الأفعال، نحو :

(31) محمد بَاتْ (ماصبّح)

(32) ما عْرَفْت محمد يَصبّح ولالا

ونظير هذا معجمة الفصول الأربعة باعتبارها أهدافا زمنية في اللغة العربية، نحو : صاف وأصاف (القوم) وشتوا وأشتوا وأربعوا وأخرفوا[6]. ولا نجد في العربية المغربية من ذلك سوى معجمة الصيف (صيّف) والخريف (خْرَف)، دون

---

(5) انظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 7، ص. 104. وانظر كذلك عصام نور الدين (1982)، ص ص. 148 ــ 149.

(6) يقول عبد الرحمن الهمذاني : «قال الأصمعي : أصاف القوم وأشتوا وأربعوا وأخرفوا إذا دخلوا في هذه الأزمنة، فإن أردتم : أقاموا في هذه الأزمنة في موضع، قالوا : صافوا كذا وشتوا وارتبعوا» ص. 277.

الشتاء والربيع. أما الفرنسية والانجليزية فتمعجمان الصيف في : estiver و to summer، والشتاء في : hiberner و to hibernate، دون الخريف والربيع.

4.3 — التعيين :

من أفعال التعيين المتعلقة بإسناد خصائص (أو صفات) الى محاورها في اللغة العربية، أفعال **حالات** تأتي على فعُل مثل : غلظ (الرجل) وعظم وحسن وضعف وكرم وظرف وكبر (بمعنى جسم)، أي : **كان** كذلك، في قراءة من قراءتها على الأقل. فتمعجم خصائص محاورها كما يبدو من بنية ضعُف مثلا :

(33) [**وجد** تع حالة ([شيء]أ، [**في** تع مكان ([ضعف شيء])])]

ومن اللغات التي تتضمن مثل هذه البنيات أيضا لغة هايتي في نحو : Janbèl، و Mari intèlijan. وهما تباعا، في حكم : حسُن ولبُب في اللغة العربية.

وهي بنيات لاتحققها الفرنسية والانجليزية باعتبارها **حالات**، وإنما باعتبارها «صيرورات» تقتضي تغيرا زمنيا نحو : grandir اللازم في الفرنسية في نحو : Jean grandit، أي **صار** كبيرا، و to shorten اللازم في الانجليزية الذي يعني **صار** قصيرا.

ونجد في العربية المغربية ما يشبه الفرنسية والانجليزية، إذ لاتوجد في المغربية أفعال ساكنة توازي فعُل، وإنما يعبر عنها في السكون بصفات مثل : غْلِيظ وكْبِير وصْغِير... الخ.، أو يعبر عنها باعتبارها «صيرورات» وليس **حالات**، فتصاغ على : فْعَال، نحو : غْلَاظ وظْرَاف ولْطَاف وصْغَار وضْعَاف وقْبَاح وصْعَاب ورْقَاق.. الخ.، أي : **صار** كذلك(7). فتنتقل الى لائحة «صيرورات» على فْعَال تشمل خصائص أو صفات أخرى خلقية مثل : عْوَار وعْرَاج وحْوَال... الخ.، وتشمل

(7) أما «كْبَر» في المغربية فتوازي «كبِر» في اللغة العربية التي يعني «تقدم في السن». ولذلك يبدو أن «كْبَر» في المغربية، لاتحمل إلا على كيان قابل للتغير أو الصيرورة (إلى الكبر)، فلا تقول في الكيان الساكن مثل «الكرسي» كْبَر، وإنما نقول : الكرسي كْبِير، في هذا المعنى. وانظر، بخصوص لغة هايتي، فيني (1994).

صفات لونية مثل : حْمَار وصْفَار وزْرَاق... الخ. وهي صفات لاتمعجم في الفرنسية والانجليزية كذلك، إلا باعتبارها أفعال صيرورة لاحالة، إذ لا تقول في الفرنسية : rouger أو bleuer أو jauner، بمعنى **كان** كذلك، وإنما تقول : rougir و bleuir و jaunir التي تعني في اللزوم : **صار** أحمر أو أزرق أو أصفر. وكذلك في الانجليزية حيث تعني أفعال لازمة مثل : to redden و to blue، **صار** أحمر **وصار** أزرق[8]. ومعلوم أن هذه الصفات تأتي منها في اللغة العربية أفعال تدل على حالات مثل : حمِر وزرِق وصفِر (إلى جانب صيرورات مثل : احْمَرَّ واحْمَارَّ... الخ.)، وكذلك الشأن في **حالات** مثل : عوِر وعرِج وحوِل... الخ.

فيبدو بذلك أن المغربية توافق الفرنسية والانجليزية في التعبير عن مثل هذه الأفعال، التي تمعجم خصائص «طبعية» وخلقية ولونية، بكيفية موحدة باعتبارها صيرورات، بخلاف الفصيحة[9].

ويبدو أيضا أن اللغة العربية، مثل لغات أخرى منها لغات البانتو، تخالف الفرنسية والانجليزية في امتلاكها أفعالا تمعجم خصائص نفسية (أو انفعالية) باعتبارها **حالات** لاتقتضي صيرورة زمنية معينة، مثل : فرِح وحزِن وغضِب، أي **كان** كذلك. فلا تعبر الفرنسية والانجليزية عن مثل هذا إلا بنحو : Jean est joyeux (en colère, triste)، ونحو : John is happy (sad, angry). أما نحو : s'attrister في الفرنسية، فيعني صيرورة، وكذلك : to sadden اللازم في الانجليزية الذي يعني : **صار** حزينا[10].

---

(8) انظر كارتر (1976 أ)، ص. 35 و (1976 ب)، ص. 113.

(9) ولقد سبق أن لاحظنا مثل هذه العلاقة بين **الحالة** (أو المعاناة) والصيرورة (أو النشاط) بخصوص اللغة العربية واللغة العربية المغربية، في المقارنة بين أفعال البصر في اللغتين. فبدا أن العربية تمعجم المعاناة البصرية في وحدة معجمية مستقلة في «رأى» وتمعجم النشاط البصري في مثل «نظر إلى» بينما تعبر المغربية عن المعاناة البصرية بالفعل «شاف» وتنقل نفس الفعل للتعبير عن النشاط البصري بإضافة حرف «في»، في «شاف في». وانظر محمد غاليم (1992). وانظر بخصوص الفرق بين الدلالة على الحالة والصيرورة في العربية ولغات أخرى، الفاسي الفهري (1993 أ).

(10) انظر كارتر (1976 أ)، ص ص، 38 — 39. ويبدو أن ما يصدق في مثل : «فرح» و «حزن» و «مرض»، بين العربية من جهة والفرنسية والانجليزية من جهة أخرى يصدق كذلك =

4 ــ خاتمــة :

من النتائج التي يمكن أن يسفر عنها تحليل الأفعال السابقة إن صح، أن البنية الحملية (أو الموضوعاتية) ليست مستوى تمثيليا مستقلا، وإنما تبنى على أساس القرائن التي تعالق، كما مثلنا، في بنية الفعل المعجمية التصورية بين الموضوعات التركيبية والتصورية. وبعبارة أخرى **فالتمثيل التام** للبنية التصورية من جهة، و **الربط** عن طريق القرائن بين الموضوعات التركيبية والتصورية من جهة أخرى قد يغنيان عن افتراض مستوى مستقل للبنية الحملية. وتصبح هذه الأخيرة باختصار، مجرد اختزال لجزء البنية التصورية الذي «يراه» التركيب[11].

كما تسمح مواضعة القرائن هذه بالتعبير الصوري عن الوسم المحوري الذي يصبح، في هذا الاطار، جزءا من آلية التوافق بين التركيب والدلالة، إذ يتم تحديد الدور المحوري المرتبط بكل قرينة عن طريق موقع القرينة البنيوي في البنية التصورية بأتمها[12].

ويبدو أخيرا أن كل الأفعال المذكورة تعتبر وحدات معجمية قائمة بذاتها وتشكل لوائح في المعجم، أي أنها تنتج عن مبدأ معجمي وليس تركيبيا. ومن بين ما يعزز ذلك[13]، أن المبدأ المذكور غير منتج بصفة كلية، وأن اطراده ليس

= في أفعال تأتي في العربية على «فُعِل» مثل : «جُن» و «سُل» و «زُكِم» من حيث إن بنياتها المحورية تماثل بنيات أفعال مثل «فرح» و «مرض»، وانظر عبد القادر الفاسي الفهري (1986)، ص ص 62 ــ 66.

(11) انظر جاكندوف (1990)، ص 48.

(12) نفسه، ص. 55، وانظر كذلك جاكندوف (1993)، ص ص 290 ــ 291.

(13) انظر جاكندوف (1990)، ص. 164، و (1993)، ص. 305، الذي يخالف بهذه المعالجة المعجمية أية معالجة تركيبية من نوع قاعدة «الحق المفعول بالفعل» عند بيكر (1988) في رصده لدمج الاسم في لغة الموهوك ولغات أخرى. كما يبدو أن هذه المعالجة المعجمية تخالف، بنفس الكيفية، مايورده شومسكي (1992) بصدد إمكان تعميم تحليل لارسن (1988) للأفعال المتعددة موضوعاتها، ليشمل تكوينا تركيبيا لفعل وضع مثل : to shelve، انطلاقا من : put x on the shelf. كما أن المعالجة المذكورة تخالف أيضا الجزء التركيبي في تحليل هيل وكيزر (1992) (بصدد تكوين نفس الفعل) والذي يشير اليه شومسكي في نفس المرجع المذكور. انظر شومسكي (1992) ص ص 18 ــ 20، وانظر كذلك الهامش 18، ص. 64.

إلا جزئيا بالنظر الى الصور الصواتية للوحدات المعنية (والتي قد تختلف بين الاسم والفعل (المشتق).

ومثال ذلك في الانجليزية، أنك تقول، انطلاقا من الاسم lining، في نحو : «Cover the inside of a coat with a lining» :

(34) to line a coat

وليس : *to lining a coat.

وتقول في الفرنسية، انطلاقا من الاسم : étain، في نحو : «couvrir un métal avec de l'étain» :

(35) étamer un métal

وليس : *étainer.

وتقول في اللغة العربية، انطلاقا من الاسم : بطانة، في نحو : «جعل للثوب بطانة» :

(36) بطن الثوب.

كما تقول في المغربية، انطلاقا من الاسم : تْبِطِين، في نحو : «دَارْ لَلْتُّوب تْبِطِين» :

(37) بَطَّن الثوب.

مـراجــع

ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

الهمذاني، عبد الرحمن، (1989)، **كتاب الألفاظ**، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر.

عصام نور الدين، (1982)، **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1985)، **اللسانيات واللغة العربية** دار توبقال للنشر، المغرب.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1986)، **المعجم العربي**، دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1993 أ)، «ملكة اللغة العربية ونموها في وضع الازدواج والتعدد»، بحث قدم في دورة الأكاديمية الملكية عن استعمال اللغة العربية (أكتوبر 1993)، غير منشور.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1993 ب)، «جديد اللغة وجديد القضايا : تركيب الأحداث والأدوار الدلالية»، درس افتتاحي بكلية الآداب بالرباط (نونبر 1993)، غير منشور.

غاليم محمد، (1992)، «في أفعال الحواس»، ضمن كتاب : **قضايا في اللسانيات العربية**، إعداد : عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي منشورات كلية الآداب، بنمسيك، البيضاء، المغرب.

CARTER, R., (1976 a), «Some constraints on possible words», *Semantikos*, V. 1, N° 2.

CARTER, R., (1976 b) «A propos du traitement des contraintes sémantiques», *Langue Française*, 30.

CHOMSKY, N., (1992), «A minimalist program for linguistic theory» MITWP.

FASSI FEHRI A., (1986), «A propos du conceptuel et du grammatical», dans *Hommage à Bernard Pottier*, Klincksieck, Paris.

JACKENDOFF, R., (1990), *Semantic Structures*, MIT Press.

JACKENDOFF, R., (1992), *Languages of Mind*, MIT Press.

JACKENDOFF, R., (1993), «On the role of conceptual structure in argument selection : a reply to Emonds», *Natural Language and Linguistic Theory*, V. 11, N° 2.

VINET MARIE-THERESE, (1994), «Copular predication and checking of inflectional features», Table ronde de linguistique comparée des langues et dialectes marocains, Marrakech 1994.

ملاحظات عن الرتبة والإعراب

محمد الرحالي

كلية الآداب — القنيطرة

لقد حظي موضوع الرتبة في العربية باهتمام جل اللسانيين الذين درسوا تركيب العربية مثل الفاسي الفهري (1981) وجورجين أيوب (1981) وآخرين. ويرجع هذا الاهتمام إلى شيئين : أولهما، يرتبط بحرية الرتبة وبتنوع أنماطها في اللغة العربية، وثانيهما، يرتبط بالأهمية الكبرى التي أصبحت تأخذها نمطية اللغات نظرا لما تطرحه من قضايا هامة تتعلق برتبة المقولات الوظيفية وبطبيعتها، إلى جانب قضايا أخرى تتصل بموقع الفاعل وبإسناد الإعراب، إلى غير ذلك من القضايا النظرية الشائكة. وقد أصبحت نظرية المبادىء والوسائط تقدم إطارا أكثر ملاءمة لرصد التنوعات والاختلافات بين اللغات وداخلها. وتضبط هذا الإطار نظرية النحو الكلي التي تحدد المبادىء والوسائط وقيمها. ويقترح الفاسي الفهري (1993)، في هذا الاتجاه، نسقا للتوسيط يسميه التوسيط الوظيفي المتعدد القيم تقوده الأفكار الآتية :

أ — قد تختلف اللغات بالنظر إلى كيف تُوَسَّطُ أنظمتها الوظيفية (التطابق، الزمن، إلخ).

ب — يمكن أن تقدِّم صَرْفيات مختلفة (morphemes) داخل نفس النسق الوظيفي اختيارات متعددة بالنسبة لنفس الوسيط (parameter)

(*) أود في البداية أن أقدم شكري الجزيل للأستاذ الفاسي الفهري على ملاحظاته السديدة أثناء مراجعته لهذا البحث. كما أشكر للأساتذة : عقال وكتكاي وغاليم وجحفة وبلبول وخيري اقتراحاتهم وآراءهم الصوبية أثناء مناقشة بعض جوانب هذا البحث إما في جلسات خاصة وإما أثناء انعقاد المائدة المستديرة عن «اللغة العربية واللهجات المغربية» التي انعقدت بمراكش في سنة 1994.

ج ــ يمكن أن تتفاعل استراتيجيات متعددة داخل نفس النسق الوظيفي.

يلزم عن هذا الاقتراح أنه داخل اللغة الواحدة يمكن أن نجد اختيارات متعددة في جانب من جوانب تركيبها كالرتبة مثلا. وهكذا يقترح الفاسي الفهري (1993) أن العربية تملك رتبتين : فعل فاعل (مفعول) وفاعل فعل (مفعول)، وذلك بالنظر إلى اختلاف صرْفية التطابق داخلها. أُبيِّن في هذا البحث أن العربية تملك رتبة أصلية واحدة غير موسومة هي : فعل فاعل (مفعول). ومعنى هذا أن الفاعل في العربية لايتقدم أو لايصعد من داخل المركب الفعلي إلى مكان متقدم على الفعل في مخصص التطابق. وأدافع هنا عن الاقتراح الذي مفاده أن الاسم المتقدم في (1) يحتل موقع الموضع (topic) لا الفاعل، مثله في ذلك مثل الاسم المتقدم في (2) :[1]؛[2]

(1) بقرة تكلمت

(2) أ. «ورهبانيةً ابتدعوها» [قرآن]

ب. صديقٌ راسلته البارحة

وأتبنى في هذا الدفاع موقفَ الفاسي الفهري (1981) و(1985) الذي يعد العربية ذات رتبة واحدة هي ف فا (مف)، أما الرتبة فا ف (مف)، فإنها تماثل بنية مفككة إلى اليمين، وموقع الفاعل فيها هو موقع الموضع[3]. واستنادا إلى هذا، أبرز في الفقرة الأولى أن الموضع يمكن أن تكون له نفس خصائص الفاعل المقدَّم

---

(1) أبين في الرحالي (1995) أن هذا يرجع إلى أن مخصص التطابق لايلعب أي دور تركيبي في نحو العربية، بسبب ضعف سمات التطابق الإسمية في العربية. انظر الهامش (30).

(2) يورد النحاة العرب القدماء الآية القرآنية الموجودة في (2.أ) في باب الاشتغال ويرفضون أن تكون «رهبانية» مشغولا عنه لأنها نكرة مختصة بتأويلهم، لذلك لايجوز فيها الرفع على الابتداء، أما جملة «ابتدعوها» فهي صفة للإسم المتقدم. يذهبون إلى هذا على الرغم من أنهم يقبلون جملا مثل «شيء جاء بك»، حيث المبتدأ نكرة (انظر شرح ابن عقيل مثلا). إنهم، بالطبع، يؤولون النكرة «شيء» على الخصوص بتأويلها تأويلا معينا للحفاظ على تحليلهم. لكن لاشيء يمنعنا من أن نؤول أيضا «رهبانية» على إفادة الخصوص. ودون أن ندخل في تفاصيل مناقشة موقف النحاة هذا، تعد «رهبانية» حالّة في موقع الموضع وتشارك إحاليا الضمير المتصل «ها».

(3) انظر كذلك جورجين أيوب (1981) ودمرداش (1989).

الإحالية؛[4] وبذلك فإن علاقة التشارك الإحالي (coreference) بين الضمير وسابقه (الموضع) لاتحتاج بالضرورة إلى أن تكون علاقة «إحالية قوية».[5] وأبرز في الفقرة الثانية أن الفاعل المقدم، يماثل خصائص الموضع التوزيعية، وبذلك فإن الاسم المتقدم على الفعل هو في جميع الحالات موضع مولد في مخصص المصدري كما هو مبين في (3)[6]

(3)



(4) استعمل هنا لفظ الفاعل المقدم للإحالة على التحاليل التي تعتبر الاسم المتقدم في جملة مثل (1) فاعلا، لكنه في هذا البحث يعد موضعا، لذلك أضعه بين هلالين.

(5) تساير دمرداش (1989) النحاة العرب القدماء في رفض جمل مثل (2.ب) بناء على أن الموضع فيها يجب أن يستجيب لشرط الخصوص ((specifity condition)) وهو شرط تستخلصه من قيد ينطبق في الصورة المنطقية تصوغه كالآتي :

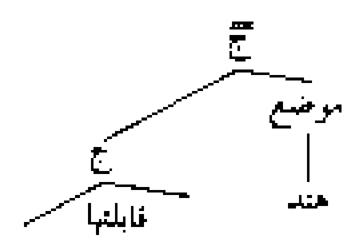
عندما يُرْبَطُ مركب إسمي بضمير في الصورة المنطقية، فإن [المترابطين] يجب أن يتطابقا في سمات الجنس والشخص والعدد والخصوص.

وفي نفس الاتجاه، يضع الفاسي الفهري (1993) قيدا على علاقة الضمير سابقه يصوغه كالآتي :

يجب أن تكون إحالة سابق الضمير العائد قوية

ويعتبر الفاسي الفهري أن هذا القيد ينطبق على كل سلسلة محيلة مكونة من ضمير وسابقة وسأعود للقيدين في الفقرة (1) من البحث.

(6) في تحليل الفاسي الفهري (1981) وجورجين أيوب (1981) يوجد الموضع تحت إسقاط جَ كما يوضح ذلك التمثيل الآتي :



ويخلق هذا التمثيل موقعا قارا للموضع يوجد دائما خارج الجملة، أما في التحليل المقترح في هذا البحث، فإن الموضع يوجد في مخصص المصدري.

ومعلوم أن مخصص المصدري هو مكان للعناصر التسويرية أو شبه التسويرية مثل المركبات الاستفهامية. والموضع في هذا التحليل يماثل المركبات الاستفهامية. أساس التماثل أن المركبات الاستفهامية والموضع يتصرفان في الصورة المنطقية مثل عاملين (operators) يربطان متغيرين (variables) داخل الجملة، الضمير في حالة الموضع والأثر في حالة المركب الاستفهامي. ويعد الموضع في (3) مولداً في الأساس (base generated) في موقع غير موضوع (A - bar position) وغير محوري (θ bar position) لأسباب ترتبط بالإعراب أوضحها في الفقرة الثالثة.

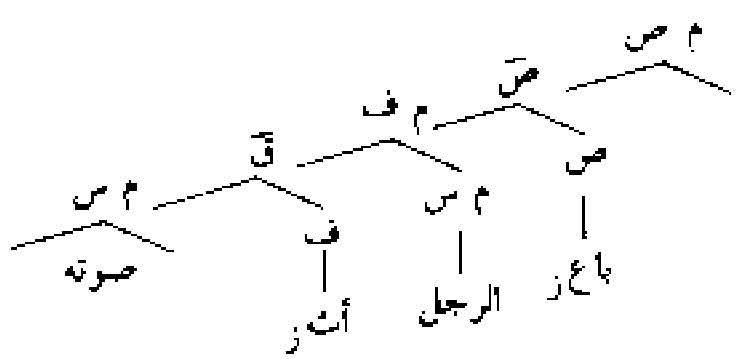
1 ــ خصائص المركب الاسمي المقدّم الإحالية

لقد بيّن الفاسي الفهري (1981) و(1993) أن الرتبة غير الموسومة في اللغة العربية هي ف فا (مف)، كما في الجملة الآتية :[7]

(4) باع الرجل صوته

ونحصل على هذه الرتبة بواسطة صعود الفعل من رأس المركب الفعلي إلى رأس المركب الصُّرفي كما يبين ذلك التمثيل الآتي :

(5)



لكن العربية الفصحى تقدم معطيات يجوز فيها أن يتقدم مركب إسمي يربط موقع الفاعل أو المفعول أو المجرور أو المضاف كما في الأمثلة الآتية تباعاً :

(7) أتبنى في هذا البحث تحليل الفاسي الفهري (1990) للصرفة، وهو تحليل يعلو فيه التطابق الزمن شجرياً.

(6) شجرة نطقت

(7) أ. الموقف فسرته

ب. الرجل مررت به

ج. الرجل قرأت كتابه

يجمع كثير من اللسانيين على أن المركبات الإسمية الموجودة قبل الفعل في (7) تحتل موقع الموضع، غير أن الوضع التركيبي للمركب الإسمي المتقدم في (6) يظل محط خلاف.[8] ويذهب الفاسي الفهري (1993) إلى أن «شجرة» في (6) فاعل لاموضع. ويكفي الفاعل لكي يتقدم أن يحيل إحالة ضعيفة، حتى وإن كان نكرة خلافا للموضع الذي يجب أن يكون معرفا، أي أن يكون ذا إحالة قوية، كما في (7). ويستمد الفاعل النكرة إحالته من كونه خاصا (specific) كما في (6) أو عاما (generic) أو مربوطا بسور كما في (8) و(9) تباعا :[9]،[10]

(8) رجل دخل

(9) أ. لاجند يستطيعون دخول المعركة

ب. كل رجل يحترم هذا

---

(8) يذهب نحاة البصرة على الخصوص إلى أن الاسم المتقدم في المثالين (1) و(6) يحتل موقع المبتدأ. وعليه فـ«شجرة» في (6) مبتدأ وليست فاعلا، لأن الفاعل عندهم لايتقدم. وهذا يخالف رأي نحاة الكوفة الذين يجوزون تقديم الفاعل (انظر في هذا الخلاف كتاب «الإنصاف» لابن الأنباري). وأود أن أشير إلى أن هذا البحث لايدخل في إطار الفضاء الاستدلالي للنقاش النحوي القديم، بل يستند إلى التحاليل والاقتراحات المقدمة في إطار النحو التوليدي التحويلي. وهذه التحاليل يمكن أن تأخذ ببعض الاقتراحات القديمة، كما يمكنها، مبدئيا، أن تستغني عنها وعن التحاليل التي تسندها.

(9) المثالان (9.أ) و(9.ب) مأخوذان من الفاسي الفهري (1993).

(10) قد يعترض على الأمثلة (8) و(10) و(11) بأن لها بنية المركب وليس بنية الجملة، أما الإسقاط الجملي فهو إسقاط الجملة الإسمية في قولنا : «هذا حيوان أخرجوه من هنا» وما يلاحظ هو أن هذا التأويل ينطبق كذلك على الجملة (1) التي يصح فيها «هذه بقرة تكلمت» لكن الذي يبدو أنه يؤكد جملية المعطيات المذكورة هو مجيئها في سياق المصدريات التي تتعدى دائما إلى الجملة فنقول : «أعتقد أن حيوانا أخرجوه من هنا» ونقول كذلك : «أظن أن بقرة تكلمت».

إن الخصائص الإحالية المذكورة التي قدمت للتمييز من الفاعل المقدم، والموضع لاتبدو قوية لما يكفي لتأكيد فاعلية المركب الاسمي المقدم في (6)، لأن الموضع كذلك يمكن أن يرد نكرة دالا على الخصوص أو العموم أو مقيداً بسور كما في الأمثلة (10) (12) تباعا :[11]

(10) أ. ظالم لاقيت منه ماكفى

ب. قهوة بالحليب شربتها

(11) حيوان أخرجته من هنا

(12) أ. لاأحد يحترمه الناس في هذا البلد

ب. كل رأس تعجبه طناطنه

ج. كل مكان يقف فيه شرطي

إن الأسماء المتقدمة في (10) — (12)، على الرغم من أنها نكرات، فإنها ذات إحالة قد تكون قوية. وتكتسب هذه القوة من التأويل الذي تأخذه داخل عالم الخطاب الذي تتحقق فيه. ف «ظالم» يصبح ذا إحالة قوية في سياق خاطبي يعرف فيه المخاطب هذا الظالم. ويمكن أن تتقوى كذلك إحالة النكرة في (10 أ) بربطها بضمير سابق آخر، باعتبار أن الضمير يدخل في طبقة العناصر ذات الإحالة القوية،[12] ويبين السياق اللغوي هذا الأمر في قول الشاعر أحمد شوقي :

(13) علموه كيف يجفو فجفا ظالم لاقيت منه ما كفى

فدرجة قوة إحالية إسم من الأسماء لاترتبط فقط بسماته الإحالية (مثل الخصوص والعموم، إلخ)، ولكنها ترتبط أيضا بالمعلومات الموجودة عند المخاطب في عالم خطاب معين قادر على أن يغير تحديد السمات المذكورة.

هناك مشكلان آخران يطرحهما مفهوما «الإحالة الضعيفة» و«الإحالة القوية»

(11) يمكن للنبر كذلك أن يساهم في تخصيص المركب الاسمي المتقدم النكرة، وبذلك تتقوى إحالته.

(12) يمكن أن نعد محيلا قويا كل مايدخل في طبقة الإحالة المعرفة. وتضم هذه الطبقة أ) المركبات الاسمية المعرفة، و(ب) أسماء الأعلام و(ج) الضمائر. ويدخل برتراند راسل B. Russet هذه العناصر في طبقة عامة يسميها الأوصاف المعرفة (definite descriptions) لمزيد من التفاصيل انظر لاينز Lyons (1968).

باعتبارهما مسوغين لتقديم الفاعل وتقديم الموضع. يرتبط المشكل الأول بالتعريف. فأن يكون الموضع معرفا، لايعني أن إحالته ستكون حتما قوية، فبعض المركبات الإسمية قد تكون معرفة لكن بدون إحالة في العالم الواقعي، كأن تقول مثلا :[13]

(14) سكان كوكب الزهرة رأيتهم البارحة

فالمركب الإسمي «سكان كوكب الزهرة» يؤول بدون إحالة على الرغم من أنه معرف بالإضافة.

يرتبط المشكل الثاني بالمركبات الاسمية غير المعرفة، والحاملة للسمة [+ خاص] مثل «بقرة»، في (1). فإذا استعملنا هذا الإسم داخل مايعرف بالأسيقة المغلقة (opaque contexts) التي تخلقها أفعال المواقف القضوية مثل «ظن» و«اعتقد» و«عرف» إلخ،[14] فإنه يمكن أن يأخذ تأويلا آخر غير تأويل الخصوص. ففي الجملتين الآتيتين :

(13) في إشارة لمحمد غالم (في حديث خاص) فإن المثال (14) قد لايطرح مشكلا داخل نظرية للتمثيل الذهني كتلك التي نجدها في عمل جاكندوف (Jackenduff) (1983) الذي يعتبر أن مايسمى عالما واقعيا هو عالم مُسْقَطٌ ذهنيا. لكن، مع ذلك، فإن مثل هذه الجمل يطرح مشكلا بالنسبة لنظرية إحالية ما صدقية تعتبر أن العبارة لكي يكون لها معنى، يجب أن تكون لها إحالة في العالم الواقعي. وقد يُحَلُّ المشكل الإحالي في (14)، في إطار نظرية النماذج النظرية (model theoretical semantics)، بافتراض أن المركب الإسمي يأخذ تأويله بناء على إحالته داخل عالم ممكن معين. وكيفما كان الحال، فإن المثال (14) يطرح مشكل تحديد مفهوم الإحالة التي تقصدها : أهي إحالة ماصدقية أم مفهومية أم تصورية ؟ والجواب، طبعا لايمكن أن يتم إلا في إطار نظرية محددة للإحالة.

(14) يُدخل آل وود وآخرون (1977) All wood et als الأفعال المماثلة لـ «ظن»، في طبقة الأفعال المفهومية (intesional verbs) أو الأفعال المعرفية (epistemic verbs) حسب تعبير فريك Frege. ويرجع مفهوم الانغلاق (opacity) الذي تخلقه هذه الأفعال إلى راسل ووايتهيد Russel and Whitehead في كتابهما Principia Mathematica إلا أن جذوره الأولى توجد في مقال فريك (1952) المشهور بعنوان «المعنى والإحالة». ففي هذا المقال، ذهب فريك إلى أن العبارات في سياق الأفعال المعرفية لاتأخذ إحالتها من ماصدقها (extension) العادي، ولكنها تكتسب إحالة غير مباشرة، أي أن إحالتها تصبح مفهومية. ولمزيد من التفاصيل عن مشكل الإحالة داخل الأسيقة المغلقة، انظر كواين (1960).
انظر الروائز اللغوية لتحديد إحالة التخصيص وعدم التخصيص في الأسيقة المغلقة عند كَالميش Galmich (1982).

(15) أ. حسبت بقرة تكلمت
ب. بقرة تكلمت ظننت

نجد أن تأويل بقرة، على عدم التخصيص يصبح واردا جداً على أساس أن ظني لم يذهب إلى بقرة بعينها، بل ذهب إلى أي واحدة، كيفما كانت، تنتمي إلى جنس البقر. فسياق الظن يمنح مفهوم البقرة تأويلا مختلفا عن ذلك الذي يمكن أن تأخذه خارجه[15]. يتبين من هذا، إذن، أن الحديث بشكل عام عن مفاهيم مثل الإحالة القوية والإحالة الضعيفة، يحتاج إلى أن يحدد بما يكفي. ويعزِّزُ هذا، أيضا، أننا نجد أن العناصر المدرجة ضمن الإحالة الضعيفة، ليست كلها على نفس الدرجة من الضعف الإحالي. ففي الجملتين (16.أ) و (16.ب) :

(16) أ. مقاتل التحق بالمغرب
ب. رجل التحق بالمغرب

المركب الاسمي «مقاتل» أقوى إحاليا من المركب الاسمي، «رجل»، لأنه أكثر تخصيصا منه. ونفس الشيء نجده في طبقة العناصر المحيلة بقوة. فإحالة الاسم العلم «زيد» في (17.أ) أقوى من إحالة «الرجل» في (17.ب) :

---

(15) يقدم الفاسي الفهري (1993) بعض المعطيات من الفرنسية لايجوز فيها أن يشارك الضمير إحاليا مركبا إسميا نكرة كما في (أ) :
أ. Une vache, elle a parlé
(حرفيا : بقرة، إنها تكلمت)
حاليا لاأملك تفسيرا دقيقا للتعارض القائم بين (أ) هنا و(21). لكن يبدو أن اختلاف السياق البنيوي الذي يرد فيه الضمير وسابقه هو السبب في هذا التعارض. ففي (أ) يوجد سابق الضمير في الإسقاط الوظيفي لنفس الجملة التي يوجد فيها الضمير، في حين أن سابق الضمير في (21) يوجد في إسقاط وظيفي لجملة تختلف عن الجملة التي يوجد فيها الضمير. لكن هذا الأمر سيكون خاصا بالفرنسية والانجليزية التي لايجوز فيها كذلك أن نقول :
ب. *A man, he visited him
(حرفيا، رجل، هو زاره)
أما العربية الفصحى والمغربية فتسمحان بالتشارك الإحالي بين الضمير وسابقه النكرة الدالة على الخصوص سواء أكانا في نفس الجملة كما في (12) و(24) أم في جملتين مختلفتين كما في (19) و(23.ب).

(17) أ. زيد جاء

ب. الرجل جاء

بالإضافة إلى هذا، فإن المتكلم، على الرغم من استعماله لاسم معرف في (17.أ)، فإن الحالة الذهنية للمخاطب قد تلزمه أحيانا بتقوية إحالة هذا الإسم بأوصاف معرفة أخرى، وهكذا تجد المتكلم يقوم بنعت الاسم المعرف «زيد» بجملة صلة، فيقول :

(18) زيد الذي يتردد دائما على المقهى جاء

هذا على الرّغم من أن هناك من يضع أسماء الأعلام في أعلى درجات الإحالة المُعَرِّفة،[16] فقوة إحالة العبارات تستند إذن، في جزء منها، إلى حجم المعلومات التي يملكها المخاطب حول العنصر المحيل.

وإذا كانت الأسماء المخصوصة تفقد خصوصها في أسيقة مماثلة لـ (15)، فإنها يمكن أن تقوي خصوصها في أسيقة التشارك الإحالي مع بعض الضمائر، كما في :

(19) بقرةٌ تكلمت فسمعها الناس

(20) طائرةٌ انفجرت وتطاير حطامها

فالإسم المتقدم في (19) عند ربطه بالضمير العائد عليه،[17] يغدو قويا إحاليا. ومن هنا، يصبح من غير المبرر رفض جمل مثل (10) — (12) لمجرد أن الضمير فيها معرفة ويحيل على نكرة، والحال أن «بقرة»، في (19) نكرة أيضا، ومع ذلك جاز أن تشارك الضمير إحاليا. ولاتنفرد العربية الفصحى بهذه الخاصية، بل نجدها في لغات أخرى مثل الفرنسية والإنجليزية كما في (21) و(22) حيث يعود الضمير على سابق نكرة كما يتبين ذلك من القرائن السفلى المتماثلة :

---

(16) انظر في هذا الشأن لاينز (1968).

(17) لايكفي هنا الاعتراض على أن (19) و(20) تختلفان عن (10) (12) في أن العلاقة الإحالية في (19) و(20) خطابية بينما هي جُملية في (10) — (12)، لأنه في حالة تأويل الفاء والواو على العطف لا على الاستئناف، فإن العلاقة بين المتعاطفين تصبح جملية بحكم أنهما معا يقعان تحت نفس الإسقاط الوظيفي، أي المركب الصرفي أو المركب العطفي حسب التحليل المختار.

Une vache$_i$ a parlé hier. Elle$_i$ a été merveilleuse (21)

(حرفيا : بقرة تكلمت البارحة. إنها كانت عجيبة)

Yesterday, a plane$_i$ erashed. It$_i$ was coming from London (22)

(حرفيا : البارحة، طائرة تحطمت. إنها كانت قادمة من لندن)

وتعزز معطيات العربية المغربية ماذهبنا إليه سابقا فيما يخص العربية الفصحى، ذلك أن الموضع الذي يربط موقع الفاعل والموضع الذي يربط موقع المفعول يمكن أن يحيلا معا «إحالة ضعيفة» كما في (23) و(24) تباعا :

(23) أ. رَجْل سْخَفْ فالحمام (ماشي مْرا)

ب. رَجْل سخف فالحمام وهَزُّوه لْدارو

ج. كل برلماني تَيْشد ثلاثة دْمليُون

(كل برلماني يتقاضى ثلاثة ملايين درهم)

(24) أ. بوليسي قتلوه البارح فالجزائر (ماشي عسكري)

ب. حتى حد ماشكُّو فيه / ظنوه سرق

ج. كل واحد تيعجبو راسو

فكما يرد الموضع في (23.أ) نكرة مخصوصة بتأويل «رجل» على الخصوص أو نكرة مسورة كما في (23.ج)، يرد كذلك نكرة مخصوصة في (24.أ) ونكرة مسورة بالنفي كما في (24.ب) أو مسورة بالسور الكلي كما في (24.ج).[18]

---

(18) يشكك الفاسي الفهري في صحة (24 أ) و(24 ب)، وذلك باعتبار أن الموضع يجب أن يكون مُعَرَّفا ولايصح أن يكون نكرة مخصوصة مثلما يصح ذلك في الفاعل المقدَّم، علما بأنه يقبل (24 جـ). لنفترض أن عالم الخطاب الذي ترد فيه الجملتان (24أ) و(24 ب) ليسا فارغين ولنفترض أيضا أن الجملتين تردان في سياق السؤالين (أ) و(ب) تباعا :

(أ) آش قتلو عاوتني البارح فالجزائر ؟ بوليسي ولا عسكري ؟

(ماذا قتلوا أيضا البارحة في الجزائر ؟ شرطيا أم عسكريا ؟)

(ب) واش ظنوا بلي شي حد سرق ؟

(هل ظنوا أن أحدا سرق ؟)

ففي هذه الحالة، يصبح الموضع مربوطا خطابيا، بمفهوم بزتسكي (1987) Pesetsky عن الربط الخطابي (discourse linking)، وبذلك يكتسب دلالة الخصوص عبر العلاقة التي تربطه بمرجع سابق في الخطاب، ويؤكد النبر دلالة الخصوص فتقول : =

وتؤكد البنيات الموجودة في (23 ب) و(24) الظاهرة الموجودة في (20) — (22) التي تبيّن أن الضمير يمكن أن يشارك إحاليا مركبا إسميا نكرة مخصوصة. يبقى علينا الآن أن نحدد ماذا نقصد بالقوة والضعف الإحاليين وماذا نقصد بالخصوص، وهي كلها مفاهيم ترددت بكثرة إلى حد الآن، وهذا ما أوضحه في الفقرة اللاحقة.

2 ـ الخصوص، والقوة والضعف الإحاليين

في هاته الفقرة سأقوم بتحديد معنى الخصوص، وتحديد معنى القوة والضعف الإحاليين، وهي مفاهيم نجدها عند دمرداش (1989) والفاسي الفهري (1993) تباعا.[19] تشترط دمرداش أن يكون الضمير وسابقه حاملين للسمة [+ خاص] إلى جانب أن يكونا مشتركين في سمات التطابق،[20] بينما يشترط الفاسي الفهري

- (أ) لا، بوليسي قتلوه البارح في الجزائر.
(ب) لا، حتى حد ماظنوه سرق
يتأكد دلالة الخصوص أيضا، إذا أوّلنا الموضع في (ب) على التبعيض، أي لأحد من الناس الذين تعرفهم ظنوا أنه سرق.

(19) راجع الهامش (5).

(20) نجد عند فوكوني (1984) Fauconnier وغالبم (1987) بعض الأمثلة التي وإن كانت تختلف عن بنيات التفكيك الواردة في البحث، فإنها تطرح بشكل عام مشكل التطابق بين الضمير وسابقه، كما في المثالين الآتيين اللذين نوردهما لفوكوني وغالبم تباعا:
(أ) George Sand est sur l'étagère de gauche. Il est relié en cuir.
(حرفيا : جورج صاند توجد فوق الرف. إنه مُغلّف بالجلد)
(ب) تجد الخنساء على الرف الأيسر، إنه مجلد فاخر.
ونلاحظ أن الضميرين، «Il» و «ه» في (أ) و(ب) لايطابقان سابقهما في السمة [+ مؤنث]. يحل غالبم المشكل بافتراض وجود مبادىء تصورية «تعبر عن ميل المتكلمين إلى تعرف الترابطات بين هذه الكيانات، أو إقامة علاقة بين أشياء ذات طبيعة مختلفة تمكنهم من الإحالة على شيء عن طريق شيء آخر مرتبط بالأول بشكل ملائم» (ص. ص. 102 — 103). والكيانان اللذان يربط بينهما المتكلم في (أ) و (ب) ترسمهما العلاقة الآتية :
(ج) مؤلِّف ——دالّة (fonction)——> مؤلَّفات
وتخضع هذه العلاقة عند فوكوني (1984)، في إطار نظريته عن الفضاءات الذهنية، لمبدأ يسميه مبدأ التعيين. مفاد هذا المبدأ أن الوصف (فوق الرف في (أ) و(ب)) المُقدَّم لكيان =

(1993) فقط أن يكون سابق الضمير محيلا بقوة. مشكل قيد دمرداش أنه على الرغم من أنه قد يكون كافيا لوصف علاقة الضمير بسابقه داخل الجمل التي أوردناها إلى حد الآن، إلا أن جملا مثل (2.ب) تعد لاحنة، حسب دمرداش، لأن الموضع فيها لايملك سمة الخصوص، حسب رأيها. ويطرح قيد الفاسي الفهري بعض المشاكل الوصفية فيما يخص المعطيات الواردة في هذا البحث، ذلك أنه يشكك في بنيات سليمة مثل (2.ب) و(10) — (12) و(23) و(24) وذلك بموجب أن الضمير يعود فيها على سابق غير قوي إحاليا، أي غير مُعَرَّف.[21] إن مصدر التعارض الحاصل بين المعطيات المذكورة والقيدين المشار إليهما أعلاه، راجع إلى أن مفهوم الخصوص والقوة الإحالية غير محددين بما يكفي،[22] وسأتبنى في توضيحهما تحليل إنش Enç (1992) للتعريف والخصوص الذي يعتمد على نظريتي حايم (Heim) (1982) وكامب (Kamp) (1981). ومفاد

= معين «G. Sand» و«الخنساء» يمكن أن يصلح لتعيين موافقه في الدالة (ج)، أي المُؤَلِّف. وبناء على هذا، فإن الضمير في (أ) و(ب) لايعود على المؤلفين، ولكنه يعود على مؤلفيهما المخصصين بسمة [+ مذكر]، لذلك يطابقهما الضمير في هذه السمة.
إن القبول بهذا الحل التصوري يطرح، في الإطار الحالي لنظرية المبادىء والبرامترات، مسألة معرفة ما إذا كانت البنية التصورية تعد تمثيلا مستقلا داخل النحو، كما يذهب إلى ذلك جاكندوف (1983) و(1990) وآخرون، أو أنه بالإمكان اشتقاقها من معلومات أخرى يقدمها النحو، مثل التفريع المقولي، كما يذهب إلى ذلك إمندز (1991). بالنسبة للبرنامج الأدنى (Minimalist Program)، يعتبر شومسكي (1994) أن السؤال المتعلق بالبنية التصورية وارد وليس سؤالا عبثيا (non trivial). أكتفي هنا بطرح المشكل دون الدخول في تفاصيله النظرية والتجريبية.

(21) جل المعطيات المشككة فيها بعضها مأخوذ من النصوص وبعضها الآخر استحسنه العديد من متكلمي العربية. فالمثال (2.أ) مأخوذ من القرآن، والمثال (10) مأخوذ من قصيدة أحمد شوقي «علموه كيف يجفو...» كما أن بعض الأمثلة الواردة في (12) أصبح سائرا على الألسن مثل (12.ب).

(22) مايلاحظ عن دمرداش أيضا، أنها لاتفرق بين مفهومين مختلفين هما الخصوص والتعريف. فالقيد الذي وضعته ينص على تطابق الضمير وسابقه في سمة [+ خاص]، والحال أن الضمير يحمل السمة [+ معرَّف] (definete). وهذا يعني أن الضمير لايطابق سابقه في السمات الإحالية، لأن هناك فرقا بين التخصيص والتعريف، فقد تكون العبارة مُخصصة دون أن تكون معرفة. مجمل القول أن دمرداش لاتملك آلية لاشتقاق الخصوص من التعريف كما سنرى هنا.

هذا التحليل أن الفرق بين المركبات الإسمية النكرة والمركبات الإسمية المعرفة يرجع إلى قيدين اثنين : **قيد الألفة** (familiarity condition) **وقيد الجدّة** (novelty condition). فالنكرات يجب أن تكون جديدة، بمعنى أن إحالتها يجب أن لاتكون قد سبق ورودها داخل مجال الخطاب، أما المعارف فيجب أن تكون مألوفة، بمعنى أن إحالتها يجب أن تكون سابقة الذكر في عالم الخطاب. فالمعارف يجب أن يكون لها سابق في عالم الخطاب، أما النكرات فلا. وهكذا، فإن جميع المركبات الاسمية تحمل قرينتين : تمثل الأولى مرْجع (referent) المركب الاسمي، وتحمل القرينتان سمة التعريف كذلك.

تحدِّدُ سمة التعريف التي تحملها القرينة الأولى تعريف المركب الاسمي، بينما تحدد سمة التعريف التي تحملها القرينة الثانية خصوصه وتقييده بأن تكون لمرجعه علاقة بمرجع خطاب آخر، ويتضح هذا من خلال الصياغة الآتية :[23]

(25) كل [أ] م س <ز، ع> يُؤوَّل على أنه أ (س ز)

س ز $\supseteq$ س ع إذا كان م س <ز، ع> جمعا

س ز $\supseteq$ س ع إذا كان م س <ز، ع> مفردا

بناء على الصياغة (22)، فإن المركب الإسمي يحمل دلالة الخصوص إذا وفقط إذا كانت قرينته الثانية معرفة. ففي هذه الحالة، فإنه يستجيب لقيد الألفة الذي يشترط أن يكون مرجع س ع الخطابي واقعا داخل المجال الخطابي السابق لإنجاز المركب الإسمي. وبالنظر إلى (25)، فإن مرجع المركب الإسمي يجب أن يكون مجموعة فرعية لـ س ع، وبذلك سيؤول المركب الإسمي على الخصوص. أما إذا كانت القرينة ع نكرة، فإنها تصبح خاضعة لقيدة الجدة، وبذلك لايمكن لأي خطاب سابق أن يتضمن مرجعا لـ س ع. وعليه، فإن مرجعا جديدا س ع سيتم إدراجه في عالم الخطاب، وستصبح س ز مجموعته الفرعية التي هي في نفس الوقت مرجع المركب الاسمي. إن مايلزم عن هذا التحليل هو أن المركبات الاسمية النكرات (indifinetes) بشكل عام ملتبسة بين قراءتين : قراءة الخصوص وعدم

---

(23) انظر إنش (1991 : ص. 7).

الخصوص. نحصل على قراءة الخصوص عندما يكون للمركب الاسمي مرجع سابق في عالم الخطاب، وبذلك يكون قيد الألفة مستوفى. ونحصل على قراءة عدم الخصوص عندما يرد مرجع المركب الاسمي داخل عالم خطاب جديد، وبذلك يكون قيد الجدّ مستوفى. فالنكرات المخصوصة، بوصفها مربوطة خطابيا، تعد إذن مجموعة فرعية لا للنكرات ولكن للمعارف التي هي أيضا يجب أن تكون مربوطة خطابيا. إن الفرقَ بين المعارف والنكرات المخصوصة فرقٌ في طبيعة الربط وليس في الربط ذاته. فعلاقة الربط التي تخضع لها المعارف هي علاقة **التماثل** (identity relation) التي تقضي بأن يكون سابق المعرفة **قويا**، أي مماثلا للإسم المعرَّف؛ أما علاقة ربط النكرات المخصوصة، فإنها علاقة **تضمن** (inclusion relation) تقضي بأن يكون الإسم المخصوص مجموعة فرعية متضمنة في سابق (antecedent) في عالم خطاب موجود سلفا. وهذا النوع من العلاقة هو الذي يجعل سابق الاسم المخصوص **ضعيفا**.

ففي هذا الإطار الذي تحدده الصياغة (25) تصبح المفاهيم التالية : القوة والضعف الإحاليين والخصوص محدَّدة على النحو الآتي: القوة الإحالية تقتضي علاقة تماثل مع سابق في عالم خطاب موجود سلفا، أما الخصوص أو الضعف الإحالي، فيتقضي علاقة تضمن مع سابق في عالم خطاب موجود سلفا. ويلزم عن هذا التحليل أن جميع عناصر طبقة التعريف تحمل سمة الخصوص بموجب علاقة التضمن. وهذه العلاقة هي التي تسوغ العلاقة العائدية بين الضمائر (وهي معارف) والمركبات الاسمية المخصَّصة كما في الأمثلة (1) و (2) و(10) — (12) و(19) — (24) بحكم أن التعريف يضم الخصوص. وبناء على هذا، فعوض الحديث عن **تأثير التعريف** (definitenes effect) في علاقة الضمير بسابقه (الموضع في الأمثلة التي تهمنا) يمكن الحديث عن **تأثير الخصوص** (specificity effect) بالمعنى المحدد في التحليل أعلاه[24].

(24) أوافق الفاسي الفهري في ملاحظته، أثناء مراجعته لهذا البحث، أن المواقع التركيبية مقيدة إحاليا بشكل عام. لكن، مع ذلك، نجد في بعض الحالات أن المواقع التركيبية هي التي تحدد الخصائص الإحالية للمركبات الاسمية التي تحتلها. فقد بينت إنش وبعدها ديزين (1992) Diesing أن الخصائص الإعرابية للموقع المفعول في اللغة التركية هي التي تحدد سمة المركب الاسمي من حيث الخصوص والتنكير. فعندما يتحقق إعراب النصب صرْفيا =

3 ـــ خصائص الموضع و«الفاعل المقدم» التوزيعية

بالإضافة إلى الخصائص الإحالية المشتركة التي يملكها الموضع و«الفاعل المقدم»، نجد أنهما يتماثلان في كثير من خصائصهما التوزيعية. من هاته الخصائص، أنه يمكن أن يردا شجريا في سياق مصدري. فمثلا، يمكن أن يرد «الفاعل المقدم»، في مجال الاستفهام كما في (26) :

(26) أرجل جاء أم امرأة ؟

ونفس الشيء ينطبق على الموضع الذي يمكن أن يرد في مجال الاستفهام والشرط كذلك، بافتراض أن أداة الشرط تولد في نفس الموقع الذي تَوَلَّدُ فيه أداة الاستفهام، أي في رأس المركب المصدري. ونمثل لهذا بالأمثلة الآتية[25]

(27) أ. أهند تزوجتها ؟

ب. هل الأخبارَ سمعتها ؟

ـ في موقع المفعول كما في (أ)، فإن المركب الاسمي يكون دالا على الخصوص أو التعريف، وفي حالة عدم تحقق النصب حرفيا، فإن المركب الاسمي المفعول لايمكن أن يكون إلا نكرة محضة كما في (ب) :

(أ) Ali bir Kitab-i ald-i

اشترى نصب ـــ كتاب واحد علي

«اشتري علي كتابا»

Ali bir Kitap ald-i

«اشترى علي كتابا»

يحيل «الكتاب» في (أ) على كتاب معين اشتراهُ علي، في حين أنه في (ب) يحيل على أي كتاب يحمل خاصية الكتاب دون أن يكون المقصود كتابا بعينه.

(25) الأمثلة الموجودة في (27) و(28) مماثلة لما يوجد في «شرح ابن عقيل» في باب الاشتغال، ص.ص. 516 ـــ 532. أمثلة ابن عقيل هي كالآتي : أزيداً ضربته [ج 1؛ ص 526]، هل زيدا أكرمته [ج 1، ص 520]، إن زيداً أكرمته أكرمك [ج 1، ص. 520]. في تحليل ابن عقيل، يختلف المثال (27أ) عن (27 ب) في أن الاسم المتقدم بعد «هل» لايجوز فيه إلا النصب باعتبار أن «هَلْ» تختص بدخولها على الفعل والفعل يعمل النصب في المفعول. أما في (27.أ) فإن الرفع ممكن بعد الهمزة لأن الاسم يرد بعدها، ولكن الراجح النصب، لأنه يغلب مجيء الفعل بعدها. ولن أهتم هنا بمشكل إعراب النصب الذي يحمله الموضع في بعض الحالات، وأكتفي بالإحالة على بعض الحلول المقترحة التي نجدها في الفاسي الفهري (1985).

(28) إنْ هندا تزوجتها فأكرمها.

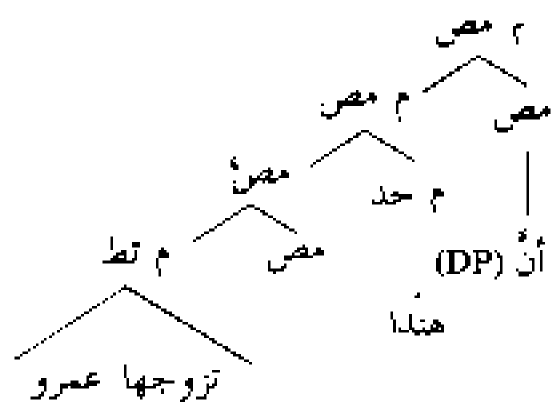
ويرد كذلك «الفاعل المقدم» والموضع بعد المصدري مندمجين في سياق فعل يتعدى إلى مركب مصدري كما في (29) :

(29) أ. ظننت أن الأولاد جاؤوا البارحة

ب. ظننت أن هندا تزوجها عمرو

بالنظر إلى البنية (3) التي يوجد فيها الموضع في مخصص المصدري فإن الجمل الواردة في (27) ــ (29) تطرح مشكلا أمام هذا التحليل بحيث إن الموضع فيها يظهر إلى يسار المصدري مما يوحي أن مخصصه فارغ. فما هو موقع الموضع في هذه الجمل ؟ لتجاوز هذا المشكل افترض وجود مصدري تكراري على طريقة لارسن (Larsonian CP recursion). وفي إطار هذا الافتراض، فإن الموضع يولد في المركب المصدري الأسفل كما يوضح ذلك التمثيل الآتي :(26)

(30)



وهناك خاصية بنيوية أخرى يتميز بها الموضع، والبنيات المفككة بشكل عام، وهي عدم احترام القيود المحلية، لذلك نجد الموضع يرد خارج بعض المجالات الجزيرية مثل الاستفهام كما في :

(31) أ. هند هل كلمتها ؟

ب. زيد ألقيته ؟

(26) أتبنى هذا الافتراض تبعا لعدة أعمال أذكر منها وطنبي (1992) Watanabe.

وتقدم العربية الفصحى بنى أخرى تبين أن «الفاعل المقدم» يسلك نفس سلوك الموضع التوزيعي، فيرد خارج الاستفهام كما في :

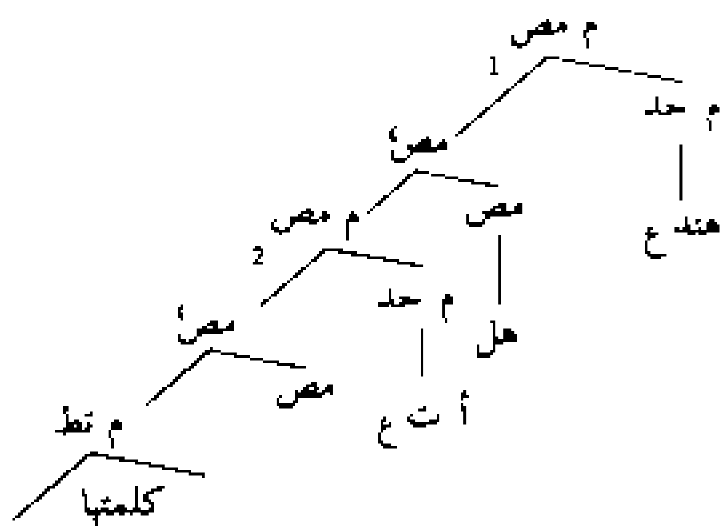
(32) أ. الأولاد هل خرجوا ؟
ب. الأولاد أخَرَجوا ؟

ويماثل كذلك «الفاعل المقدم» الموضعَ في أنهما معا يحلان في موقع يسبق أداة الشرط كما يُبرز ذلك المثالين الآتيين :

(33) أ. الأولاد إن يخرجوا أخرج
ب. الرجل إن لقيته فأكرمه

فورود المركبات الاسمية المتقدمة قبل الأدوات المصدرية الواردة في الجمل (31) (33) يبين أن «الفاعل المقدم» والموضع يحتلان نفس الموقع البنيوي الذي هو مخصص المصدري لامخصص التطابق. لكن هناك مشكل تمثيلي تطرحه البنى الواردة في (31) — (33) بالنسبة إلى التحليل الوارد في (30). فما توحي به المعطيات المذكورة هو أن الموضع يعلو شجريا المصدري وليس العكس. للخروج من هذا المشكل، أفترض، تبعا للرحالي (1995)، أن المصدري في هذه الجمل مولد في مكانه الأصلي في أعلى مصدري، وأن الموضع في الجمل (31) — (33) منتقل إلى مخصص المصدري الأعلى :

(34)



لكن ماهو مسوغ هذا النقل ؟ ففي إطار البرنامج الأدنى لم يعد هناك مجال للعمليات الاختيارية داخل النحو بالنظر إلى مبادىء الاقتصاد. فنقل المركبات أصبح مرتبطا بفحص السمات (feature checking) الصرفية، منها الإعراب والتطابق. وواضح أن مخصص المصدري1 ليس مكانا لفحص الإعراب، لأن الموضع يحمل إعراب التجرد، كما أنه ليس مكانا لفحص التطابق لأنه لاتطابق بين أداة الاستفهام ومخصصها. فواضح أن النقل يخرق مبدأ الحل الأخير (Principle of Last Resort) الذي يمنع النقل إن لم تكن هناك حاجة لفحص سمة صرفية. يمكن تجاوز هذا المشكل بافتراض، تبعا لزوبيزريطا (1994) وشومسكي (1994)، أن هناك سمات تطريزية (prosodic features) تجعل النقل ممكنا في الصورة الصوتية.[27] وبناء على هذا، فإن صعود المركب الاسمي في (34) يصبح مسوغا بموجب احتياجه إلى فحص سمة تطريزية موجودة في المصدري1. وهذه السمة اختيارية، فعندما لاتوجد، فإن الموضع لايضطر إلى الصعود لفحصها بموجب مبدأ الحل الأخير. وفي هذا التحليل، ليس النقل هو الاختياري، بل السمات هي التي تعد اختيارية. وأميز في الرحالي (1995) بين نوعين من السمات : سمات اختيارية مثل [بؤرة]، [موضع] و[خفق]، وبين سمات إجبارية مثل [شخص عدد] [إعراب] و [+ م] ([+ WH]).

وفي هذا الإطار، فإن النحو لايسمح بالعمليات الاختيارية لكنه يسمح بالسمات الاختيارية التي يتم فحصها في حالة وجودها، وفي هذه الحالة لن يكون هناك خرق لأي مبدأ من مبادىء النحو.[28]

(27) تميز زوبيزريطا (1994) بين نوعين من النقل : النقل التطريزي وتسميه (P. movement) والنقل الصرفي وتسميه (M. movement). ومن خصائص النوع الأول أنه يخرق مبدأ الملجأ الأخير ويخرق كذلك مبدأ الجشع (Greed) الذي مفاده أن المقولات تنتقل فقط لفحص سماتها الصرفية الخاصة بها ولايمكنها أن تنتقل لأجل أن مقولة أخرى تحتاج إلى فحص سماتها. فالنقل بهذا المعنى أناني وبخيل. انظر شومسكي (1994) فيما يخص الصيغة القوية لمبدأ الجشع.

(28) أعتبر أن مشكل المثال «زيد متى حضر» الذي طرحه الفاسي الفهري في مراجعته لهذا البحث، يختلف عن المشكل المطروح في الجمل (31) — (33). فالموضع في هذه الحالة لايمكنه أن ينتقل من مخصص المصدري 2 في البنية (34)، لأن هذا المكان مخصص بالسمة [+ م] التي تعد سمة إجبارية تحتاج إلى أن تفحص، وإلا فإن مآل البنية المشتقة السقوط (crash). وعليه، —

إن التماثلات التوزيعية القائمة بين الموضع و«الفاعل المقدم» في البنى (26) — (33) تجعلنا نخلص إلى أنه لايوجد مايدعم التمييز بين المكونين المذكورين. وعليه، فإن مايمكن أن يعدُ فاعلا مقدما، هو أيضا موضع. ويتميز الموضع، من خلال ماتقدم، بالخصائص الآتية :

(36) أ. يولد في مخصص المصدري،

ب. يولد في موقع غير موضوع،

ج. يربط بضمير داخل الجملة التي يتقدمها،

د. ويأخذ إعراب الرفع في حالة غياب عامل بنيوي.

4 — إعراب الموضع وإعراب الفاعل

إن تفحص الأسيقة البنيوية التي قدمناها في الفقرة السابقة، يبين أن الموضع يحمل إعراب الرفع سواء أكان يربط موقع الفاعل أم موقع المفعول كما في (31) و(32) تباعا. والرفع الذي يحمله الموضع هو إعراب التجرد ؛ أي، إنه إعراب لايسند إليه بموجب عامل بنيوي. إنه كما يسميه الفاسي الفهري (1993) إعراب الملجأ الأخير الذي يسند إلى المركبات الاسمية لتفادي المصفاة الإعرابية. والذي يؤكد أن إعراب الرفع الذي يحمله الموضع إعراب تجرد هو زواله بمجرد دخول عامل بنيوي معين مثل «إن» في الجملتين الآتيتين :

(37) أ. إن النساءَ يغضبنَ بسرعة

ب. إن هندا يعرفها الجميع

فلو افترضنا أن «النساء» فاعل، كما يذهب إلى ذلك الفاسي الفهري (1993)، يأخذ إعراب الرفع في مخصص الزمن ثم يصعد لتسويغ (أو فحص) التطابق الغني في مخصص التطابق، فإن هذا الفاعل سيصبح في مجال «إنّ» الإعرابي، وبذلك سيأخذ النصب أيضا. من هنا، سيصبح الاسم المتقدم حاملا لإعرابين مختلفين،

- فإن المركب الاستفهامي هو الذي سيصعد إلى مخصص المصدري 2 لفحص سمته الاجبارية. ومعلوم أن السمة [+ موضع] اختيارية، لذلك سيتم إدراجها داخل المصدري1 أثناء اشتقاق الجملة. فهناك إذن نوع من التوزيع التكاملي بين الموضع والمركبات الاستفهامية، وذلك راجع إلى اختلاف سمتيهما فيما يخص الإجبارية والاختيارية.

وهي حالة تمنعها النظرية الإعرابية، لأنها ستسقطنا في سياق تنازع إعرابي (conflict Case) بين عاملين بنيويين مختلفين، المصدري والزمن، يتنازعان نفس المكون «النساء» ؛ الزمن هنا باعتبار أن «النساء» مربوط بأثره في مخصص الزمن. فإذن، يبقى الحل الملائم هو افتراض أن النساء في (37) موضعٌ مولَّد أصلا في مخصص المصدري ويحمل إعرابا بنيويا واحدا هو إعراب النصب.

تدعم الخصائص الإعرابية للاسمين المتقدمين في (37) افتراض موضعية «الفاعل المقدم»، خاصة وأن هذا الأخير لايملك خاصية عامة في اللغات التي يتقدم فيها الفاعل في الرتبة فا ف (مف) وهي أن الفاعل يأخذ إعرابه البنيوي في مخصص الصرفة عبر علاقة التطابق مخصص — رأس (Spec-Head Agreement) حيث لايكون عرضة للعوامل الخارجية خلافا لما هو حاصل في (37.أ). ويلزم عن هذا أن الفاعل في العربية لاينتقل إلى مخصص التطابق، بل إنه ينتقل من داخل المركب الفعلي ليستقر في مخصص الزمن حيث يأخذ إعراب الرفع من الزمن حسب اقتراح الفاسي الفهري (1987). وعليه، فلا داعي لأن ينتقل الفاعل إلى مخصص التطابق باحثا عن إعرابه في التركيب الخفي ((covert syntax)، أي في الصورة المنطقية، تماثل العربية لغات أخرى يستند فيها الرفع أو يُخصص في مخطط التطابق بناء على أن الرفع يسوغ كليا في جميع اللغات بواسطة العلاقة الشجرية تطابق مخصص — رأس.[29] إن غياب الداعي إلى مثل هذا الافتراض يرجع إلى سببين. يرتبط أولهما بطبيعة الصرفة في العربية، ويرتبط ثانيهما بموقع الفاعل المحوري في العربية وفي بعض اللغات الأسيوية المماثلة لها في الرتبة ف فا (20).

لنبدأ بطبيعة الصرفة في العربية ونقارنها بالصرفة في لغة مثل الإنجليزية. ففي هذه الأخيرة، يأخذ الفاعل إعرابه في مخصص الصرفة في التركيب الظاهر (overt syntax)،[30] على الرغم من أن الأنموذج الصُّرفي (inflection paradigme)

---

(29) انظر في هذا شومسكي (1992) الذي يعمم افتراض فحص الإعراب (Case checking) داخل العلاقة تطابق مخصص — رأس على إعراب النصب، فيذهب إلى أن المفعول يأخذ إعرابه في مخصص تطابق المفعول، أما الفاعل فيأخذ إعراب الرفع في مخصص تطابق الفاعل.

(30) أقدّم في الرحالي (1995) تحليلا مختلفا عن المقدم هنا، بحيث أعتبر أن تطابق الفاعل في العربية ضعيف لذلك لايسمح بصعود الفاعل إلى مخصصه. وفي هذا الإطار هناك تمييز لمفهوم القوة =

الأنجليزي فقير، يضم لاصقة واحدة في الزمن الحاضر (present) هي «s» الدالة على الشخص 3 المفرد، ولايضم شيئا في الزمن الماضي (past tense). أما إذا تأملنا الأنموذج الصرفي العربي، فإننا نجد أن الصرفة فيه قوية بما يكفي لتكون ظاهرة. ففي الزمن الحاضر مثلا، تخصص الصرفة، خلافا للانجليزية، بسمتين هما : الشخص والجنس كما تبرز ذلك الجملتان الآتيتان :

(38) أ. دخلت هند

ب. دخل الرجل

وسمتا الشخص والجنس أهم من العدد، لأنهما عنصران أساسيان في تحديد إحالية الصرفة. فقوة الصرفة في العربية ترشحها، إذن، أكثر من الانجليزية، لأن يتم عبرها إسناد الإعراب (أو فحصه) في التركيب الظاهر لا الخفي، داخل مخصص الزمن، وبذلك لايصعد الفاعل إلى مخصص التطابق في الصورة المنطقية لأخذ الإعراب.

السبب الثاني الذي يدعم افتراض إسناد الرفع في مخصص المركب الفعلي في العربية تقدمه بعض اللغات الأسيوية. فقد بيَّن كورودا Kuroda (1988) أن الفواعل في اليابانية يمكن أن تظل في مكانها داخل المركب الفعلي. وقد بينت كذلك كيل فويل وأخريات Guilfoyle et als (1992) من خلال دراستهن لبعض اللغات الأسيوية ذات الرتبة ف فا كالملغاشية والباهاسا والسيْوانو والطاكَلوك، أن الفاعل المحوري لايمكنه أن ينتقل في بعض الأحيان إلى مخصص الصرفة، لأن هذا الموقع يكون هدفا للموضع الذي ينتقل إليه ليأخذ إعرابه عبر علاقة التطابق مخصص — رأس في المركب الصرفي. وللتمثيل لهذه الحالة، تورد الجملة (39) المأخوذة من الملغاشية :(31)

(39) Sasa-na (sasá) ny zazavavy amin'ny savony ny lamba

— الـ صرفة الـ بنت بـ ـ الـ صابون الـ ملابس

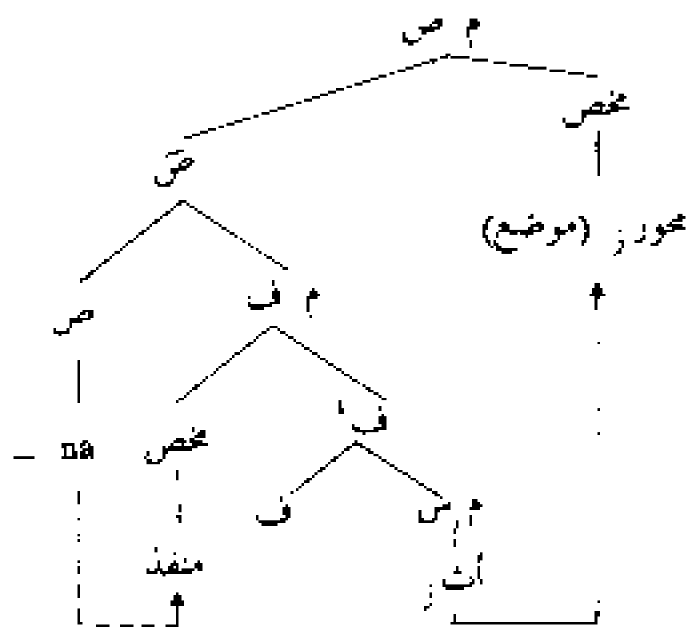
حرفيا : غُسِلت الملابس بالصابون من قِبل البنت

= والضعف من مفهومي الغنى والفقر الصرفيين. فقد تكون الصُّرفية قوية وتوجب الفحص حتى وإن كانت ضعيفة صرفا والعكس صحيح.

(31) يشير الاسم المكتوب بأحرف غليظة إلى المنفذ، ويشير الاسم الموضوع تحته خط إلى المحور — الموضع (theme-topic)

وتأخذ الجملة (39) التمثيل الشجري الآتي :[32]

(40)



تضم الجملة (39) فاعلين : فاعل محوري يوجد في مخصص المركب الفعلي ويأخذ دور المنفذ، وآخر موضعٌ يحمل دور المحور. يأخذ الأول إعرابه من الصرفة «-na» في مكان مخصص المركب الفعلي في (40)، أما الثاني الذي يوجد تحت إسقاط ف'، فلا يمكنه أن يأخذ إعرابا من الفعل، لأن هذا الأخير لايمكنه أن يسند إعرابا إلا إذا التصقت به صرفية سابقة (prefix) تأخذ الصورة «-an» وتولد تحت ف في (40)، لذلك فإن الموضع يضطر للصعود إلى مخصص صَ ليأخذ إعرابه عبر العلاقة تطابق مخصص — رأس، ويؤكد هذا التحليل شيئين أساسين : أولهما أن الفاعل المحوري لايمكن أن يأخذ إعرابه إلا داخل مخصص المركب الفعلي، ولذلك يمكث في مكانه، وثانيهما أن مخصص ص' يمكن أن يشغله الموضع الذي يسلك في (40) سلوكا بنيويا مماثلا للفاعل حيث يبحث عن إعرابه عبر تطابق الرأس والمخصص. ويتضح من هذا التحليل كذلك أن صعود الفاعل المحوري للبحث عن إعرابه في مخصص الصرفة لايبدو مسألة كلية، خاصةً إذا كان هذا الموقع مشغولا بمكون آخر مثل الموضع في (40).

بناء على ماسبق، يتبين أن صعود الفاعل إلى مخصص الصرفة (أو الزمن داخلها)

(32) للحصول على الرتبة ف فا في الملغاشية، يصعد الفعل في البنية السطحية إلى الصرفة بشكل مماثل لما يحدث في العربية.

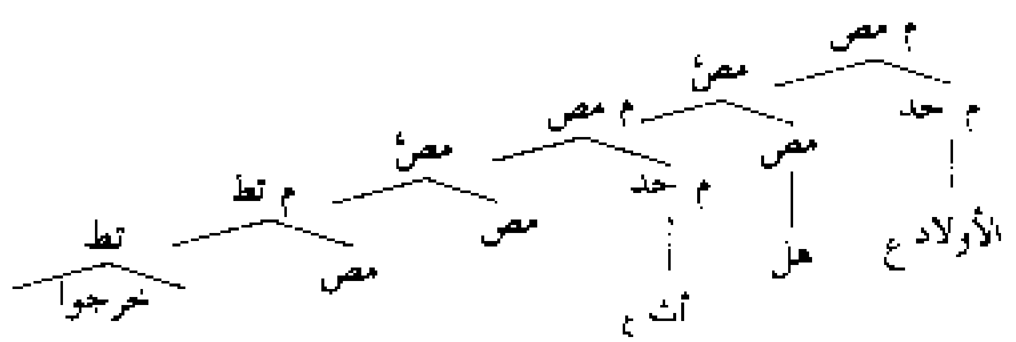
ليس مسألة كلية، ولذلك، ليس من الضروري أن يصعد الفاعل في العربية، خاصة إذا علمنا أن الحالات الاعتيادية لنقل المركبات الإسمية تكون إما للبحث عن الإعراب أو التبئير (focalisation)، كما في حالة نقل المفعول إلى مكان قبل الفعل، وهما حالتان لايضطر إليهما الفاعل في العربية، لأنه يمكن أن يأخذ الرفع في مكانه داخل المركب الفعلي، كما أن وجوده بعد الفعل، حتى وإن صعد، يبعد عنه القيام بوظيفة التبئير التي تقتضي أن يكون الفعل في حيّز العنصر المبأر لا العكس. وإذا صح هذا التحليل، فإن الاسم المتقدم في البنى المماثلة لـ (37) لايمكن أن يكون منقولا من مخصص المركب الفعلي لأنه سيحمل معه إعراب الرفع الذي سيتنازع مع إعراب النصب الذي يأخذه عن المصدري. وحتى لو سلمنا بأن الرفع لا يسند إلى الفاعل في مخصص المركب الفعلي في جملة مثل (8) التي نعيدها هنا في (41) :

(41) بقرة تكلمت

فإنه لايوجد مبرر لنقل الفاعل إلى مكان قبل الفعل لا لأخذ الإعراب ولكن فقط لمراقبة التطابق. في حين أن التطابق، والتطابق القوي على الخصوص، لايتطلب بالضرورة مركبا إسميا معجميا في مخصصه. يتضح هذا في جملة مثل (32.أ) التي نعيدها هنا في (42.أ) حيث تأخذ التمثيل (42.ب) :

(42) أ. الأولاد هل خرجوا ؟

ب.

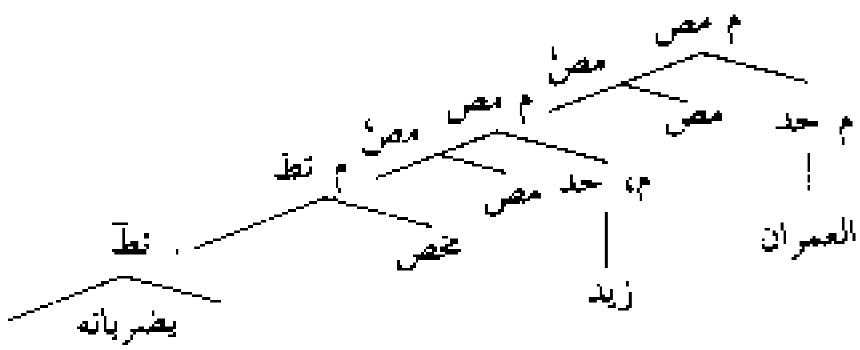


فالمركب الاسمي «الأولاد» الذي يراقب تطابق الفاعل يوجد في مخصص المصدري لا في مخصص التطابق، فنحن إذن أمام تطابق على مسافة «بعيدة» وليس أمام علاقة محلية مثل علاقة تطابق مخصص رأس. ونجد عند النحاة العرب القدماء بعض البنى

التي تعزز إمكان حصول التطابق الغني على مسافة بعيدة كما يتجلى ذلك في(43.أ) التي يوجد المراقبُ فيها في مكان ملحق بالمركب التطابقي،[33] كما يبرز ذلك التمثيل (43 ب) :

(43) أ. العمران زيد يضربانه

ب.



وإذا كان للتحليلين المقدمين في (42 ب) و (43 ب) انعكاس على تحديد مكان الموضع الذي يربط موقع الفاعل، فلا يبدو لهما تأثير في المقياس التطابقي المعدل الذي يصوغه الفاسي الفهري (1993 : ص. 49) كالآتي :

(44) المقياس المحوري (المعدل)

أ. لايسوِّغ التطابق المخصص (specified) إلا بواسطة

(I)* مركب إسمي محيل في مخصِّصه أو

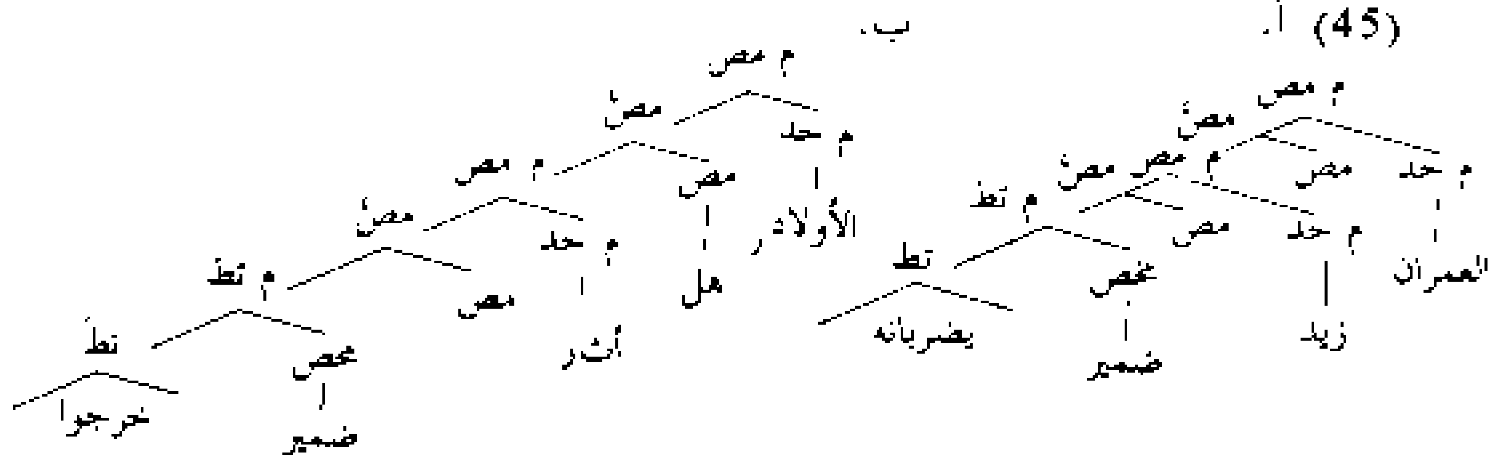
(II) سلسلة محلية أحد أطرافها في مخصص التطابق

ب. يُسَوَّغ مركب إسمي محيل في مخصص التطابق بواسطة التطابق الغني

فالذي يبينه التمثيلان (42.ب) و(43.ب) هو أن العربية الفصحى تملك فقط الاختيار (II) في (44) لتسويغ التطابق ومعنى هذا أن الذي يسوغ التطابق الغني في (42.ب) و(43.ب) هو وجود سلسلة مكونة من المركب الاسمي الموجود في أعلى الشجرة والضمير المبهم الفارغ الموجود في مخصص التطابق، كما يبرز ذلك التمثيلان الموجودان في (45) :

(33) انظر في هذا كتاب الأصول في النحو لابن السراج.

(45) أ. ب.



وتصبح العربية الفصحى في هذه الحالة مماثلة للعربية المغربية التي يسوغ فيها التطابق الغني في الرتبة فاف بواسطة سلسلة مكونة من ضمير مبهم فارغ ومركب إسمي إحالي. ويوضح هذه الحالة المثالين الآتيين :

(46) أ. تفرقبو السطولا

ب. تكلموا الكلايط

والفرق البسيط الذي يميز العربية الفصحى من المغربية، في هذه الحالة، يكمن فقط في رتبة العناصر المكونة للسلسلة. ففي الفصحى نجد رأسَ السلسلة مكوّنا من مركب إسمي إحالي وقدمتها مكونا من ضمير مبهم، في حين أننا نجد في العربية المغربية في (46) عكس هذا الترتيب.

نخلص في نهاية هذا البحث إلى أن تركيب العربية لايميز بين الموضع والفاعل المقدم. وذلك بناء على الخصائص الإحالية والتوزيعية والإعرابية المتماثلة التي توجد بين هذين المكونين. وعليه، فالعربية الفصحى تملك رتبة واحدة هي ف فا (مف)، وبذلك فإنها لاتعرف صعود الفاعل إلى مخصص التطابق. ومايبدو فاعلا مقدما في الرتبة فا ف (مف) هو موضع مولد في مكانه في الأساس حيث يحمل إعراب التجرد؛ أما إعراب الرفع البنيوي، فيأخذه الفاعل في مخصص المركب الفعلي، مثله في ذلك مثل الفاعل في بعض اللغات الأسيوية ذات الرتبة ف فا (مف). ومن نتائج هذا البحث كذلك أن العربية تملك اختيارا واحدا لتسويغ التطابق الغني، وذلك بواسطة وجود ضمير مبهم في مخصص التطابق مربوط بمركب إسمي إحالي في مخصص المركب المصدري الذي يعلوه.

المـــراجـــع

ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل : **الأصول في النحو**، تحقيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

ابن عقيل بهاء الدين عبد الله : **شرح ألفية ابن مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964.

غاليم محمد، (1987) : **التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم**، دار توبقال للنشر، البيضاء.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1985) : اشكال الرتبة وباب الاشتغال، **تكامل المعرفة**، عدد 9.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1990) : **البناء الموازي**، دار توبقال للنشر، البيضاء.

Allwood, J., L. Anderson, and O.Dahl (1977) *Logic in Linguistics*, Cambridge University press.

Ayyoub, G. (1981) «Structure de la phrase en arabe», Thèse de 3e cycle, Paris VIII - Vincenne.

Chomsky, N. (1992) «A Minimalist Program for Linguistic Theory», *MIT Occasional Papers in Linguistics* 1, Cambridge, Mass.

Chomsky, N. (1994) «Bare Phrase Structure», *MIT Occasional Papers in Linguistics 5*, Cambridge, Mass.

Demirdache, H. (1989) «Nominative NPs in Modern Standard Arabic», *ms.*, MIT.

Diesing, M. (1992) *Indefinites*, Cambridge, Mass.

Emonds, J. (1991) «Subcategorisation and Syntax - Based Theta Role Assignment», *Natural language and Linguistic Theory*, 8 : 3, 369 - 430.

Enç, M. (1991) «The Semantics of Specificity», *Linguistic Inquiry* 22, 1, 25.

Fassi Fehri, A. (1981) *Linguistique arabe : forme et interprétation*, Publications de la faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat.

Fassi Fehri, A. (1987) «Case, Inflection, VS Word Order, and X Theory»,

Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco, Okad Publications.

Fassi Fehri, A. (1993) *Issues in the Structure of Arabic Clause and Words*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, the Netherlands.

Fauconnier, G. (1984) *Espace menteaux*, Editions de Minuit, Paris.

Galmiche, M. (1983) «Les ambiguites referentielles ou les pièges de la reference» *Langue française*. 57, 60 – 86.

Guilfoyle, E.H. Hung, and L. Travis (1992) «Spec of IP. and Spec of VP : two subjects in Austronesian Languages». *Natural language and Linguistic Theory*, 10 : 3, 375 - 314.

Heim, I. (1982). «The Semantics of definite and Indefinite Noun Phrases» Ph. D. dissertation, University of Massachusetts, Amherst.

Jackendoff, R. (1983) *Semantics and Cognition*, Cambridge, MIT Press.

Jackendoff, R. (1990) *Semantic Structures*, Cambridge, MIT Press.

Kamp, J.A.W. (1981) «A Theory of Truth and Semantic Representation», In J. Groenendijk, T. Janssen, and M. Stokhof (eds). *Formal Methods in the Study of Language*, 277 - 321, Amsderdam : Mathematical Center.

Koopman, H. and D. Sportiche (1988) «Subjects», *ms.*, UCLA.

Kuroda, S. Y. (1988). Wether we Agree or Not : A Compararive Syntax of English and Japenese» *Lingvisticae Invistigationes* 12, 103 - 122.

Lyons, J. (1986) *Semantics*, Vol I, Cambridge University press.

Pesetsky, D. (1987) «WH-in-Situ : Movement and Unselective Binding», In E. Reuland and A. ter Meulen (ed.) *The Representation of (In) definiteness*, 98 - 129 Cambridge, *Mass.*, MIT press.

Quine, W.V.O. (1960) *Word and Object*. Cambridge, MIT press.

Rahhali, M. (1995). «The Position of the Subject in Standard Arabic», *ms.*, University of Amsterdam.

Watnabe, A. (1992) «Larssonian CP Recursion, Factive Complement and Selection» NELS, 23, 523 - 537.

Zubizarreta, M.L. (1994) «Words Order, Prosody, and Focus», Paper presented at the Conference of the University of Utrecht on «Going on Romance».

الزيادة في الفعل الثلاثي

نمـوذج أفعــل

عبد النور الحضري

كلية الآداب بالقنيطرة

تفرز اللغة مظاهر تأليفية بين العناصر الصغرى التي تبنى بها الكلمات في العربية، وبين الكلمات لبناء المركبات والجمل. وفي مجال بناء الكلمات، نعالج صيغة «أفعل» مع مراعاة دور الهمزة في بناء هذه الكلمة صرفيا، ودورها في الزيادة والنقصان على المستوى التركيبي، والآثار المترتبة عن زيادتها على المستوى الدلالي.

1 ــ محددات صرفية :

ذكر النحاة والصرفيون بشأن صيغة «أفعل» (الصورة IV) صنفين من الأفعال : صنف عده الأستراباذي وابن جني وغيرهما ضمن الثلاثي المزيد، وقد جاء على زنة الرباعي، «كأسلم» و «أخرج»، وصنف ورد أصلا مزيدا، «كأمسى» و «أصبح» و «أعرق». وعد ابن الأثير الصنف الأخير صنفا رباعيا لازيادة فيه. وهو الصنف الذي ذكره طه هاشم شلاش ضمن الثلاثي الذي لايرد إلا مزيدا، لأنه مأخوذ سماعا عن القبائل[1].

ولكي يصح اشتقاق كلمة من أخرى يجب أن تتوفر العناصر الثلاثة الآتية :

(i) وجود نفس عدد الحروف.

(ii) مراعاة رتبة الحروف.

(iii) وجود معنى مشترك.

(1) أوزان الفعل ومعانيها، ج. 2، ص 255.

ويعني هذا أن الكلمة في مستواها الصرفي تمثل كُلاً يعزى إلى جذر الكلمة. فالقول على «أصبح» و «أعرق» و «أمصر» إنها ضمن الرباعي — بغض النظر عن الزائدة الملصقة بها — هو قول يسوي بينها وبين الرباعي ذي أربعة سواكن أصول. وهي السواكن التي لاتقبل أن توسع بواسطة الهمزة.

1.1 — بناء الكلمة المزيدة :

يقوم مجال الصرافة على دراسة بنية الكلمات، ويهتم بالتعالقات بين الكلمات كجزء من معرفة المتكلم باللغة، فيصف المكون الصرافي كيف تبنى الكلمة انطلاقا من وحدات صغيرة تدعى اللواصق، وهي على نوعين : لواصق اشتقاقية ولواصق تصريفية[2]. ويندمج النوعان في الكلمة لتوفر اللغات على عدد من السيرورات يندمج فيها الصرفي بما هو تركيبي[3]. ومراعاة لهذا التفاعل، اقترح بيكر (Backer) (1985) مبدأ المرآة (The mirror principle) وصاغه كالتالي[4]:

«يجب أن تعكس الاشتقاقات الصرفية الاشتقاقات التركيبية بكيفية مباشرة (والعكس صحيح)».

واستحضر في هذا السياق أسس النظرية الصرفية كما وردت في عمل الأستاذ الفاسي الفهري (1990). تحدد النظرية الصرفية ثلاث مجموعات من الذوات[5]:

أ — مجموعة من الذوات أو الموضوعات الصرفية، وهي الجذور والجذوع واللواصق.

ب — مجموعة قواعد تؤلف بين الموضوعات الصرفية.

---

(2) يعتبر عمل أندرسون (1985) من الأعمال التي تدافع عن فكرة التمييز بين النوعين من اللواصق. ويرجع ذلك إلى أن الطبقة التصريفية وثيقة العلة بالتركيب. ومن الملاحظات التي يقدمها أن اللواصق التصريفية كالجمع ترد دائما بين اللواصق الاشتقاقية في الانجليزية. وهناك دراسات لاتقيم تمييزا بين النوعين (انظر عمل ولمز ودي شويلو (1987)، ص. 69.

(3) انظر معالجة الفاسي الفهري (1988) للبناء لغير الفاعل.

(4) بيكر (1985)، ص. 375.

(5) الفاسي الفهري (1990)، ص. 38.

ج ـ أبجدية لأجزاء الكلام هي [ـ س] و [ـ ف] تمكن من وسم الكلمات مقوليا. وهذا الوسم المقولي هو مايمثل الصلة بين الصرف والتركيب.

ما هو، إذن، الوضع الصرفي لـ «أفعل» كمقولة فعلية في العربية ؟ وما هي الصورة المعجمية التي تمثل هذه المقولة ؟

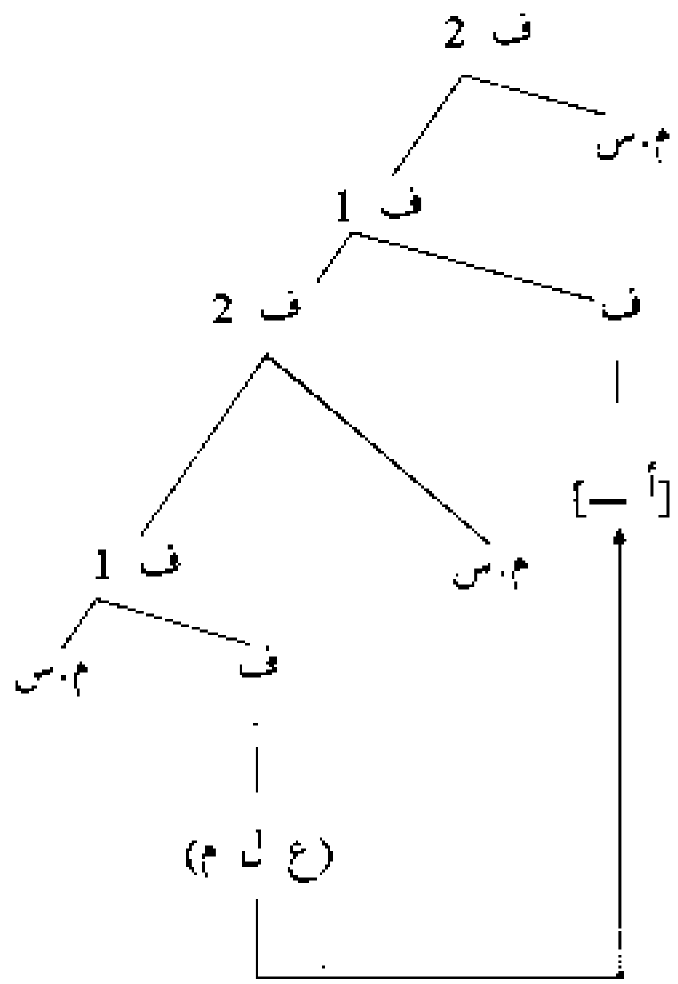
من المعلوم أن الجذع في لغة كالانجليزية لايتوفر على عناصر صرفية إضافية، وهو الموضوع الصرفي الذي تشتق منه كلماتٌ أخرى. أما الجذع في العربية فيكون متصرفا ويتضمن الزمن (tense) والجهة (Aspect) والبناء (voice)[6]. وعلاوة على هذا، تمثل فرضية الجذر في العربية المرحلة الذرية التي تعتمدها قواعد تكوين الكلمات. إن الكلمة في العربية تبدأ في المعجم عبارة عن جذر، ثم يخضع الجذر للتوسيع بالقاعدة «أنقل أ» التي تطبق في المعجم، وتدخل الكلمة إلى التركيب عن طريق هذا الالصاق، إذ نلمس العلاقة المعنوية من جهة اللفظ انطلاقا من الجذر (ع ل م) بين «علم» و «أعلم»، ومن الجذر (م ص ر) بين «مصر» و «أمصر»، ومن الجذر (ب ع ض) بين «بعوض» و «أبعض». فقبل أن تكون هذه الجذور جذورا فعلية أو اسمية توجد كجذور غير مخصصة في المعجم تقبل أن تشتق منها أسماء وصفاتٍ وأفعالاً. والمبدأ الأساسي الذي يضبط سلامة تكوين هذه الكلمة يفيد أن الكلمة المزيدة موضوع متألف من عنصرين اثنين :

(1) جـــذر ———————— لـــص
جـــذر

وتعمل القاعدة المعجمية «انقل أ» على ربط العنصر «لص» بالعنصر «جذر». وهي عملية توضحها البنية التالية :

(6) انظر الفاسي الفهري (1990)، ص. 39.

(2)



وترصد هذه العملية بناء «أفعل» من جذر معجمي غير مخصص، حيث ينتقل الجذر (ع ل م) ليلتصق في البنية المعجمية للاصقة وفقا لقيود النقل التي يخضع لها التركيب، لأن التركيب لايسمح بأن تظل دون ربط، ولأن اللواصق لاترد إلا مربوطة[7].

وبعد عملية النقل، تسند اللاصقة الى الجذر خصائصه الفعلية. ويتيح هذا التصور كشف الطابع الابداعي للغة ببناء كلمات جديدة ترتبط بنفس الجذر. وتعوض اللاصقة صرفيا محمولات مثل «جعل» في «جعلته يخرج» و «صار» في «صار بطيئا» و «صارت الأرض عاشبا» و «صار منجدا» و«صاروا عشرة» و «صار مصبحا» الخ. ولا تعوض اسما ولا يمكن أن تؤول اسما ملصقا بالفعل فيما عثرنا عليه من معطيات أثناء الجرد، فهي دائما «بل ولا تلتبس بين مقولتي الفعل

(7) انظر سلكرك (1982) والفاسي الفهري (1990).

والاسم. وتعتبر القاعدة (1) عملية لتحويل الجذور، وهي جذور أقل طولا من الكلمة التي تلحقها الزيادة. وتشمل هذه الملاحظة باقي اللواصق التي تختلف من حيث ادراجها في الجذر، فمنها ما يدرج قبل فاء الفعل «كأفعل» و «انفعل» و «تفعل» و «استفعل»، الخ، ومنها ما يدرج بعد فاء الفعل كالألف في «فاعل» والتضعيف في «فعّل» والتاء في «افتعل».

وإذا أمكن للتركيب أن يعيد ترتيب مكوناته دون أن يقع تغيير شامل في المعنى، فإن المسألة تختلف بالنسبة للصرفيات في مجال الصرف، فالهمزة لا يمكن لأية قاعدة صرفية أن تجعل منها لاصقة حشوية، فتقول «علأم» أو «علمأ» أو شيئا من هذا القبيل. إن أي نقل لهذه اللاصقة هو أمر غير مسموح به لأنها ترصد مفهوم الرأس في الصرف. والصرفيات كما يذكر أندرسون (1985) لايمكن أن يعاد ترتيبها دون أن ينتج عنه بناء سيء التكوين.

2.1 ــ الإنتاجية الصرفية للهمزة :

تتصاعد الانتاجية الصرفية للهمزة إذا نظرنا إليها كعدد من الكلمات المعاينة والممكنة، بحيث تتميز قاعدة تكوينها بإنتاجية مفرطة الى حد ما. وإذا نظرنا إليها كلاصقة تربط، فقط، بما يقرب من 2462 جذراً وارداً في رائد جبران مسعود فإن ذلك يعني أن الجذور التي تربط بها هي منتجة كذلك.

الطريقة الهامة للنظر في الانتاجية تستدعي النظر في طبيعة الجذور التي تقبل هذا النوع من الالصاق. وعلى سبيل المثال، تربط الهمزة بجذور أفعال لاتقبل إلصاق النون، فهي أفعال من مثل :

(3) أ ــ أفهم، أعلم، أحزن، ألبس...
ب ــ انفهم، انعلم، انحزن، انلبس...

يتطلب إلصاق الهمزة طبقة معينة من الجذور تخالف طبقة الجذور التي تلتصق بها النون. ويمكن أن نلاحظ هذا الاختلاف في التوزيع أثناء تأدية معنى المطاوعة. تقول «أبطأ» و «أغرق» و «أفاق»، ولا تقول : «انبطأ» و لا «انغرق» ولا «انفاق». وتقول : «انكسر» و «انزلق» و «انهدم» ولا تقول : «أكسر» ولا «أزلق» ولا «أهدم» لتدل بها على المطاوعة. مما يدل على أن الجانب الدلالي له أهمية بالغة

في تقليص دور القواعد الصرفية في انتاج هذه الكلمات، لأن النسق الصرفي لايمنع صورا مثل (3 ب)، كما لا يمنع «أطنج» من «ذهب إلى طنجة» و «أسلى» من «ذهب الى سلا»، الخ. وتغدو الانتاجية الصرفية مرتبطة بنوع الطبقة التي تربط بها اللواصق. وسنعرج على خصائص هذه الجذور في مبحث الدلالة.

2 ــ محددات تركيبية :

تطرح زيادة الهمزة مسألتي التعدية واللزوم اللتين خصص لهما القدماء حيزا هاما أثناء دراسة الأفعال، إذ يفهم من كلام النحاة أن التعدية تتصل بثلاث ظواهر أساسية[8]:

(i) تعدية أصلية.

(ii) تعدية بالنقل.

(iii) تعدية بالحرف.

وما يوحد بين هذه الظواهر هو مفهوم التجاوز، أي تجاوز الفعل فاعله الى المفعول. وقدم الفاسي الفهري (1986) تصورا للتعدية في علاقة بالبنية المحورية للمحمول، إذ تقتضي التعدية وجود محلين على الأقل : الفاعل والمفعول، وهي تعدية أحادية وقد تقتضي ثلاثة محلات فتكون تعدية ثنائية.

وعليه، تعتبر الأفعال المجردة محمولات دلالية تأخذ عند الجعل موضوعين أو ثلاثة. ويجوز أن نسند للموضوع الأول دور المنفذ وللموضوع الثاني دور المحور وللموضوع الثالث دور الهدف. ويتم هذا الاسناد في إطار سلمية الأدوار الدلالية التالية[9]:

(4) [منفذ (علة) < مصدر < هدف < (معان، مستفيد) <أداة < محور < مكان].

وقدم كمري (1985) تصورا عاما يرصد تغيير تكافؤ الفعل، فلاحظ أن

---

(8) شرح الكافية ج. 1، ص. 127. وانظر كتاب الأفعال لابن القوطية.

(9) المعجم العربي للفاسي الفهري، ص. 135.

الاختلاف في تكافؤ الفعل يكون موسوما ويشير إلى العمليات التالية[10]:

(i) الزيادة في عدد المحلات.

(ii) التقليص في عددها.

(iii) إعادة ترتيبها تمشيا مع تكافؤ الفعل الأصلي.

وتتأثر الأفعال المجردة في (5) بالزيادة في عدد المحلات :

(5) أ ــ خرج السيف من غمده
أخرج السيفَ من غمده.

ب ــ ذاب الثلجُ
أذاب الثلجَ

ج ــ صَعُبَ حلُّ المشكلة
أصعب حلَّ المشكلة

د ــ فهِمَ الدرسَ
أفهمه الدرسَ

وتصف هذه الزيادة العملية التركيبية التالية :

(6) أضف دورا واحدا

وهي عملية نحاول من خلالها رصد الأدوار المحورية التي ترد في بنية هذه الكلمة، وتبيان خصائص اللاصقة الإعرابية.

1.2 ــ اشتقاق البنيات الموضوعية

لوحظ في الأعمال المعجمية المتأخرة وجود تعميمات عبر لغوية ترصد العلاقة بين الموضوعات المحورية والموضوعات التركيبية في البنية المعجمية للأفعال[11]. وتحدد هذه البنية عدد الموضوعات التي تأخذها الأفعال مقرونة بأدوار دلالية ووظائف نحوية. وتتصل هذه الوظائف والأدوار بمبدأين للربط (الربط النحوي

---

(10) حمري (1985)، ص. 313.

(11) الفاسي الفهري (1986) وزوبيزربطا (1985).

والدلالي) : مبدأ المعجمة ومبدأ التنوية. وصاغ الفاسي الفهري (1986) هذين المبدأين كالتالي :

(7) أ ــ مبدأ المعجمة : الوظائف النحوية إما ممعجمة أو مربوطة إلى وظيفة معجمية.

ب ــ مبدأ التنوية : الوظائف النحوية إما نووية أو مربوطة إلى وظيفة نووية.

1.1.2 ــ حروف تقيد المكان

تتعدى «أفعل» إلى فضلتين مقوليتين وضمنها المكان، حيث يرد المكان منزوعا بأحد الحروف التالية : «عن» و «الباء» و «في» و «إلى». وهذه بعض الأمثلة :

(8) أ ــ أبلغه الى منزله.

ب ــ أبلده بالمكان.

ج ــ أسكنه في الجنة.

د ــ أزلت الماشية عن المرعى.

وتتعدى نفس الأفعال الى المكان أصلا، تقول :

(9) أ ــ أبلغه منزله.

ب ــ أبلده المكان.

ج ــ أسكنه الجنة.

د ــ *أزلت الماشية المرعى.

فقد تتضمن البنيات مكانا مربوطا الى الحمل مباشرة وقد يرد منزوعا مربوطا اليه بالحرف. وأما الفعل «أزل» فلا يربط فيه المكان في البنية المعجمية الا بالحرف، كما يتضح من لحن (9 د).

2.1.2 ــ حروف تقيد المحور :

تقوم قاعدة التعدية بتغيير العلائق النحوية والمحورية، فتتضمن «أفعل» محورا مربوطا مباشرة في البنية المعجمية، وقد يرد منزوعا، نحو :

(10) أ ــ ألطف غيره / ألطف بغيره.

ب ــ أذم القوم / أذم بالقوم.
ج ــ أهب الكلام / ألهب في الكلام (أمضاه بسرعة).

وإذا كانت قاعدة التعدية توسع البنية المعجمية للفعل الأصلي أو تعيد ربط موضوعاته فإن قاعدة المطاوعة تقوم بإتلاف دور من الأدوار ويرد المحور فاعلا، كما يتضح من الأمثلة التالية :

(11) أسرع الفرسَ / أسرع الفرسُ.
أحصن المرأةَ / أحصنت المرأةُ (تزوجت).
أبطأ العملَ / أبطأ العملُ.

حيث تتأثر الأطراف الثانية في الازواج بالعملية التركيبية التالية :

(12) أطرح دورا واحدا.

وتوصف الأفعال التي تتأثر بالعملية (12) بكونها طبقة لازمة دلاليا وتركيبيا.

3.1.2 ــ اللام يقيد الهدف (المستفيد)

(13) أ ــ أوجدته حلا.
ب ــ أشربه الدواء.
ج ــ أحفره البئر.

وقد جاء في معاجم القدماء أن «أوغره أرضا» و «أوغر له أرضا» (أي جعلها له من غير خراج)، فتعدية باللام ودونه. ومنه «أنقع له شرا» و «أوصل له الخبر» و «أقطع لزيد أرضا»، إلخ. حيث يتوسط الهدف / المستفيد بين الفاعل / المتفذ والمفعول المباشر / المحور.

ويوازي نزع الهدف باللام نزع بالنصب، تقول :

(14) أ ــ أودعت زيدا سرا.
ب ــ أقطعت زيدا أرضا.

ويؤكد النحاة أنه «إذا تعدى [الفعل] بحرف الجر فالجار والمجرور في محل نصب على المفعول به. وهذا قد يعطف على الموضع بالنصب. قال تعالى : ﴿وامسحوا

برؤوسكم وأرجلكم﴾»[12] لأن النصب إحدى وسائل النزع في اللغة العربية[13].

4.1.2 ــ المنفذ / العلة / المصدر / الأداة

يربط المنفذ، عادة، بوظيفة الفاعل في البنية المنقولة بالهمزة. ولا يمكن أن يرد مفعولا في بنية متعدية لأنه يحتل أعلى دور في السلمية. وقد يتم نزع المنفذ بالحرف في مثل :

(15) أ ــ أهدى المدير كتابا.
ب ــ أُهدِي كتاب من المدير.

وتقوم العلة مقام المنفذ في أمثلة عديدة، نحو :

(16) أ ــ أربكه الكلام.
ب ــ أقلقني صياحك.

وقد تنزع العلة بـ «من» و «الباء» في البناء لغير الفاعل في مثل :

(17) أ ــ أنهك من الجري.
ب ــ أقلقت بصياحك.

ولا يصير المصدر فاعلا إلا عندما ينزع المنفذ. ويعكس الحرف «من» في العربية معنى المصدر بكيفية شفافة. تقول : «أفدت من زيد» و «أبهرت منه» و «علمت منه الخبر».

أما الأداة فتعرف عند القدماء باسم الآلة. وعبارة سيبويه في تعريف الآلة : **إنه ما يعالج به.** وهي تنزل منزلة المنفذ مع اختلاف في سمة الحيوية. وترد فاعلا في مثل : «أدمى المسمار ساقه» و «أصاب السهم الهدف» و «أغلق المتراس الباب»، الخ. وتنزع الأداة بالباء عند ورود المنفذ أو عند نزعه في البناء لغير الفاعل فيرق المحور مكانه. وتوضح الأمثلة (12) ذلك على التوالي :

---

(12) شرح الشافية، ج. 2، ص. 273.
(13) الفاسي الفهري (1986)، ص. 141.

(18) أ ــ أغلق زيد الباب بالمتراس.
ب ــ أغلقت الباب بالمتراس.

لقد تحدثنا عن بعض الآليات التي تعمل على تحديد البنية المعجمية للهمزة. ومن جهة أخرى يتضمن المجال التركيبي وسائل أخرى تقيد العلاقة بين الموضوعات في بنية معجمية ما، كالمراقبة والاعراب.

2.2 ــ المراقبة

كما يلاحظ من خلال التماثل بين الفعل المتعدي في (19 أ) وبنية البناء لغير الفاعل في (19 ب) :

(19) أ ــ أحشدَ السكّينَ لنحر الغنيمة (عمدا).
ب ــ أُحشِدَ السكينُ لنحر الغنيمة (عمدا).

فإن كلا من الظرف الموجه «لنحر الغنيمة» والظرف الإرادي أو القصدي «عمدا» يراقَب من لدن المنفذ، مما يوحي بأن «المنفذ» يكون حاضرا في البنية المعجمية للبناءين، بينما يوضح التقابل بين البناءين وبناء المطاوعة خلاف ذلك :

(20) أ ــ أغرق المركبُ *عمدا.
ب ــ أفاق السكرانُ *عمدا.

وهذا دليل يشير إلى أن الفواعل السطحية في تراكيب المطاوعة / المضاد السببي هي مفعولات من الناحية المعجمية. ولن نفاجأ إذا ظهر المفعول التركيبي في موقع الفاعل في هذا البناء.

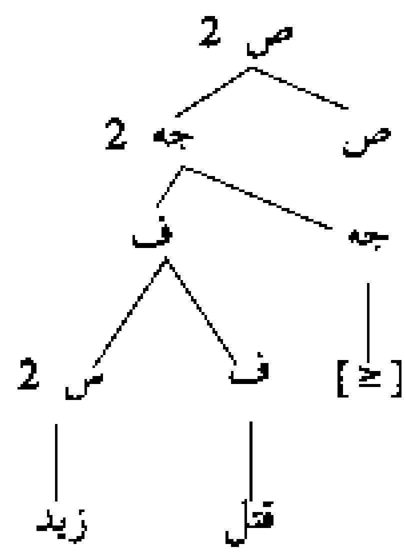
3.2 ــ خصائص إعرابية :

تتراوح الهمزة في الأمثلة (11) بين اللزوم والتعدي، كما يتضح من التقابل التالي :

(11) أ ــ أسرع الفرسَ / أسرع الفرسُ.
ب ــ أبطأ العملَ / أبطأ العملُ.
ج ــ أحصن المرأةَ / أحصنت المرأةُ.

كيف نفسر السلوك المزدوج للاصقة على المستوى إسناد الاعراب ؟ لقد اقترح الفاسي الفهري (1988) لمعالجة هذه المسألة مفهوم اللاصقة «الجهية»، حيث اعتبر المؤلف لاصقة البناء لغير الفاعل [ـُـ] لاصقة جهية تتضمن جهة + زمن. وتكرر هذه اللاصقة خصائص الفعل المحوري المبني لغير الفاعل. وترأس إسقاطا تركيبيا منفصلا هو «جهة»، وهو إسقاط مغاير للزمن أو التطابق، كما توضح الشجرة التالية :

(21)



تشير «ص» الى الصرفة و «جه» الى الجهة.

وتفيد البنية (21) أن لاصقة البناء لغير الفاعل لاتسند النصب إلى المفعول ولا تسند الفاعل دورا محوريا لأن موقع الفاعل في هذا البناء موقع غير محوري. ونجد هذا السلوك في اللواصق والأفعال بالنسبة للغات أخرى. فقد عالج بورزيو (1986) هذه الظاهرة في اللغة الايطالية. وتثوي خلفها معالجته افتراض «اللامنصوب» المقترح في برلتر (1978)[14]. ويفسر هذا الافتراض كون الأفعال اللازمة تشكل طبقتين :

(i) طبقة يكون فيها الفاعل السطحي هو نفسه الفاعل التحتي.
(ii) طبقة يكون فيها الفاعل السطحي مفعولا تحتيا.

وبالاضافة الى الطبقة (11)، هناك أفعال في العربية يمكن أن يحال عليها بوصفها

(14) بورزيو (1989)، ص. 27.

طبقة لامنصوبة، وهي الأفعال الممثلة للصيرورة، نحو[15]:

(22) أ ـــ أيفع الغلامُ.
ب ـــ أعشبت الأرضُ.
ج ـــ ألين زيدٌ (صار ذا لين).

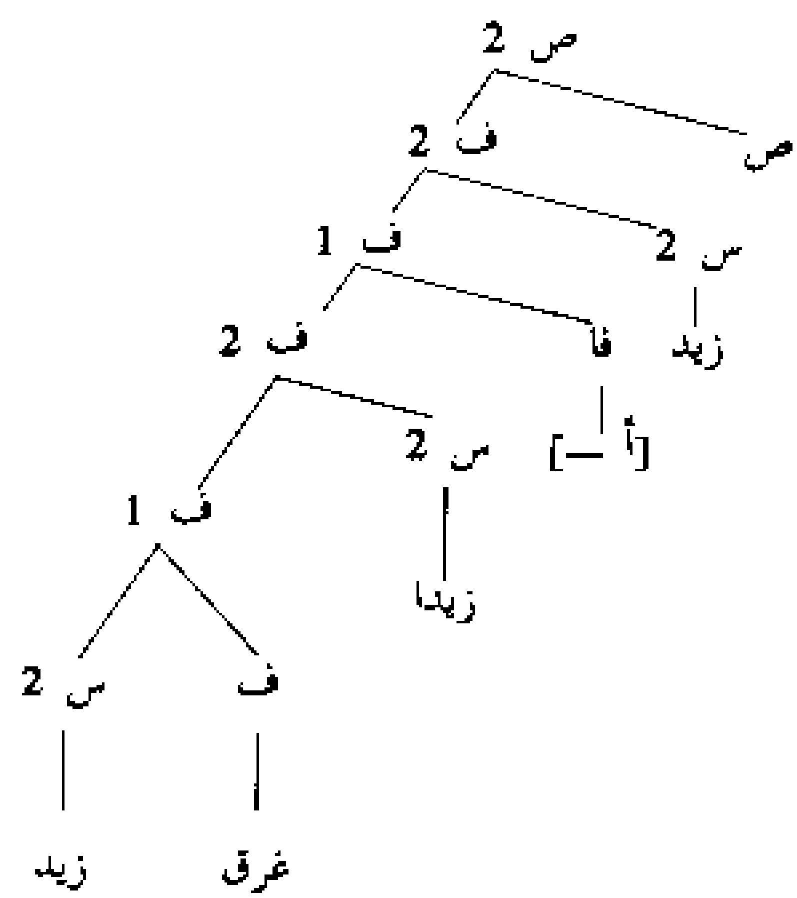
إذن، كيف نعالج على ضوء هذا التصور التناوب متعدي / لازم ؟ في الواقع، هناك نوعان من اللواصق[16]:

(i) لواصق محورية كلاصقة الجعل والمطاوعة والصيرورة والبناء لغير الفاعل.

(ii) لواصق نحوية، مثل «الزمن» / الجهة / البناء والتطابق.

فالمطاوعة في (11) هي بمثابة مضاد السببي الذي يتطلب بنية سببية، حيث تسند الهمزة الاعراب في البناء السببي وتسند دورا محوريا الى الفاعل، ولا تسند إعرابا ودورا محوريا في المطاوعة / مضاد السببي. لاحظ البنية التالية :

(23)



(15) معجم الرائد.

(16) الفاسي الفهري (1990)، ص. 50.

وفقا لقاعدة النقل المعجمية ينتقل المكون «زيد» إلى مستوى «ف 2» حيث توجد اللاصقة السببية / المتعدية التي تسنده إعراب النصب / إعراب المفعول. وأما في مضاد السببي، فلا تسند الهمزة إعرابا لـ «زيد» فينتقل الى مكان (س 2) (مستوى المقولات النحوية) حيث تسنده الصرفة إعراب الرفع / إعراب الفاعل. وإذا أسندت الهمزة إعرابا فإن الفعل متعدي / سببي وإذا لم تسند إعرابا فالفعل لازم / مطاوع أو مفيد للصيرورة. واللواصق عندما تكون أفعالا يجب أن تتمظهر بنفس تمظهرات الفعل : أي أن تكون لازمة ومتعدية.

3 ـــ محددات دلالية :

تفرز «أفعل» تعقيدا على المستوى الدلالي. ويبدو أن المعطيات الواردة في كتب ومعاجم القدماء لاتملك نفس التأويل، وهذه بعض الأمثلة[17]:

(24) أ ـــ أخرجت زيدا (جعلته يخرج).
ب ـــ أطردت خالدا (جعلته طريدا).
ج ـــ أقبرت بكرا (جعلت له قبرا).

(25) أ ـــ أباع زيد الفرس.
ب ـــ أعجمت الكتاب (أزلت عجمته).

(26) أ ـــ أعظمت زيدا (جعلته عظيما باعتقادي).
ب ـــ أكفرت خالدا (سميته كافرا).
ج ـــ أبخلت بكرا (وجدته بخيلا).

تتضمن الجمل (24) معنى الجعل وهو على ثلاثة أوجه : «أن تجعله يفعل»، كما في (24 أ) و «أن تجعله على صفة»، كما في (24 ب) وأن «تجعله صاحب شيء» كما في (24 ج)[18].

ويتضمن المثال (25 أ) معنى «التعريض» والمثال (25 ب) معنى «السلب

(17) معجم الوسيط ومعجم الرائد.

(18) الممتع في التصريف، ج. 1، ص. 186.

والازالة»[19] وتخرج الجمل (26) على «الاعتقاد» و «الوجود على صفة» و «التسمية». ويتضح أن المفاهيم المستعملة عند القدماء هي مفاهيم خاصة بدلالات فرعية تشكل لوائح كثيرة لاتضبط، ولا أحد منهم يحتفظ لها بمعان قياسية.

1.3 ــ الهمزة والجعل :

تتضمن الجمل (24) و (25) و (26) خاصيتين اثنتين :

أولا، تقتضي هذه الأوضاع الجعلية وجود جاعل. وثانيا، تقبل أن تفكك معجميا الى محمولين : محمول الجعل وبنية لازمة مدمجة تدل على الوضع المجعول، أي الوضع الناتج عما قام به الجاعل من عمل.

وهكذا، تصل لاصقة الجعل بواسطة الخاصيتين المعلومة الداخلية، فتصف حدث الجعل وفاعله والحدث المركزي، حيث يتأثر الموضوع الداخلي دلاليا، وهي خاصية تطرد في كل بناء جعلي. وترصد هذه الخاصية بالصياغة العامة التالية :

(27) [جعل س [ص «يقبل تغيرا»...]]

حيث تدل الهمزة ــ تبعا لهذا التعميم ــ على الحركة أو النشاط. ويلزم عن هذا أن تتصف الأفعال التي تنقل جعلا بالهمزة بالتحول وعدم الثبوت. وتوضح معطيات «الجعل على صفة» أن «أفعل» تتضمن في حدثها المركزي صفات حادثة ولا تدل على ماهو ثابت. ويبدو أن المعيار الدلالي يلعب دورا حاسما في تخصيص العلاقة بين الفعل الأصلي والفعل المشتق منه لافادة معنى الجعل. ويمكن أن نحدد الأفعال التي تنقل جعلا في الطبقات التالية :

(28) أ ــ الحركة / النشاط	ب ــ الصيرورة
رقص / أرقص	بر / أبر
جرى / أجرى	برم / أبرم
ذهب / أذهب	صلح / أصلح
ج ــ الأفعال المكانية	د ــ أفعال المعاناة
قدم / أقدم	فهم / أفهم

(19) شرح الشافية، ج. 1، ص. 186. وانظر الأصول لابن السراج.

بلغ / أبلغ	كره / أكره
وصل / أوصل	ثكل / أثكل

هـ ــ أفعال العمل أو التنفيذ

لبس / ألبس

باع / أباع

شرب / أشرب

وتصنف هذه الطبقات المنقولة جعلا بالهمزة في طبقتين : الأعمال والأحداث. وتتضمن إما منفذا يجعل الوضع عملا أو علة تصيره حدثا. ويخضع هذا العامل (منفذا كان أو علة) لقيود ذكرها دجاكندوف ويوضحها التقابل التالي[20]:

(29) أ ــ ما فعل زيد هو أنه أضرم النار.

ب ــ ما حدث هو أن الريح أمالت الغصن.

ج ــ ما فعلت الريح هو أنها أمالت الغصن.

إن العامل في طبقة الأعمال يتوفر على قدرة مستقلة وذاتية، والحيوية هي احتياج قوي للعمل. ومن ثم، يمكن أن يرفع الالتباس بين الحدث والعمل بواسطة حضور أو غياب سمة الارادة والقصد في البنية الدلالية. وهي خاصية يمكن أن تنظم بها الأحداث والأعمال التي ترصدها المحمولات الخفيفة التالية[21]:

(30)

أ ــ سبّب	**د ــ عرض**
أبحه الصياح	أباع الفرس
أتخمه الطعام	أسبله للهلاك
أسعله الماء	أنهب القطيع
ب ــ صير	**هـ ــ أزال**
أبلى الثوب	أعجم الكتاب
أحبل المرأة	أشكيته
أجد الطاولة	

(20) د. جاكندوف (1983)، ص. 181.

(21) معجم الرائد ومعجم الوسيط.

ج ــ تــرك

أفرس الأسد حماره

أفــــر الطائــــر في عشه

أعفى اللحية (تركها حتى يكبر شعرها ويطول)

ح ــ أصـــاب

أعقر الله المرأة

أعل بكرا

أقحط الله الأرض

و ــ حمـــل

أثغى الشاة (حملها على الثغاء)

أخب الفرس (حمله على الخبب)

أرواه الشعر (حمله على روايته)

ز ــ أوقـــع

أجرب زيدا (أوقعه في الجرب)

أطمع هندا (أوقعها في الطمع)

ط ــ عمـــل

ألب السرج (عمل له لببا)

ألحد الميت

ألبد السرج (عمل له لبدا وهو صوف).

تتضمن هذه الأفعال مكونا متأثرا يقبل التحول وعدم الثبوت. وعدم إمكان أن نشتق من «ظرف» «أظرف» إنما يعزى الى خاصية السكون، لأن لازم هذا الفعل لاتأتي منه إلا الصفة. وهذا ما يبرر إدراج النحاة لأفعال مثل : «أعوره» و «أجبنه» و «أصمه»، إلخ، في معنى «الوجود على صفة»[22]. وهي قراءة تلائم الطبقة الساكنة التي تفيد الجعل الحسي. وهو بمثابة نشاط ذهني أو نفسي يقوم به الجاعل. ويشمل هذا الجعل بنى الاعتقاد كـ «أعظمته» (أي جعلته عظيما باعتقادي) ويشمل أفعالا، مثل : «أجل زيدا» (أي رآه جليلا) و «أجبنه» (أي رآه جبانا) و«أصدقه» (أي عده صادقا)، إلخ.

وما يسوغ هذا التخريج وجود أفعال تحتمل القراءتين : القراءة الجعلية المباشرة (العلاجية) والقراءة الحسية، تقول :

(31) أ ــ أخلى المكان (وجده خاليا / جعله خاليا).

ب ــ أسهل الحل (وجده سهلا / جعله سهلا).

ج ــ أطاب الطعام (وجده طيبا / جعله طيبا).

---

(22) شرح الشافية، ج. 1، ص. 84.

إن للمسألة وجهين : قد تكون الصفات التي تصف الموضوع الداخلي صفات ثابتة، وقد لاتكون كذلك. فقد تعني «أخلى المكان» أن «المكان» كان خاليا سلفا، وقد تعني أنه قد تم إخلاؤه في فترة من الزمن. فالحالة الأولى تلائمها القراءة الحسية والثانية تلائمها القراءة الجعلية المباشرة.

2.3 ــ دلالة المطاوعة :

لما تحدث القدماء عن المطاوعة لم يذكروا عند فرزهم الأفعال المطاوعة إلا ما اتصل بالنون والتاء، ولم يتحدثوا عن الهمزة كلاصقة للمطاوعة. وعرفوا المطاوعة بأنها «التأثر وقبول أثر الفعل». وقيدوها فيما دل على علاج. ولاشك أن الهمزة تلتصق بالفعل فتحدث صورة مطاوعة للفعل السببي، حيث يتطلب المطاوع موضوعا متأثرا وعبر الفاسي الفهري (1987 أ) عن هذه الخاصية بالصياغة التالية[23] :

(32) [أ ــ جعل س [ص «يقبل تغيرا» ...]]

←ــ ــ ــ ــ ــ→

ب ــ [ص «يقبل تغيرا»...]

تفيد الصياغة (32 أ) أن البناء السببي يتضمن منفذا للعمل ومحمولا للصيرورة. ويتضمن البناء المطاوع في الصياغة (32 ب) محمولا للصيرورة فحسبت. والأفعال التي لاتقابلها بنية دلالية مماثلة لـ (32 أ) لا يشتق منها مطاوع. وتوضح الأمثلة (33) هذه الصياغة :

(33) أ ــ أبان المسألةَ.
ب ــ أبانت المسألةُ.
ج ــ أقفر الطريقَ.
د ــ أقفر الطريقُ.

يتميز النمط المتعدي دلاليا بكونه دالا على حدث تنشيطي يلعب فيه المنفذ دورا في إحداث هذا النشاط، وهي خاصية ملازمة لأفعال الحركة. ويتميز النمط اللازم دلاليا بكونه دالا على عملية تلزيم أو تسكين.

(23) الفاسي الفهري (1987 أ)، ص. 27.

3.3 ــ دلالة الصيرورة :

تلتصق الهمزة بالفعل فتفيد معنى التحول وعدم الثبوت، وهي خاصية أفعال الصيرورة التي نمثل لها بالأفعال التالية(24) :

(34) أ ــ صار ذا : أترب الكبش، أهب الزرع.

ب ــ صار فيه : أذب المكان (صار فيه ذباب)، أداد الطعام (صار فيه دود).

ج ــ صار له : أقطف زيد (صار له دابة قطوف)، أخبث بكر (صار له أصحاب خبثاء).

د ــ الكثرة : أردغ المكان، ألبن زيد، ألبأ القوم.

هـ ــ القلة : أجذب المكان، أخفق زيد (قل ماله).

و ــ صار الى : أتسع القوم، أعشر الركب.

ز ــ الدخول في الصفة : أسلم زيد، أخطر المريض.

ح ــ الحينونة والبلوغ : أحصد الزرع، أرقع الثوب، أقطف الكرم.

ويتضح أن الاختلاف في رصد معاني الصيرورة يمكن أن ينظر اليه كمظهر تتقاطع عنده كل الافعال الشارحة / الخفيفة أعلاه.

«فالحينونة» و «البلوغ» لا تختلفان عن صيرورة ذا «كذا»، ولا تخالف «الاستحقاق» في شيء. ولا تخالف «الصيرورة الى العدد» معنى «صار ذا» ومعنى «الكثرة». والفعل الذي يفيد «القلة» قد يفيد معنى «صار له» أو «صار ذا قلة»، إلخ. فرغم تعدد الجمل الشارحة لهذه الأفعال فهي ترصد بنفس الطريقة، وتلائم التصور العام (32 ب) الراصد للأحداث. ويعود الاختلاف في رصدها الى الطريقة التي جمعت بها المعطيات. وقد اعتمد فيها القدماء الصور البلاغية التي توهم بذلك التعدد، لأن اللاصقة تدمج محمولا للصيرورة وحدثا مركزيا في جميع الحالات، وهي خاصية تندرج تحتها الأفعال المطاوعةالسالفة الذكر.

4 ــ إصهار الأحداث وإفراغها :

نعالج ظاهرتي الاصهار والافراغ بمقارنة الصيغة الفصيحة بما يقابلها في الدارجة

(24) معجم الرائد.

المغربية. فهذه الأخيرة تتوسل بدورها للتعبير عن الجعل والمطاوعة والصيرورة عن طريق الاصهار والافراغ. أما فيما يخص الهمزة، فهي لاتحقق في الدارجة. وقد تفرغها تركيبيا، كما يلاحظ من خلال تفكيك الأحداث التي تدل عليها الأفعال التالية :

(35) الجعل : أ ــ ردو بالي (أبلى الثوب).
ب ــ ردها جديده (أجد الطاولة).
ج ــ خلاه يفرسو (أفرس حماره).
د ــ دفعوا للبيع (أباع الفرس).
هـ ــ دارلو قبر (أقبره).

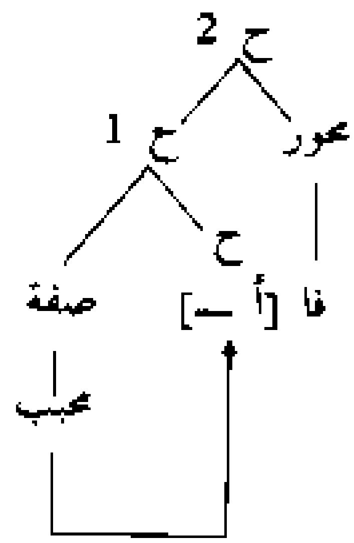
(36) المطاوعة : أ ــ ولات المسألة باينا (أبانت المسألة)
ب ــ ولات الطريق خاويا (أقفر الطريق).
ج ــ ولا السكات (أطبق الصمت)

واختفاء الهمزة في الدارجة المغربية قد يوازيه تعويض «فعل» لصيغة «أفعل» في الدارجة. إذ إن الأفعال الشارحة للصيرورة ترتد إلى «فعل» وليس لـ «أفعل» مقابل في هذه اللغة، مما يغري بالقول : إن «فعل» تقوم بتعويض «أفعل»، كما يتضح من إفراغ أفعال الصيرورة في الدارجة وإصهارها في اللغة الفصيحة :

(37) الصيرورة : أ ــ ولا محبب (حبب الزرع وأحب).
ب ــ ولا مصدي (أصد الجرح).
ج ــ ولا مشحم (شحم الكبش وأشحم).
د ــ ولا مشوك (شوك الشجر وأشوك).

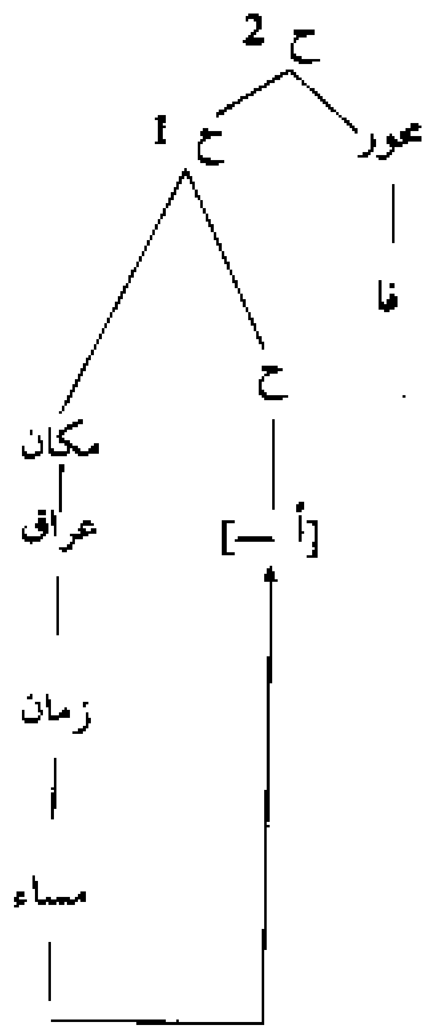
إن أمثلة الدارجة كلغة أولى تمثل جانبا من المعرفة اللغوية التي يثبتها المتكلم قبل تعلمه اللغة الفصيحة كلغة ثانية. فهي إما أن تفرغ حدثين أو تصهرهما في مثل : «تقتل»، «تجلا» (أي ضاع)، «تفقص» و «عراه»، «قشر الليمونة»، «طوع الكورة»، إلخ. ويمكن رصد بنى الصيرورة في الدارجة بالبنية الحديثة التالية :

(38)



وإصهار الصفة يمكن أن تقوم به الهمزة أو التضعيف، وقد تبين أن أمثلة الدارجة تشير الى التعويض الممكن وقوعه بين العديد من المواد المعجمية. ونظير إصهار الصفة إصهار «الزمان» و «المكان» كما توضح البنية التالية :

(39)



وافتراض الجذر لاشتقاق هذه العبارات هو احتياج قوي لتفسير هذه الأشياء التي تبدو متنافرة في المعجم الفصيح والدارج.

5 ــ خاتمـــة :

سعينا في هذا المقال الى وصف ظاهرة الالصاق، وتبين أن «أفعل» تتضمن عنصرين تقوم فيها اللاصقة بدور الرأس على مستوى صرف الكلمة، وتبين أن فرضية الجذر صالحة لبناء كلمات جديدة من جذور تختلف مقوليا، حيث تقوم اللواصق بتخصيص تلك الجذور.

وعالجنا ما يطرحه إلصاق الهمزة من مسائل على مستوى التركيب، وقدمنا خصائصها المعجمية بتحديد الموضوعات التي تنتقيها تركيبيا ومحوريا. وهي الموضوعات التي ترد في البنية المعجمية في الجعل والصيرورة المطاوعة. وتسنت لنا، أيضا، معرفة الآثار الدلالية التي تحدثها الهمزة. فالكثير من المعاني الفرعية هي معاني يرصدها التصور العام الملائم للدلالات الثلاث، وهو التصور الذي يخفي تحته خاصية التأثر، حيث تلعب فيه الهمزة دور التحريك والتنشيط. وأخيرا، جمعنا هذه الخاصية في مسألتين تتوسل بهما العربية الفصيحة والدارجة لإفادة تلك المعاني، وهما : الإصهار والإفراغ.

لائحة المراجع

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النشار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الرسالة، الطبعة الأولى، 1985.

ابن القوطية، **كتاب الأفعال**، تحقيق علي فودة، مطبعة مصر، الطبعة الثانية، 1952.

ابن عصفور، الإشبيلي، **الممتع في التصريف**، تحقيق قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.

الاستراباذي، رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1975.

الاستراباذي، رضي الدين، **شرح كافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1982.

سيبويه، أبو عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 1984.

الفاسي الفهري، عبد القادر، **البناء الموازي**، دار توبقال للنشر (1990).

الفاسي الفهري، عبد القادر، **المعجم العربي**، دار توبقال للنشر (1986).

معجم اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، القاهرة، 1960، 1961.

مسعود، جبران، **الرائد في اللغة والأدب والعلوم**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، 1978.

ANDERSON, S. (1985), «Typological Distinctions, in Word Formation, Inflectional morphology , *Language Typology and Syntactic Description*, vol III, Center for Applied Linguistics, 1985.

BAKER, M. (1986), «The Mirror Principle and Morphosyntactic Explanation», *Linguistic Inquiry*, 16.3

BURZIO, L. (1986), *Italian Syntax*, ACB Approach, Reidel, Dordrecht, Holland.

COMRIE, B. (1976), «The Syntax of Causative Construction : Cross-Language similarities and Divergences», in Shibatani, M. (Ed).

DISCIULLO, A., M and WILLIAMS, E. (1987), *On the Definition of Word*, MIT Press, Cambridge, Mass.

FASSI FEHRI, A. (1987), «Anti-causatives in Arabic, Causativity and Affectedness», *Lexicon project, working papers*, N° 15, Center for Cognitive Science, MIT, Cambridge, Mass.

FASSI FEHRI, A. (1988), *Arabic Passives Affixes as Aspectual predicates*, ms, MIT, Cambridge, and faculty of letters, Rabat.

JACKENDOFF, R.C. (1978), «Grammar as Evidence for Conceptual Structure», in Halle & aliis, eds.

JACKENDOFF, R.C. (1983), *Semantic and Cognition*, MIT Press, Cambridge, Mass.

SELKIRK, E.O. (1982), *The Syntax of Words*, MIT Press, Cambridge, Mass, London, England.

ZUBIZARETTA, M. L. (1985) «Morphology and Morphosyntax : The Case of Romance Causatives», *Linguistic Inquiry*, 16.2.

التعقيد الصوري والوظيفي
للبنى الجعلية في العامية المغربية

مقاربة مقارنة

محمد شباضة

كلية الآداب بالقنيطرة

تمثل بنى الجعل ـــ في العديد من اللغات ـــ مجالا خصبا للبحث والدراسة، حيث أولتها العديد من النظريات اللسانية الحديثة اهتماما بالغا، هذا فضلا عما تراكم من نتاجات بخصوص تصور وتفسير هذه الظاهرة في الدراسات الكلاسيكية. وليس القصد من هذا الترصد عرض ماجاء من آراء في مختلف الأدبيات اللغوية، بل هدفنا التعرض لهذا النسق مركزين على دراسة السببي المعبر عنه بمحمول معقد. مخصصين حلولا لجعل هاته العمليات المعجمية مطردة، ومجتنبين فكرة سماع اللفظة ومعرفة معناها أو بالأحرى متفادين استعمال اللوائح العريضة لتخصيص هاته المحمولات. سيما وأنه ورد عن الفاسي (86 ب) أن بعض الأبحاث المعجمية المحكمة والجادة بينت أن المعلومات المحتواة في المعجم حشوية، وأن هذه المعرفة المعجمية قابلة لأن يتنبأ بها ولأن تشتق من المبادىء العامة للنحو.(1)

فلقد توصلت الدلالة المعجمية لنتائج باهرة تخص نظام المعجم والميكانيزمات المبتغاة اعتمادا على التناوبات التركيبية والصرفية للذوات المعجمية ثم متكافئاتها و/ أو بنياتها التصورية المعجمية.

وقبل الولوج في خضم هاته التخصيصات ـــ وكخطوة أولى ـــ نقترح تفسيرا نظريا عاما للجعل كظاهرة لسانية كلية.

---

(1) الفاسي (1986 ب) ص 1 ومابعدها.

يليها فيما بعد تقديم مختلف البنى الجعلية المستعملة في العامية المغربية، مما يمكننا من إظهار عدد من المشاكل الوصفية التي نقترح لها حلولا في إطار النظرية المعجمية الوظيفية.

وعلاوة على هذا، نحاول أن نؤسس مقارنة بين نمطية الجعل العامي ونمطية الجعل الفصيح، وذلك بإبراز أوجه الائتلاف أو الاختلاف من خلال ماهو متداول وشائع.

1 ــ بين التعدية والجعل

يتأرجح مفهوم التعدية بين تصورين، الأول صرفي ــ تركيبي ــ والثاني دلالي. بحيث يحدد التصور الأول الأفعال المتعدية في التي تتوفر على «مفعول به»، وهذا التحديد ــ حسب لازار ــ ينطبق على جميع اللغات.[2]

أما بخصوص التصور الدلالي فالحدث يكون متعديا حينما يقع على شيء ما. وكمثال على ذلك، فمفهوم القتل متعد لأننا نقتل بالضرورة أحدا أو شيئا ما (رجل، حيوان، وقت... إلخ).

ورغم هاته التحديدات يظل مفهوم التعدية ــ القديم والمتداول جدا في الكلاسيكيات النحوية ــ غامضا من الناحية النظرية، وهذا حظي بانشغال الدارسين لأجل إعطائه تعريفا مرضيا ومقنعا. ويستشف من خلال العديد من التحديدات أن التعدية ظاهرة نحوية محضة مقترنة بمفهوم الفعل. والفعل المتعدي هو الذي يقبل فضلة تكون مفعولا به مباشرة دون واسطة حرف[3].

إلا أن هذا التعريف أيضا تعريف مهلهل ووصفي بالدرجة الأولى، إذ بالنظر إلى اللغة العربية نجد التعدية لاتقتصر على الفعل، فهناك المصدر المتعدي على سبيل المثال، كما يمكن أن تكون هناك تعدية بحروف التعدية كما في مثل :

(1) أ ــ مررت بزيد

ب ــ نزلت على عمرو

---

(2) لازار (1987) ص 109.

(3) جولي (1987)، ص 121.

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فالتعدية : «... هي تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول في التركيب، فبنية التعدية تتضمن محلين على الأقل، الأول فاعل والثاني مفعول، وهذه التعدية نسميها بالتعدية الأحادية. وقد تتضمن ثلاثة محلات، فتكون تعدية ثنائية...»(4)

ويحسن بنا أن نشير إلى أن مفهوم التعدي في أصل اللغة التجاوز، وهذا ملائم ومطابق للأصل اللاتيني Transitivus الذي يعني المُرور أو التجاوز Transitio من «الفاعل» إلى «المفعول» وظاهريا من «الفعل» إلى «المفعول». وهذا ماجعل معظم اللغويين يفهمون التعدية على أنها في الغالب نوع من العلاقات التركيبية المدعمة بتأويل دلالي.(5)

أما بخصوص مفهوم الجعل، فاللغة العربية سواء الفصيحة أو العامية ــ مثلها مثل العديد من اللغات ــ لها طرائف مختلفة للتعبير عن الجعل أو مايدعى في الأدبيات الغربية بالسببية Causativity وقبل التعرض لهذه الطرق يمكننا القول بأن الجعل نوع من أنواع التعدية يتميز بوجود مسبِّب وسبب ومسبَّب، أو كما ورد في «المعجم العربي : نماذج تحليلية جديدة» أن الوضع الجعلي أو السببي يقتضي دلاليا وجود جاعل أو مسبِّب Causer وجعل أو سبب Cause أي مايقوم به المسبِّب أو الجاعل، ومسبَّب أو أثر effect، وهو الوضع الناتج عما قام به المسبِّب(6).

ونفهم من هذا أن الجعل تعدية بواسطة فعل ظاهر في التركيب يعبر عنه بـ «جعل» في اللغة العربية، أو بواسطة صرفية تلتصق بالفعل، كما قد يكون بالحركة وهذا يتضح من خلال مايلي من الأمثلة :

(4) الفاسي (1986)، ص 135.

(5) انظر على سبيل المثال لا الحصر جورج سعد (1987)، لاينز (1968) الذي يقر بأن النظرة التقليدية لمفهوم التعدية ــ من الوجهة الدلالية ــ تقترح أن تأثيرات العمل المعبر عنه بواسطة الفعل تنتقل من «المنفذ» إلى «الضحية». وهناك مصطلحات دلالية استعملت عند النحاة العرب القدماء مثل : الفعل، الفاعل والمفعول. كما أن تصورهم للتعدية يقول بضرورة تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول بالضرورة.

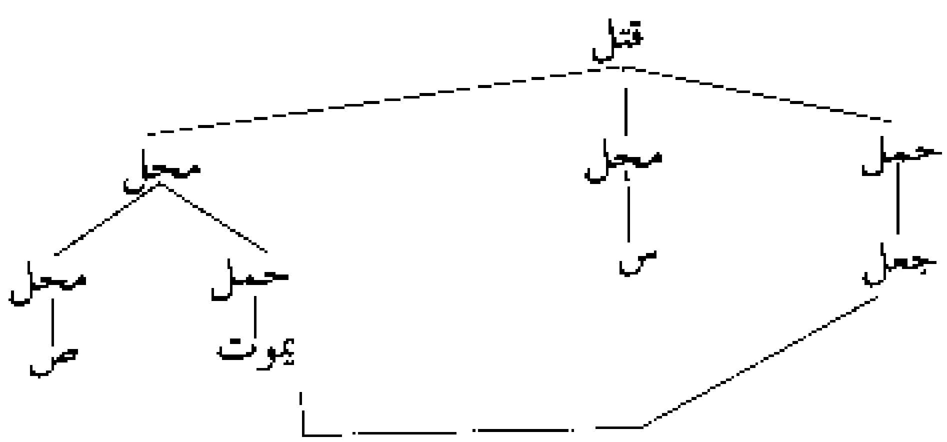
(6) الفاسي (1986)، ص 154.

(2) أ ـــ جعله الظرف ينسحب
ب ـــ أبكته الأحزان
ج ـــ حزنت هندا

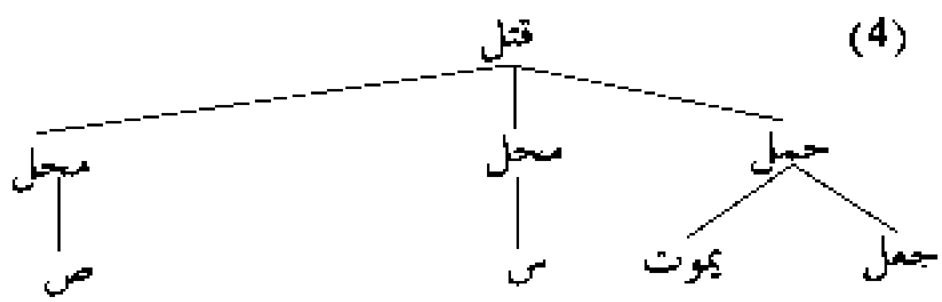
كما أن هناك أفعالا غير مزيدة يمكن أن تفسر على أنها جعلية وذلك باعتبار التفكيك المعجمي، إذ يمكن أن نحلل «قتل» الفعل الثلاثي إلى (جعل ـــ يموت)، وهذا المحمول المركب يمكن التوصل إليه انطلاقا من البنية التصورية في الفاسي (86)، وهي :

(جعل س (يموت ص) ثم يقع تصعيد الحمل المدمج كما هو ممثل في الشجرة (3)، على أساس أن المحمولين «يعجمان» في مادة معجمية واحدة، كما في(4)

(3)



(4)



ويسمى هذا النوع من الجعل بالجعلية المعجمية. وما يلاحظ على العامية المغربية هو أنها تستعمل كل هذه الوسائل للتعبير عن الجعل، إلا أن هناك سلمية في هذا الاستعمال إذ تكثر فيها الوسيلة التركيبية بواسطة أفعال مساعدة مثل «خلاه»، كما تتوفر على لاصقة التضعيف التي ـــ حسب نظرنا ـــ تنوب عن باقي اللواصق الأخرى في التعبير عن جميع أنواع الجعل، لهذا يغلب على عاميتنا استعمال «فعّل»، وأخيرا هناك الجعل المعجمي المعبر عنه بفعل مجرد ثلاثي مثل «قتل» الذي يصبح

«فَعل» أو بفعل مجرد رباعي مثل «فعلل» الذي ينطق «فَعْلل». غير أنه لاوجود بتاتا للوسيلة الحركية وهذا ناتج عن عدم اعتداد المتكلم العامي بحركة الطبقة للأفعال الثلاثية، إذ أن كلا من «فَعل» و «فعُل» و «فَعِل» يصبح «فْعَل»، وبذلك تصبح الحركة غير ممَيزة في النسق العامي المغربي.

ويمكن أن نمثل لكل من هذه الأنواع بما يرد من الأمثلة :

(5) أ ـــ خلاه مرمي فالزنقة.

ب ـــ فَرْق علينا هذ المجمع.

ج ـــ قتلو ـــ ضربو ـــ قطعو... إلخ.

د ـــ خربق الوراق ـــ شخشخ الكاس ـــ جرجرو معاه.

ويستشف من خلال هاته البنى أن هناك تعبيرا عن الجعل تركيبيا في (5 أ) بواسطة الفعل المساعد «خلّي» الذي يقوم مقام «جعل» أو «ترك» كما قد يكون هناك توسل بالفعل «سحاب» المقابل للفعل «حسب» حين التعبير عن الجعل النفسي الموازي لما سمي في الأدبيات القديمة بالاعتقاد المعبر عنه بواسطة أفعال معقدة مثل : فعل وافتعل واستفعل. وفي (5 ب) هناك تعبير عن الجعل صرفيا بواسطة إضافة لاصقة التضعيف على الجذر الثلاثي، أما في (5 ج) فالجعل معجمي معبر عنه بأفعال ثلاثية مجردة، كما أن (5 د) من نفس الصنف غير أن التعبير كان بأفعال رباعية، حيث تعني «خربق» : جعله غير منتظم، و«شخشخ» : جعله قطعا متناثرة، و«جرجر» جعله يمشي مرغما.

وتعن لنا ملاحظة ثانية وهي أن كل هذه المثل تتوفر على «منفذات» كفواعل قامت بالفعل حقيقة، فاصطلاح «المنفذ» ـــ في نظر مارتيني ـــ له ارتباط بتجربة معينة في كل اللغات، وذلك حينما نختار حدث قتل طفل لطائر بضربة حجر. فالطفل متصور كمنفذ في أية لغة وبالتالي يكون فاعلا في جملة مثل :[7]

(6) قتل الطفل الطائر بضربة حجر.

ولقد تنبه الفاسي الفهري (86) لمشكل العلاقة بين الجعلية والمنفذية، فطرح عدة أسئلة منها : هل الفعل منفذي، أو جعلي، أو هما معا، وكيف يمكن ذلك.

(7) مارتيني (1987)، ص 157.

فاقترح لفعل «قتل» البنية التصورية التالية :

(7) [< جعل س < يموت ص < <]، س منفذا.[8]

2 ـــ البنى الجعلية في العامية : استقراء وتنظيم

الحديث عن العامية المغربية يقتضي بالضرورة تحديد أية عامية نعني وفي أية منطقة وأي وسط وأي أفراد، لأن الحديث عن لهجة معينة يستوجب معرفة أفراد البيئة الذين تضمهم المنطقة، وحينما يتعلق الأمر بالعربية العامية أو الدارجة المستعملة على نطاق واسع ومركزها الدارالبيضاء والرباط والمدن المتاخمة لها، فإننا نطرح تساؤلات عدة لأننا ندري أن هذا المدار استقطب هجرة متنوعة الأصول والمناحي، وخلق بالتالي لهجة موحدة وليست واحدة يستعملها كل الأفراد على اختلاف مشاربهم. وأفكارهم وتنوع طبقاتهم. وأيا كان الأمر فإن العلاقة وصلة القربى بين لهجتنا العامية وعربيتنا الفصحى تظل علاقة ثابتة ولا مجال لإنكارها أو القضاء عليها، وهي علاقة الخاص بالعام لأن أغلب مايستعمل في العامية يمت بنسب إلى الفصحى[9] وفضلا عن ذلك ما من سبيل إلى الفصل بينهما أو الاقتصار على إحداهما دون الأخرى، لأنه إذا أردنا عدم النطق إلا بالألفاظ العربية الفصيحة لما تأتى لنا ذلك دائما[10]. إن دراسة اللغة الشعبية والعامية تتطلب السفر والاختلاط بالمتكلمين لرصد مبادىء التطور النحوي والصرفي، وسنحاول كمتكلمين سليقيين لهذه اللهجة أن نطلق عليها أحكاما مؤسسة على حدوسنا وعلى مايتوافر في اللغة الفصيحة من مبادىء، وسينصب الاهتمام على الجعل المعبر عنه بصيغة صرفية دون الجعل التركيبي.

1.2 ـــ الجعل المعجمي

1.1.2 ـــ صيغة فَعَّل»

الملاحظ أن جميع الأفعال الثلاثية المجردة على وزن «فَعَّل» تنطق في العامية المغربية

(8) الفاسي (1986)، ص 157.

(9) البقري (1984) ص 3 و 23.

(10) الجابري (1989)، ص 79

«فعَل» أو «فعْل» وذلك في مثل : ثُهَم ونَبْلع» و«كَزَر وجْذَب». ويعبر قسط من هاته الأفعال عن جعل معجمي يمكن أن نحتج على وجوده باستعمال رائز التفكيك المعجمي، إذ يتضح أنها ليست بأفعال بسيطة، بل هي أفعال معقدة أو محمولات تحتوي على محمول للجعل ومحمول للفعل المراد تحقيقه، ومن هاته الأفعال نجد مايلي :

(8) خنق، دفع، دمغ، شرم، شنق، ضرب، طحن، طعن، طوى، عجن، عمى، غفل، غلب، فتل، فرك، فصل، قتل، قرص، قسم، قلب، لوي، مخض... إلخ.

فهاته المحمولات وغيرها كثير محمولات متعدية تتوفر على فواعل «منفذة» ومفعولات «ضحية»، ومما يؤكد على أنها سببية مجيء مضاد السببي منها كلها في مثل :

(9) تخنق، تدفع، تدمغ، تشرم، تشنق، تضرب، تطحن، تطعن، تطوى، تعجن، تعمى، تغفل، تغلب، تفتل، تفرك، تفصل، تقتل، تقرص، تقسم، تقلب، تلوى، تمخض... إلخ.

وعلاوة على ذلك يمكن أن نتصور بعض الأفعال منها ـــ حسب التفكيك المعجمي على الشكل التالي :

(10) خنق : جعل س لايتنفس ص
دفع : جعل س يتقهقر ص
دمغ : جعل س يصاب في رأسه ص
عمى : جعل س لاينظر ص

وبما أن كل هاته المحمولات تنتقي أدوارا دلالية تكون «المنفذ» بالنسبة للموضوع الأول و «الضحية» للموضوع الثاني، فيمكن أن نعطيها البنية المحورية التالية، والتي نرمز فيها للمحمولات ب «أ».

(11) [< أ منفذ > ضحية]

ونجد أن هذا الوزن المعبر عن هاته الطبقة من المحمولات له دلالة «العمل» بما أن الفواعل منفذات، وهذا نلاحظه من خلال الجمل التالية :

(12) أ ـــ ضرب الدري صاحبو بالموس

ب ـــ حرك العربي خيمتو

ج ـــ قتل لحمق خوه

إذ نستنتج أن «العمل» يكون معبرا عنه بواسطة هاته المحمولات المتعدية ذات موضوعين، حيث نسند في (12 أ) دور المنفذ لـ «الدري» والضحية لـ «خوه»، أما «بالموس» فهو من الملحقات التي نسند لها دور الأداة. أما في (12 ب) فنسند لـ «العربي» و«خيمتو» دوري المنفذ والضحية على التوالي، وقِسْ على ذلك ماهو موجود في (12 جـ) إذ يسند للفاعل دور المنفذ وللمفعول دور الضحية.

ومن خلال تصور دلالة الأوضاع تبعا لكروبر وجاكندوف يمكن أن نقر بأن هاته البنى تعبر عن وضع مراقب [+ إرادي] بفاعل منفذ هو محور الحركة، يكون هو مصدرها والمفعول هدفها، في فترة زمنية منتهية [ــ استمراري]، وبإخضاع هذا الحقل للمقاربة ذات البعد الحركي / المحلي نستطيع أن نعتبر المنفذ مصدرا في أحد جوانبه (لأنه من صدر عنه التنفيذ) ولقد أدرج د جاكندوف (83) السببيات ضمن العبارات الفضائية واعتبرها عنصرا إضافيا، متضمنا في العلاقة بين جملتي (13 أ) و (13 ب) :

(13) أ — Sim came into the room

ب — The wind pushed Sim into the room

حيث تعبر (13 ب) عن منفذ قائم بالحدث الموصوف في (13 أ). ويمكن أن نمثل لدور المنفذ بواسطة وظيفة مزدوجة «جعل».

وما يلاحظ أيضا على العلاقات التركيبية، أن الجمل غير السببية لها فاعل كمحور، وان الجمل السببية تكون بمنفذ كفاعل ومحور أو ضحية كمفعول. ولقد رصدت هاته العلاقات بواسطة التحويلات التركيبية، كما في نحو الأحوال عند فيلمور (68)، والدلالة التوليدية (ملك كاولي (68) وليكوفة (70). ولكن منذ إدخال القواعد المعجمية كواسطة للتعبير عن العلاقات الصرفية والدلالية بين العناصر المعجمية (شومسكي (70))، قبل بشكل كبير بأن العلاقات السببية ــ غير السببية، ليست علاقة تركيبية، ولكنها معجمية، ويمكن أن نعبر

عن جملة (حرك العربي خيمتو) ــ تبعا لدجاكندوف (83) بالخطاطة الجعلية الآتية :

(14) [حدث جعل ([شيء العربي]، [حدث يحرك])]

وتعبر (14) عن حدث الجعل الرئيسي الذي نفذه «العربي» وعن الحدث الثانوي الذي طرأ للشيء «خيمتو».

وأخيرا فإن الجمل التي من هذا الصنف، تبين أن كل الأفعال تأخذ موضوعا أولا من المقولة الأنطولوجية «شيء» يكون منفذ الحدث، وموضوعا ثانيا يكون محورا. ويتألف المسار من هذين الطرفين، فيصير المنفذ مصدر الحدث والضحية هدفه.

2.1.2 ــ صيغة «فَعْلَل»

إن المتمعن في هذا الصنف من الأفعال يستنتج انها أفعال رباعية أصلية، إذ لم نجد دليلا يؤكد على أن لها أصلا ثلاثيا، وذلك نحو :

(15) برقع، خربش، خربق، دردب، كردس، فرتك، قنزع،

فهذه أفعال ذات حروف أصلية وخالية من حروف الزيادة العشرة التي جمعها النحاة القدماء في «سألتمونيها». فإذا كانت متواجدة في بعض الأفعال، فهذا لايعني أنها زائدة، وإنما هي أصلية كغيرها من الحروف الأخرى. وكذلك ان اتفق الأول والثالث واختلف الثاني والرابع فالمثلان أيضا أصلان، وذلك نحو : فرفخ وقرقل وزهزق.[11] فمن الأفعال التي يتفق أولها وثالثها ويختلف ثانيها ورابعها في العامية نجد على سبيل المثال : دردب، كركب، سمسر.

وهناك طائفة أخرى يطلق عليها الأفعال الرباعية المضاعفة أو الثنائية المضاعفة من قبيل : كركر، كشكش، ململ، جرجر، زمزم...، وهي تعتبر أصلية أيضا وهذا ظاهر مذهب ابن جني حين يقول :

«إذا كان معك أصلان ومعهما حرفان مثلان فعلى أضرب : منها أن يكون

---

(11) **الخصائص**، ج 2، ص 57.

هناك تكرير على تساوي حال الحرفين، فإذا كانا كذلك كانت الكلمة كلها أصولا، وذلك نحو : قلقل، صحصح، وقرقر، فالكلمة إذا لذلك رباعية»[12]

ولقد حرصت العامية المغربية على استخدام مثل هاته الأفعال بكثرة، ومما يلاحظ على هاته الأفعال أنها تأتي غالبا من أصوات، وذلك نحو ما كان يعرف عند العرب أنهم أخذوا من أسماء الأصوات أفعالا نحو قولهم : «جأجأ بإبله» إذا دعاها لتشرب بقوله : جيء جيء، وفأفأ الرجل إذا ردد الفاء وأكثر منه في كلامه. وفي عاميتنا نقول :

(16) بعبع الحولي، بقبق فالما، خشخش لوراق، شرشر، جرجر، سرسر.

كما أن هناك من الأفعال ما اشتق من الاسم نحو :

(17) أ ــ فرعَـن ← فرعـون

ب ــ سـرول ← سـروال

وهذا لايمنع وجود أفعال رباعية ترد بنفس المعنى الذي جاء به الجذر الثلاثي وذلك في مثل :

(18) أ ــ خنـزر ← خـزر

ب ــ خنـرف ← خـرف

ومهما يكن أمر اشتقاق المحمولات على وزن «فَعْلَل» فإننا نتوفر على قسم عريض يعبر عن جعل معجمي أو عن حدث معقد يفكك إلى حدث رئيسي للجعل وحدث ثانوي، وذلك طبعا بالاعتماد على مايسمى بالتفكيك المعجمي، وسنحاول أن نتفحص طائفة من المثل للاستدلال :

(19) دكَدك، كرفس، طحطح، فركَع، بهدل، جرتل، خردل، خضخض، خلخل، زروط، شقلب، طنطن، قرطس، قنبل، عنكَر... إلخ.

وإذا فككنا بعض الأفعال سنحصل على مايلي :

(20) دكَدك ← جعله قطعا صغيرة (للشيء)، جعله في حالة سيئة (للشخص).

---

(12) نفسه.

كرفس ← جعله في حالة يرثى لها (للشيء وللشخص)

طحطح ← جعله متعبا

خردل ← جعله بغير عقل

خضخض ← جعله يتحرك بسرعة

شقلب ← جعله ينقلب

والملاحظ أن كل هاته الأفعال يأتي منها مضاد السببي بواسطة صيغة «اتفعل»، فنقول «اذْكَدك، اتكرفس، اطَّحطح، اتفركَع، اتبهدل، اتجرتل... إلخ» مما يدل على أن الأفعال التي أتت منها هي أفعال علاج، وبالتالي هي جعلية منفذية. ويمكننا أيضا أن نخضعها للمقاربة ذات البعد الحركي / المحلي إذ ندرجها ضمن العبارات الفضائية التي لها فاعل كمنفذ هو مصدر الحدث ومفعول كضحية هو هدف الحدث، مع الإشارة إلى أن الفاعل هنا يكون هو محور الحركة.

2.2 ــ الجعل الصرفي وصيغة «فَعَّل»

بالنسبة للغة العربية، يمكن أن تشتق صيغة الجعل من صيغة غير جعلية بواسطة عدد من عمليات الالصاق التي تضاف إلى الصيغة الأساس، والعمليات الأكثر إنتاجية ــ كما ورد في الفاسي (86 ب) ــ هي : صيغة التعدية المحضة «أفعل»، صيغة التكثير «فعّل» ثم الصيغة الأداتية «استفعل»، وكل هاته الصيغ جعلية إلا أنها تختلف في إنتاج المعنى.[13]

أما بالنسبة للعربية المغربية فنلاحظ أن الجعل لايحدث بواسطة اسباق [أ] أو [است] بل بواسطة العملية التالية :

(21) تضعيف الصامت الثاني للصيغة الأساس.

وهذا يعني أن العامية تكتفي بصيغة «فَعَّل» ــ في الغالب الأعم ــ للتعبير عن الجعل، وقد تستعمل بعض الصيغ الأخرى مثل «استفعل» لدى أوساط المثقفين، إلا أن مايطبع العاميات العربية كلها ميلها إلى الاستغناء عن كل الصيغ لصالح صيغة «فعّل»، وبهذا تكون هي الصورة الوحيدة للجعل الصرفي. مما يجعلنا

(13) الفاسي (1986)، ص 8.

نستنتج بأن هذا النوع من الالصاق يفي بكل أنواع الجعل المعروفة، ويمكن أن نقترح للاصقة مدخلا معجميا كالتالي :[14]

(22) الحشوية : ـــ تض ـــ : تمثيل صواتي

تمثيل دلالي : جعلية

تفريع مقولي : ف [ـــ س]

إطار الاقحام : ـــ م س 1 م س 2

وتشتق «فعّل» من الصيغ القاعدية (فَعَل، فعُل، فعِل) ملاءمة للقاعدة التالية :

(23) ف ـَـ ع { ـَـ / ـدـ / ـــ / ـــ } ل ـَـ ← ف ـَـ ع ع ـَـ ل ـَـ

وذلك نحو «فرّح» من فرِح»، و«عضّم» من «عظُم»، و«خرّج» من «خرج». كما يمكن أن تأتي من جذور متعالقة بأسماء في نحو :[15] «ضوّأ» من «ضوء» «لوّن» من «لون» «رخّم» من «رخام»... إلخ.

وبعد الذي تحصل يمكننا الاقرار بأن إلصاق «تض» بجذور متعالقة مع الإسم أو مع الفعل اللازم يجعل الحاصل متعديا، وإذا اتصلت بجذور متعالقة مع الفعل المتعدي زادت محلا إلى محلاته وذلك باعتبار المحافظة على النسق فلا يتعدى عدد المفاعيل اثنين.

ونأتي في هذا الصدد بأمثلة للاستدلال :

(24) أدّب، وكّل، بخّر، برّد، بيّن، بطّن، بنّج، بعّد، جبّر، حمّل، خرّج، جلّد، جمّد، جوّع، حيّر، خرّب، خرّج، خطّط، دخّل، دوّخ، دوّر،

---

(14) بصدد المعلومات حول العناصر النهائية والمعلومات الواسمة للواصف تركيبا ودلالة وصوتا، انظر للتفصيل ليبر (1980)، ص 61 ومابعدها. سلكرك (1982)، ص 59 دي شيلو وويلمز (1987)، ص 1 وص 23. وبالنسبة للغة العربية انظر الفاسي (1986) و (1986 ب) و (1988 ب) ثم (1990).

(15) بالنسبة للغة العربية انظر شباضة (1990) الملحق، ص 215. ومابعدها.

رجّع، رزّم، رشّح، رقّق، روّب، روّع، زوّر، سخّن، شقّق، شمّش، شنّق، شتّت، شغّل صبّغ، صعّب،... إلخ، واللائحة طويلة.

وأول ملاحظة تعن لنا أن لاصقة التضعيف تعبر عن الجعل مثلها مثل اللواصق الأخرى في العربية الفصحى، إلا أن الجعل بالتضعيف أكثر تحققا وقسرية من الجعل بواسطة أخرى، وذلك نحو :

(25) أ ــ استكتبه الرسالة

ب ــ كتّبو لبْرا.

فالحدث غير محقق في (25 أ)، وأكثر تحقيقا في (25 ب) رغم أن لافرق بينها تركيبا إذ تضيفان دورا من الأدوار الدلالية لبنية الفعل المحورية. إلا أن التعدية بنمط «استفعل» تكون ضعيفة، فهي قوية من حيث عدد المشاركين إذ قد يتعدى اثنين، لكنها تعبر عن نشاط (غير ــ عمل، لاإرادي، منفذه ضعيف ومفعوله غير متأثر وقد لايشخص)[16].

وهذا طبعا عكس التعدية بنمط «فعّل»، إذ تكون قوية من خلال المشاركين ومعبرة عن عمل منفذي ومتوفرة على مفعولات متأثرة، فلنشخص بعض الأمثلة :

(26) أ ــ أدّب ← جعله سويا، وكّل ← جعله ياكل، بخّر ← جعله ذا رائحة طيبة.

ب ــ برّد ← جعله ذا حرارة معينة، بيّن ← جعله ظاهرا، جمّد ← جعله كالثلج، دون حركة.

جـ ــ بطّن ← ضربه بعنف، جوّع ← جعله بغير أكل، شتّت ← جعله متفرقا.

عندنا ثلاث زمر معبرة عن الجعل، لكنها تختلف من حيث تأدية العمل إذ فواعلها منفذات في (26 أ ــ ب ــ ج)، أما مفعولاتها فهي «مستفيدات» في (26 أ) و «محاور» في (26 ب) و «ضحيات» في (26 ج). وهذا يجعلنا نشكك في تأدية «فعّل» في الدارجة للجعل بنمطية موحدة، وهذا يدفعنا لأن نصرح بوجود

---

(16) كارتيي (1987)، ص 96 ــ 97.

جعل حسي أو كما سمي في الأدبيات الكلاسيكية علاجا في مثل «بطّن، شتّت، برّد، وبوجود جعل غير علاج، في مثل : أدّب، بيّن، رشّح»

ومهما يكن أمر هذا الاختلاف، فإن هذه البنى تتوحد في وجود فواعل تكون محور الحركة كيفما كان نوعها ومفعولات تكون هدف هذه الحركة، مع الإشارة إلى أن المسار يتكون من شقين : الفواعل كمصادر والمفعولات كأهداف.

3 ــ بين العربية الفصحى والعامية المغربية

مايمكن أن يقال بصدد هذه المقارنة، أن المتكلم المغربي يسعى دائما إلى التجديد في التعبير بدافع التطور السريع الحاصل في وسطه، وهذا يستلزم تغييرا وتوليدا مستمرين للألفاظ. وهذا مايفسر لنا وجود أفعال في العامية لاوجود لها في الفصحى، ونسرد هنا قائمة من الأفعال مع معناها (نكتفي بالتمثيل من الفعل الرباعي).

(27) الأفعال في العامية	معنـــاهـــا
بـــركـــك	غـــم
بقـشـــش	بحث بدقة
بـهـــدل	اعتدى عليه
خـــرمــــز	أفسد الشيء
دربــــــز	أفسد الشيء
زربـــــق	أفسد الشيء
شـعـكـــك	للشعر جعله متسخا ومجعدا
شـــــروط	مزق الثياب
عكـــرش	جعله ملتويا
عـــربـــز	أفسد الشيء
فـــركـــس	جعله أنيق المظهر
كـعـلـــل	للشعر جعله دون تسريح
كـــرفـــط	ألبسه ربطة عنق
مـــرمـــد	جعله متسخا

كما تغلب الوسيلة التركيبية على العامية للتعبير عن بعض أنواع الجعل غير المباشر كالاعتقاد والطلب، وهذا عكس الفصحى التي تتوفر على صيغة «استفعل» المعبرة عن النوعين معا، أو «افتعل» و«أفعل» المعبرتين في بعض تمظهراتهما عن الاعتقاد. وتستعين العربية المغربية في ذلك بمحمولات مساعدة في الاعتقاد مثل «سحاب» التي وقع فيها قلب مكاني وتقابل الفعل الحسي «حسب» في العربية الفصحى، وذلك في نحو(17) :

(28) سحاب ليه أحمق : استحمقه

أو بفعل مساعد منقول مباشرة من العربية، الفصحى (ظن، اعتبر) في مثل :

(29) تيظن الحولي صغير : استصغره

وتستعين في الطلب بالفعل «طلب» أو أفعال أخرى غير محدودة :

(30) طلب منو يزيدو فالخلصة : استزاده

وما يلاحظ بالنسبة للعربية المغربية، وخاصة لدى أوساط متكلميها المثقفين، أنها في تلاقح مستمر مع العربية الفصحى، إذ أصبحت تنحو للتعبير بالوسيلة الصرفية والأمثلة على ذلك متوفرة :

4 ـ خاتمة

تبين لنا من خلال الرصد الذي قدمناه أن الجعل في العامية المغربية يكون بثلاثة وسائل، وهي الوسيلة التركيبية، والوسيلة المعجمية، ثم الوسيلة الصرفية.

وتختلف هاته الوسائل كما وكيفا، منها أن التركيبية هي الأكثر إنتاجية تليها الوسيلة الصرفية ثم المعجمية. كما تتضمن الوسيلتان الأوليان قسرا أكثر من الوسيلة الأخيرة. إلا أنها تتفق كلها في وجود محمول دال على الجعل يكون ظاهرا في التركيبية، ومقدرا في الصرفية والمعجمية. كما تتوفر على فواعل تكون في الغالب حاملة للدور الدلالي «المنفذ» الذي يكون محور الحركة ومصدرها، وعلى مفعولات يسند لها دور «الضحية» أو «المحور» أو «المستفيد» وتكون هدف هاته الحركة.

---

(17) شباضة (1990)، ص 71 ـ 72.

وعلاوة على ذلك، تبين لنا أنه رغم الاختلاف الظاهري بين الفصحى والعامية، فإنهما تأتلفان في العديد من الخصائص ويمكن أن نخضعها لمبادىء ومقاييس واحدة.

المصادر والمراجع بالعربية

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة 2، د ـــ ت.

البقري، أحمد ماهر (1984)، **اللغة والمجتمع**، مؤسسة لبنان الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

الجابري، محمد عابد (1989) **تكوين العقل العربي**، المركز الثقافي العربي.

شباضة، محمد (1990)، **بنية استفعل المعجمية**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، الرباط.

شباضة، محمد (1990) **دلالة لواصق الثلاثي المزيد غير الالحاقي وعلاقتها بصيغة استفعل**، ملحق بحث (د د ع)، الرباط.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1986)، **المعجم العربي**، دار توبقال، البيضاء.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1990) **البناء الموازي**، دار توبقال، البيضاء، ط 1.

المصادر والمراجع بالأجنبية

Cartier, A (1987) «La transitivité selon Hopper et Thompson et son applicabilité aux langues faits chinois». *Cycle de conference* organisé par Denise François - Geiger.

Di Scivllo, A.M. et Williams, E. (1987) *On the Definition of Word*, Mit Press, Cambridge, Mass.

Fassi Fehri A. (1986 b) «Anti - Causatives in Arabic, causativity and

Affectedness», *Lexicon Project Working papers,* n° 15, MIT, Cambridge, Mass.

Jackend off, R. (1983) *Semantics and Cognition* Mit Press, cambridge,Mass.

Joly, A. (1987) Sic transit : Point de vue psychosystématiques sur la transitivité, *Cycle de conference.*

Lazard, G. (1987) «Echelles de transitivité» *Cycle de conference.*

Lieber, R. (1980), *On the Organisation of the lexicon,* MIT Press.

Martinet, A. (1987), «Agent ou Patient», *Cycle de conference.*

Saad, G. (1982), Transitivity, Causation and Passivisation : A Semantic - Syntactic Study of the Verb in classical Arabic, *Monograph,* n° 4, London, Boston and Melbourne.

Selkirk, L. (1982), *The Syntax of Words,* MIT Press, Cambridge, Mass.

الحدث في المفعول

عبد المجيد جحفة

كلية الآداب ـــ ابن امسيك
الدار البيضاء

من الأسئلة الكبرى التي تطرحها الأدبيات اللسانية حول الجهة سؤالان يترددان باستمرار. ويمكن أن نصوغ هذين السؤالين على الشكل التالي :

أ ـــ ماهو الدور الذي يقوم به الفعل في إدراج المعلومة الزمنية (temporal information)، أي ماعلاقة الفعل بالجهة، وكيف يمكن رصد ذلك ؟

ب ـــ كيف ترتبط الموضوعات التي يتم التفريع إليها بالحمل من الناحية الجهية ؟

ويبدو أن السؤالين المذكورين قد يُسأل بهما عن شيء واحد له وجهان : وجه إسهام الفعل في الجهة، ووجه إسهام موضوعاته في الجهة. وهذا الربط بين الوجهين لم يكن حاضرا دائما في الدراسات الجهية. وهناك أسئلة أخرى لاتقل أهمية عن السؤالين السالفي الذكر، وترتبط بالإمكانات العلاقية بين الموضوع والبنية الزمنية التي يعبر عنها الفعل داخليا.

وموضوعنا هو إسهام الحروف في البناء الجهي للوضع الذي تصفه الجملة. وقد بينت عدة أعمال إسهام الحروف في البنية الجهية للأوضاع. وسنحاول رصد تناوب مهم في اللغة العربية المغربية بين البنيات **فعل مفعول** والبنيات **فعل في مفعول**، حيث يتم تفسير ورود الحرف في (أوف) بدواع جهية.

نظمنا هذا العرض على الشكل التالي : تعرضنا، في الفقرة الأولى، إلى بعض السياقات التي يظهر فيها حرف «اختياري» يصاحبه تغير معين على مستوى التأويل الدلالي لايمس بنيته النووية. وقد قصدنا إلى تقديم هذا النوع من المعطيات لكونه

يلابس المعطيات التي سنتحدث عنها. وقد عرضنا، في الفقرة الثانية، لبعض الاقتراحات التي تم تقديمها بصدد إسهام الموضوعات التي يفرع إليها المحمول في البنية الجهية للوضع المعبَّر عنه. وركزنا على خاصية المحدودية في التصورين الفضائي والموضوعي. والتركيز على المحدودية مرتبط بكون مايجعل الوضع محدودا (في كثير من الحالات) ورودُ المفعول. ومعلوم أن ورود المفعول هو الذي يتيح التناوب قيد الدرس. أما الفقرة الثالثة فتساءلنا فيها عن طبيعة التناوب المذكور، جهي هو أم موضوعي. وانتهينا، من خلال بعض الروائز، إلى افتراض طبيعة جهية لهذا التناوب. وقد تعرضنا، في الفقرة الرابعة، إلى خصائص المفعول الذي يمكن أن يساوق هذا التناوب، سواء من حيث كونه إسما، أم من حيث كونه وظيفة نحوية محدَّدة هي وظيفة المفعول. أما الفقرة الخامسة فاتجهت إلى توضيح بعض خصائص الأوضاع التي يمكن أن تقبل التناوب المذكور. وقد قدمنا، في سبيل استجلاء ذلك، عددا من الروائز المعروفة في الأدبيات الجهية. وقد تساءلنا، في الفقرة السادسة، عن السبب في عدم إمكان ورود التناوب المذكور مع المصدر المعبر عن الحدث نفسه الذي يعبر عنه الفعل، فيقبل التناوب المذكور. وقد سعينا إلى التمييز بين السياقات التركيبية التي قد يرد فيها التناوب مع المصدر والسياقات التي لايرد فيها. وقد ختمنا هذا العرض بالالتباس الذي قد يحصل بصدد بعض الأفعال التي تتعدى بالحرف من دون أن تكون لذلك أسباب جهية من قبيل تلك التي نرصدها هنا. وذيلنا العرض بخاتمة تتضمن ماتوصلنا إليه من نتائج.

1 ـــ الحـــروف «الاختـيـاريـــة»

تعرضت بعض الأعمال إلى موضوع «اختيارية» ورود بعض الحروف في الجمل دون التركيز على إسهامها الجهي. من ذلك مانجده عند لاينز (Lyons) (1977) وعند آخرين، حيث يتم إيراد عدد من المعطيات التي ترد بالحرف داخلا على المفعول وبدونه :

(1) أ. The horse jumped (over) the fense

(حرفيا : قفز الفرس (على) السياج)

ب. He swam (across) the river

(حرفيا : سبح (عبر) النهر)

ج. He walked (along, through) the streets

(حرفيا، سار (على طول، خلال)الشوارع)

هذا النوع من المعطيات يبين إمكان ورود بنية بالحرف وبدونه. ويصاحب هذا التنوع عموما اختلاف طفيف في المعنى. ويمكن أن نسوي بين مايحصل هنا ومايحصل في بنيات من المغربية الدارجة لها الشكل التالي :

(2) أ. ليلى سكنت هاد الدار

ب. ليلى سكنت ف هاد الدار

حيث «هاد الدار» عبارة تفيد المكان. ويبدو أن «اختيارية» ورود الحرف لاتعني أن المعنى لايتغير. وهذا الأمر ينسحب على المعطيات الانجليزية أعلاه. ويمكن إدخاله في ماسماه إمندز (Emonds) (1985) حذف الرأس الحرفي[1]

ومن المعطيات العربية التي قد تلابس معطياتنا مانجده في هذين الزوجين الجمليين :

(3) أ. بحثت الأمر

ب. بحثت في الأمر

(4) أ. «وقال اركبوا فيها، باسم الله مجراها ومرساها» (هود 11 : 41)

ب. اركبوها

و«في» هنا هي الزائدة لغير تعويض، بتعبير ابن هشام[2]. وهذا الورود لايرتبط بشروط جهية معينة كتلك التي سنلاحظها في المعطيات التي سينصب عليها تحليلنا.

والحقيقة أن ورود الحرف في، الذي نحن معنيون به، نلاحظه في بعض اللغات،

(1) حين يحمل الرأس وفضلته كلاهما معلومة مثل الزمن أو المكان، فإن الرأس يكون مؤهلا لأن يحذف. يسمى هذا المبدأ مبدأ الرأس الفارغ عند إمندز (1985). ويتبنى عدد من اللسانيين مايشبه هذا المبدأ في تفسيرعدم وجود حرف مع بعض أسماء الاستفهام الدالة على المكان أو الزمان، والمعروف أن هاتين المعلومتين تظهران في غير الاستفهام حين يقترن إسم المكان أو إسم الزمان بحرف.

(2) انظر كتابه **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ص 226.

مثل الروسية والهنغارية، في وصف أوضاع غير تامة مع أفعال تتعدى اختيارا :

(5) Vanja pisal (pis'mo)

(حرفيا : كانت فانيا تكتب (في الرسالة)) (روسية).

(6) Ildiko' evett (egy torta't)

(حرفيا : كان إلديكو يأكل (في حلوى)) (هنغارية) (انظر فان هوت (van Hout) (1992)).

والبنيات التي سنناقشها، في هذا العرض، شبيهة بالبنيتين (5 ــ 6) ومختلفة عن التناوبات الأخرى أعلاه. إن الأمر يرتبط بتناوب نلاحظه بين بنيات ف، مف، وبنيات ف، في مف، حيث الفعل هو الفعل نفسه، وحيث المفعول هو المفعول نفسه، والمفعول ليس مفيدا للمكان بالضرورة. وذلك مايبينه الزوج التالي :

(7) أ. كان كياكل الدجاج

ب. كان كياكل ف الدجاج

ويخضع هذا التناوب لعدد من القيود سنعالج أهمها ومن ذلك ورود ف (= الحرف) في وضع غير تام سواء في الماضي أم الحاضر أم المستقبل.

(8) أ. كان كياكل ف الدجاج

ب. غدي يكون تياكل ف الدجاج

ج. أحمد تياكل ف الدجاج

ومن خصائص هذا التناوب أنه يرتبط بأفعال تعديها اختياري، مثل «شرب» و«كال» و«خيّط»... إلخ، كما يرتبط بأفعال تعديها إجباري مثل «وكّل»، و«شرّب»،... إلخ.

من الأسيقة التي يرد فيها هذا التناوب، بالإضافة إلى ماأسلفناه، الأسيقة التي يصرف فيها فعل في الماضي ويكون فيها الوضع تاما :

(9) أ. سرح ف الغنم حتى عيا

ب. *سرح ف الغنم

ويشترط في هذه البنيات التامة وجود نعت زمني يجعل الحدث يمتد على مدة

طويلة. والأرجح أن تكون مثل هذه الأوضاع دالة على عدم العادة، وإن كنا نميل، من حيث الحدس، إلى تأويلها على العادة.

2 ــ الحمل والزمن الداخلي

1.2 ــ التأويل الفضائي للمحدودية

من الأعمال الأولى التي حاولت رصد علاقة المحمول بموضوعاته افتراض العلاقات المحورية (Thematic Relations Hypothesis) الذي دافع عنه كروبر (Gruber) (1965)، حيث تنتظم الموضوعات ومحمولاتها في إطار علاقة يرسمها مفهوما المكان والمسار الفضائيان. وقد حاول جاكندوف (Jackendoff) (1983) و(1987) أن يدخل البعد الزمني في ترسيمات كروبر الفضائية (بالإضافة إلى تعميم افتراض كروبر على المحمولات غير الفضائية). ونعطي في مايلي مثالا لذلك من خلال المحمول «أعطى» :

(10) **عند كروبر** : أعطى زيد عمرا كتابا
مصدر هدف محور

فالكتاب يسافر عبر مسار بدايته المصدر (زيد) ونهايته الهدف (عمرو). وتخضع المحمولات التي على شاكلة «أعطى» لنفس الترسيمة، سواء دلت على انتقال فضائي أم على انتقال غير فضائي.

أما جاكندوف فيشير إلى أن الحدث «أعطى» في المثال أعلاه، يفيد انتقالا فضائيا بنفس معنى كروبر، إلا أن رصد هذا الانتقال لايمكن أن يتم إلا بتبني المعلومة الزمنية باعتبارها جزءا ضروريا في الترسيمة الفضائية الدالة على الانتقال.

(11) **عند جاكندوف** : أعطى مصدر هدف محور
(في $ز_1$) (في $ز_2$)

حيث طرح $ز_2$ (ز = زمن) من $ز_1$ يساوي حيزا زمنيا.

وبهذا تكون المعلومة الزمنية ضرورية في رصد البنية الحملية للفعل «أعطى» باعتبار فاعله مصدرا ومفعوله (الثاني) هدفا. وبهذا، فبنية مصدر ــ إلى ــ هدف معلومة فضائية ــ زمنية، وليست فضائية فحسب. ويمكن أن نقول إن المعلومة الزمنية تنسخ المعلومة الفضائية أو العكس.

(12) المسار : ذهب س من ص إلى ي

حيث **ذهب** هي دالة الانتقال أو الحركة، **وس** (المحور) **وص** (المصدر) **وي** (الهدف) موضوعاتها.

— وحيث زمن وجود **س** عند **ص** أسبق من وجود **س** عند **ي**.

2.2 — التناول الموضوعي (argumental) للجهة

قدمنا أعلاه وجها من وجوه إسهام البنية الموضوعية في التعبير عن البنية الزمنية للحمل، أو للوضع الذي يعبر عنه الحمل. إلا أن أشياء أخرى تتضح عند استعراضنا للتمييز الذي تقيمه الأدبيات بين طبقات الأفعال من حيث بنيتها الزمنية. فدلالة (13) على المحدودية (bound) مردها إلى وجود المفعول، ودلالة (14) على عدم المحدودية (unbound) مردها إلى عدم وجود المفعول.

(13) كتب زيد رسالة

(14) كتب زيد

ومن المقاربات الدالة، في هذا الصدد، مقاربة تيني (Tenny) (1987). فالمفعول عندها «يقيس زمنيا الحدث». وهذا الافتراض يشرح التناوب القائم بين (13) و (14). فالرسالة، في (13)، هي التي تحد حدث الكتابة، وعدم وجودها في (14) هو ما يجعل حدث الكتابة غير محدود. وترتبط المحدودية، في جزء منها، بالتأثر (affectedness).

ومن الأدلة على محدودية الوضع في (13) وعدم محدوديته في (14) إمكان ورود الظرف الذي يؤكد المحدودية (وهو «في مدة من الزمن») في (13) وعدم إمكان ذلك في (14)؛ في مقابل عدم إمكان ورود الظرف المؤكد لعدم المحدودية (وهو «لمدة من الزمن») في (13) وإمكان ذلك في (14). وذلك ماتوضحه الأمثلة (15 — 18) :

(15) كتب زيد رسالة في ساعتين

(16)* كتب زيد في ساعتين

(17)* كتب زيد رسالة لساعتين

(18) كتب زيد لساعتين

فوجود المفعول دليل على المحدودية، وعدم وجوده دليل على عكس ذلك. إلا أن هذا الأمر غير عام. فالفعل «أحب» مثلا، لايدل على المحدودية، وإن صاحبه مفعوله :

(19)* أحب خالد ليلى في سنوات

(20) أحب زيد ليلى لسنوات

ومعنى ذلك أن المفعول لايحد زمنيا الحدث هنا. ولذلك يتم تصنيف «أحب» وماكان مثله ضمن الأفعال غير المحدودة، في مقابل «كتب رسالة» الذي تلعب فيه «رسالة» دور الحد الزمني للكتابة فتحول دون امتداده.[3]

وبذلك يمكن أن نقدم الوصف التالي : إذا كان الفعل محدودا كان المفعول حده، وإذا لم يكن محدودا لم يكن المفعول حده (انظر فان هوت (1992)).

3.2 ــ التحليلان شيء واحد

هب أن هناك مادة في وعاء. الوعاء يرسم، في هذه الحالة، حدود المادة الموجودة فيه. إذن، لدينا :

(21) **س في ص**

حيث **س** مادة **وص** وعاء.

والزمن فضاء، أي وعاء. والمادة تقع فيه. فهو يحدها ويحصرها. إذن لدينا :

(22) **س في ص**

حيث **س** هي الحدث، **وص** هي المفعول.

وإذا لم توجد **ص** كانت المادة سائبة، إذ لايوجد وعاء يرسم حدودها. ويمكن أن نعبر عن ذلك انطلاقا من ترسيمات جاكندوف على الشكل التالي :

(23) أ. كتب الرسالة : [جعل ([كتابة]، [في ([الرسالة])])]

أي : [جعل (**س في ص**)]

ب. [**ص** زمن [مسار من أ إلى ب]]

(3) ارجع إلى فاندلير (Vendler) (1967) وداوتي (Dowty) (1984) وآخرين.

والمسار وعاء زمني، وهو الرسالة، في «كتب الرسالة»، لأن لها بداية ونهاية (لذلك نقول : «كتبت بعض الرسالة، وانتهيت من كتابتها»). وحين نقول «انتهيت من..» فإن الكتابة تصبح مصدرا / وعاء غادره ذلك الذي انتهى. والدليل ورود «من» التي تفيد المصدر الفضائي وغيره. فالانتهاء مغادرة لفضاء نحو فضاء آخر.

وإذا عقدنا مقارنة بين «كتب» المحدودة، و«كتب» غير المحدودة، من الناحية الزمنية، وجدنا أن الثانية تتضمن دالة تفرع إلى مسار مفتوح (أي حدث الكتابة العام)، في حين أن مسار الأولى مغلق.

3 ــ التناوب : هل هو جهي أم موضوعي ؟

لابد من توضيح لمفهومي الجهة والبنية الجهية. تعد الجهة، تبعا لكومري (Comrie) (1976، ص 3)، «الطرق المختلفة للنظر إلى التكوين الزمني الداخلي للوضع». وبهذا تخالف الجهة الزمن، إذ يربط هذا الأخير زمن الحدث أو الوضع بزمن آخر خارجي، وهو زمن التلفظ بالجملة. وهذا مايسميه ريشنباخ (Reichenbach) بالزمن الإحالي. إن للحدث بنية داخلية لها على الأقل بداية ووسط ونهاية في كل من الزمن والفضاء. ويمكن أن نسمي هذه البنية «هندسة» الحدث أو «طوبولوجيته» (انظر بوستيوفسكي (Pustejovsky (1988)). فالمعلومات التي تحويها البنية الداخلية للحدث لاتحملها الصرفيات الجهية فحسب، بل يحملها الفعل وموضوعاته كذلك. وبهذا، فدراسة العلاقات المحورية، التي تعد دراسة للعلاقات الدلالية بين المحمول وموضوعاته المختلفة، وكيفية التعبير عن هذه العلاقات في الصورة التركيبية، عبارة عن إسقاط للمعلومات التي يفيدها الحدث / المحمول في التركيب. وبما أن البنية الموضوعية للحدث هي، في نفس الوقت، بنيته الجهية، فإن التغيرات التي قد تلحق الترابطات بين الحدث وموضوعاته ستكون ذات بعد جهي أيضا.

تذهب تيني (1987، 1988)، اعتمادا على عدة أعمال حول جهة الأفعال والمركبات الفعلية منها فاندلير (1967) وداوتي (1979)، إلى أن مفعول الفعل المباشر ماهو إلا ذلك العنصر الذي يحد الفعل ويقيسه زمنيا. فحين نقول «أكل

زيد تفاحة» فإن «التفاحة» تحد أو ترسم نقطة نهاية الحدث، لأن الحدث ينتهي في النقطة التي تكون فيها التفاحة قد أكلت عن آخرها.

وينبغي أن نلاحظ أن الأحداث المعبرة عن الحالات (states)، والتي لاتدل على التدرج في الزمن نظرا إلى دلالتها على أوضاع غير محدودة، لايصدق عليها التناوب المشار إليه.

(24) أ. كنت تنعرف أحمد

ب.* كنت تنعرف ف أحمد

(25) أ. حايطهم تيمس حايطنا

ب.* حايطهم تيمس ف حايطنا (جيدة على القراءة المكانية).

الزوجان الجمليان أعلاه يبينان أن الحالات مثل (24) التي تدل على حالة ناتجة بحيث نعرف الشيء فنستمر في معرفته، فتكون لدينا حالة معرفة ناتجة عن حدث المعرفة، ومثل (25) التي يدل الحدث فيها على الاتصال الفيزيائي، وهو حدث دال على وضع ساكن) لاتخضع للتناوب قيد الدرس. ومرد ذلك إلى أن المفعول في هذه البنيات لايحد زمنيا الحدث. فكما لو كان الحدث لايقع في المفعول.

يرتبط التناوب الذي نحن بصدده بورود الحرف «ف». ونعلم أن هذا الحرف يرد في سياقات دالة على المكان. والمكانيات عموما مفيدة في دراسة العلاقات المحورية لأنها قد ترد موضوعا وقد ترد نعتا (modifier). وهذا التمييز دال على المستوى التركيبي في الفرق بين الموضوع والملحق : فقد يكون المكاني مرتبطا محوريا بالفعل، وبذلك يكون جزءا من بنيته الموضوعية التركيبية، وقد يكون نعتا ظرفيا. وبذلك تكون له الخصائص التركيبية للملحقات.

سنتحدث عن هذا التمييز من خلال تبني ماجاء في شومسكي (1965) وبيكر (Baker) (1986) حيث سمي الأول «داخليا» وسمي الثاني «خارجيا»[4]. وسنسمي النوع الأول المكانيات «المشاركة» لأنها تشارك في البنية الداخلية للحدث، ونسمي النوع الثاني مكانيات «الإطار» لأنها تحدد فقط الإطار الفضائي

(4) يورد شومسكي البنية التالية : to decide on the boat (= وقع الاختيار على المركب) التي قد تعني أن ما تم اختياره هو المركب، أو أن اختيار شيء ما تم فوق المركب.

العام الذي يقع فيه الحدث، وهي بذلك إنما تحدد سياقا خارجيا للحدث، شأنها في ذلك شأن الزمن الإحالي. فمثلا، المكاني، في (26)، مكاني إطار. فالمركب «المطعم» ليس إلا ذلك المكان الذي وقع فيه الأكل. فهذا المكاني لايحمل أية معلومة حول الهندسة الداخلية للحدث. فالمكان الذي أكل فيه محمد لايتطلبه نشاط الأكل في حد ذاته.

(26) أكل محمد دجاجا في المطعم

(27) ذهب زيد إلى الكلية

أما المكون «إلى الكلية»، في (27)، فمختلف أمره. فالكلية ليست مكان الحدث بكامله. إنها، على عكس ذلك، المكان الذي انتهى فيه الحدث. فهذا المكاني يفيد معلومة بصدد جزء من الحدث (وهو نهايته)، وبذلك فهو يرسم حدود الحدث.

بهذا يمكن أن نقول إن الفرق بين المكانيات المشاركة ومكانيات الإطار فرق جهي : فالمكانيات المشاركة تسهم في التأويل الجهي، أما مكانيات الإطار فلا تسهم فيه[5].

ومايهمنا، في هذه الفقرة، هو تبيان أن التناوب لاينقل المفعول من موضوع إلى ملحق. فالمكون «السروال» في الجملتين (28)، يقدم معلومة تتصل بالهندسة الداخلية للفعل «تنخيط» :

(28) أ. تنخيط السروال (بتأويل العادة)

ب. تنخيط ف السروال (بتأويل تدرج الحدث والاستمرار فيه)

ومايعكس هذا أن المكاني المشارك لايسع زمنيا حدثا متكررا، بل يسع حدثا واحدا. أما المكاني الإطار فيسع حدثا متكررا كما يسع حدثا غير متكرر. ف «ف

---

(5) وقد اهتمت عدة أعمال بتقديم روائز دالة على هذا الفرق، من بينها رائز do so، ورائز الجمل الإخبارية من نوع «ما فعله هو...» (pseudocleft construction)؛ حيث تبقى المكانيات المشاركة داخل المركب الفعلي، أما مكانيات الإطار فتخرج عنه؛ ورائز تقديم المركب الفعلي (V P preposing)، حيث بالإمكان الفصل بين مكانيات الإطار والمركب الفعلي؛ وليس بين المكانيات المشاركة والمركب الفعلي.

السروال» ليس مكانيا إطارا. وإذا كنا نريد نعته تجاوزا بالمكاني فلن يكون إلا مكانيا مشاركا. إنه، بالأحرى، وتبعا لتيني (1987)، «الفضاء الزمني» الذي يحد حدث الخياطة، وتتصل هذه الملاحظة بالأفعال الدالة على الاستهلاك والخلق، حيث تصف أوضاعا تُرسَم حدودها من خلال الحجم أو الامتداد الفضائي بواسطة مفعولاتها المباشرة (تيني، ص 87).

4 ــ ما هو المفعول الذي يقبل هذا التناوب ؟

معلوم أن الأسماء أنواع من حيث دلالتها الداخلية. فهي إما معرفة أو نكرة، مفردة أو جمع، دالة على الكتل (mass nouns) أو معدودة (countable)، دالة على الجنس أو الفردي (individual). من خلال جردنا لمختلف أنواع المفعولات وجدنا أن التناوب لايقيده نوع المفعول باعتباره اسما.

1) المعرفة / النكرة

(29) أ. كنت كنكتب (ف) البرا

ب. كنت كنكتب (ف) برا

2) المفرد / الجمع

(30) أ. كان كياكل (ف) دجاجة

ب. كان كياكل (ف) عشرة د الدجاجات

3) إسم الكتلة / الاسم المعدود

(31) أ. كان كيبيع (ف) المازوط

ب. كان كيبيع (ف) الكتوبا

4) إسم الجنس / الاسم الفردي

(32) أ. كان كيذبح (ف) البكر

ب. كان كيذبح (ف) البكرة

نلاحظ، من خلال هذه المصفوفة من المعطيات، أن نوعية الإسم الذي يكون

مفعولا ليست واردة في تقييد التناوب المذكور، إلا أن هناك اختلافا في التأويل بين البنيات التي يرد فيها الحرف والبنيات التي لايرد فيها. ولعل أهم حالة هي تلك الحالة التي يدخل فيها الحرف على إسم دال على الجنس. لننظر إلى البنية التالية :

(33) أ. كان كيذبح الخروف
ب. كان كيذبح ف الخروف

يمكن أن نقول إن الدلالة على الجنس التي يفيدها نوع معين من الأسماء توازي الدلالة على العادة التي يفيدها نوع معين من البنيات الجملية. ويمكن أن نقول، إذا كان هذا التوازي صحيحا، إن البنية (33.أ) تدل على العادة (في واحد من تأويلها). وتأويل (33.أ) على العادة مرتبط بدلالة الاسم المفعول : لايمكن أن يكون لدينا تأويل العادة إذا كان «الخروف» إسما فرديا. فدلالة الوضع في (33.أ) على العادة أو عدمها مرتبط بدلالة «الخروف» على الجنس أو على عدمه. ولهذا نعتبر دخول ف إخراجا للإسم من الدلالة على الجنس إلى الدلالة على ماهو فردي.

وبالإضافة إلى نوع الإسم الذي يمكن أن يكون مفعولا تدخل عليه في، يجب أن نتساءل عن نوع المفعول الذي يسايقه هذا الحرف. فمعلوم أن المفعول إما مباشر أو غير مباشر. وهناك روائز للتفريق بينهما، وعلى رأس هذه الروائز رائز إمكان دخول الحرف على غير المباشر وعدم إمكان ذلك بالنسبة للمباشر :

(34) أ. عطيت أحمد كتاب
ب. عطيت لأحمد كتاب

تثبت المعطيات أن في تدخل على المفعول المباشر ولاتدخل على المفعول غير المباشر :

(34) ج. كنت تنعطي ف الدروس لأحمد
د.* كنت تنعطي الدروس ف أحمد

أما مع الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد وتمت تعديتها إلى مفعول آخر بواسطة زيادة صرفية فتقبل التناوب المذكور مشروطا. هذا النوع من الأفعال يتضمن

محمولين (الفعل، والمحمول الجعلي الذي يكمن في تضعيف عين الفعل) يشتركان في الفاعل، ولكل منهما مفعوله.

(35) أ. كنشرّب الولد الحليب

ب.* كنشرب ف الولد الحليب(6)

ج.* كنشرّب الولد ف الحليب

د. كنشرّب ف الولد

هـ. كنشرّب ف الحليب

الملاحظ أن تسايق المفعولين (مفعول الفعل ومفعول السببي) لايليق بهذا التناوب. ومن هنا لحن (35. ب ـــ ج) أما حين يغيب أحدهما (أي حين يكون أحد المحمولين غير محدود بغياب مفعوله، والآخر محدودا بحضور مفعوله)، فإن التناوب يصح. ومن هنا جودة (35. د ـــ هـ). وهذا الأمر دال. فكلا المفعولين مفعول مباشر بالنسبة لمحموله، ولايمكن أن يردا معا في سياق في الداخلة على أحدهما. فورود أحد المفعولين يحد المفعول ويجعله تاما، والحال أن وروده في مع الآخر يجعل الوضع مفتوحا، أي غير تام. والوضع لايمكن أن يكون هذا وذاك في نفس الوقت.

5 ـــ بعض خصائص دخول «في» في الأوضاع

تمشيا مع الملاحظة السالفة حول التأويل على الجنس أو التأويل على ماهو فردي (انظر (33))، يمكن أن نقول إن الوضع يتحول من إمكان التأويل على العادة أو عدمها إلى التأويل على عدم العادة وحده بدخول في. وذلك مانلاحظه في الزوج الجملي التالي :

(36) أ. تيبيع الحوت

ب. تيبيع ف الحوت

فالبنية (36.أ) تؤوّل على العادة وعلى عدمها، أما البنية (36.ب) فلا تأويل

(6) لايقبل بعض المتكلمين (من الدار البيضاء) الجملة (35.ب)، إلا أنهم يقبلون الجملة التالية لـ «كنشرّب فيه الحليب»، حيث يتم تعويض مفعول الحرف «ف» بضمير.

لها إلا على عدم العادة. ونقدم في ما يلي عددا من الروائز التي توضح خصائص السياقات التي يرد فيها هذا الحرف.

ـ رائز الامتداد

تساوق « ف مف» شكلا صرفيا جهيا دالا على الامتداد أو عبارة دالة على الامتداد :

(37) أ. كنت كنشرب ف اتاي

ب. شربت ف اتاي حتى عييت

فظهور «ف» يتطلب «مايكفي من الزمن» ليحل فيه الحدث. فمن جهة، هناك امتداد زمني يعبر عنه «ف مف»، وهناك امتداد زمني تدل عليه العبارة أو الصرفية الدالتان على الامتداد الزمني. وإذا صح أن الشرب يقع في الشاي، فإن هذا الشرب، لكي يقع في الشاي، يجب أن يكون (على الأقل) معادلا زمنيا لما يقع فيه ويحده، وهو الشاي. وهذا هو السبب في هذا التساوق.

إلا أن الامتداد قد يكون امتدادا تكراريا. إن الجملة (38) تدل على أن السعال تكرر، بحيث لايمكن أن نتصور سعلة واحدة في حيز يمتد على طول ساعة. إن الأمر يتعلق بعدة سعلات تشغل الحيز الزمني «ساعة». ولكي يمتد السعال (أي يتكرر)، فإنه يحتاج إلى حيز زمني يحتويه.

(38) سعل المريض ساعة

هذا الذي قلناه لايسري على تناوبنا. فتناوبنا لايمتد من أجل التكرار، بل من أجل التحيين (actualization) وعدم التمام. ومعلوم أن تأويل العادة تأويل تكراري. وما نلاحظه هو أن ورود «ف» يمنع تأويل العادة، أما عدم وروده فيُبقي التأويل مفتوحا على العادة وعلى غيرها.

(39) أ. كنت كنشرب أتاي (تأويل العادة + تأويل الحصول الواحد)

ب. كنت كنشرب ف أتاي (*تأويل العادة، تأويل الحصول الواحد)

بهذا لايكون الامتداد الذي يصاحب «ف مف» امتدادا متقطعا (أي حدث + حدث + حدث..). إنه عبارة عن امتداد يشغله حدث واحد :

(40) كنت كنشرب ف أتاي وهو يجي (حصول واحد)

(41)* كنت كنشرب ف أتاي ملي تيجي (حصول متكرر)

وبهذا نَعُدُّ رائز إجبارية دلالة التراكيب «ف مف» على الحصول الواحد، في مقابل اختيارية دلالة التراكيب المقابلة على الحصول الواحد وغيره، رائزا مركزيا في تبيان البعد الجهي للتناوب المشار إليه.

ـ رائز باقي / ساير :

نسمي هذا الرائز «باقي / ساير» فنجمع بين عبارتين جهيتين مختلفتين من حيث تأويلهما. وهذا الجمع مرده إلى اشتراكهما كليهما في بيان التحيين وعدم التمام. فالشكل «باقي» يسايقه تأويل العادة وعدمها، كما في (17 ـ 18) ونحتاج إلى «ف مف» لإلغاء التأويل التكراري :

(42) باقي تنشرب أتاي (تأويل العادة والتكرار)

(43) باقي تنشرب في أتاي (تأويل الحصول الواحد)

أما «ساير» التي تدل في ذاتها على التحيين المتدرج (progressive) فلا يغير ورود «ف مف» من أمر التأويلين معها شيئا :

(44) ساير تنشرب أتاي (حدث متدرج، وتأويل الحصول الواحد)

(45) ساير تنشرب ف أتاي (حدث متدرج، وتأويل الحصول الواحد)

إلا أنه يجب أن نعترف أن هناك فرقا بين (44) و (45). فالأولى تقدم المفعول باعتباره محورا، أما الثانية فتقدمه أشبه بالمكاني المشارك.

(46) ساير تنشرب كاس داتاي

(47) ساير تنشرب ف كاس داتاي

ويمكن للتدرج أن يكون تدرجا مقدما من وجهة نظر الحدث، كما في (46)؛ ويمكن أن يقدم من وجهة نظر المفعول، كما في (47). وهذا الاستنتاج في حاجة إلى المزيد من التدقيق.

ـ رائز التردد (frequency)

تبين البنيات التالية أن الظروف الدالة على التردد لايمكن أن تسايق البنيات

في مف. فسواء تعلق الأمر بتردد تام منفي أو مثبت (48). أو بتردد جزئي منفي أو مثبت (49)، أو بنفي التردد (50)، فإن البنيات تظل مرتبكة :

(48) أ.* كنشرب ف أتاي ديما

ب.* ماتنشربش ف أتاي ديما

(49) أ.* كنت كنشرب ف أتاي شي مرات

ب.* ماكنتش تنشرب ف أتاي شي مرات

(50) أ.* (ما) عمرني ماتنشرب ف أتاي (على تأويل عدم حصول شرب الشاي مني في وقت ما)

ب. (ما) عمرني ماكنت تنشرب ف أتاي (على تأويل التواجد في وضع يتضمن حدثا واحدا أكون فيه منهمكا في شرب الشاي.

والرائز إمكان ورود النعت الجملي التالي : «وتتكمي ف الكارّو».

يعني التردد الامتداد التكراري للأوضاع التي تصفها الأحداث. ولهذا لايمكن لهذه الظروف أن تسايق البنيات التي ترد فيها في. ورغم النفي الذي يلحق الجملة فإن الأمر لايتغير، لأن مايُنفى ليس هو التكرار بل نوعية التردد، فنفي التردد تردد. والحال أن في ترد لنفي التكرار والعادة. وهناك ملاحظة ترتبط بالبنية الموجودة في (50). فهذه البنية قابلة لأن تؤوَّل بشكل صحيح إذا عنينا بها أن الشخص المعني لم يوجد قط في وضع يكون يشرب فيه الشاي. أما التأويل العادي فغير قائم، وهو التأويل الذي يكون فيه الشخص المعني لم يشرب الشاي قط. والفرق بين التأويلين دقيق كما نرى. ولانحتاج إلى القول إن كل البنيات أعلاه جيدة وقائمة التأويل إذا تم إسقاط في.

ــ رائز «في مدة من الزمن»

يصلح هذا الرائز لتبيان تمام الوضع أو محدوديته حين وصف الحدث إياه أو عدم تمامه أو محدوديته. وماكان محدودا أو تاما صح نعته بهذا الظرف، ومالم يكن كذلك لم يصح نعته بهذا الظرف.

(51) أ. كان كيصبغ الطابلة ف ساعة

ب.* كان كيصبغ ف الطابلة ف ساعة

إلا أن مالاتتحدث عنه الأدبيات عند سردها لهذا الرائز كونه لايصح (ولايصح مقابله، وهو «لمدة من الزمن» الذي يفيد عكس مقابله) في وصف الأوضاع التي تقدم الأحداث في طور الحدوث والجريان. وهذا مايعبر عنه دخول **في** على المفعولات في الأفعال التي نتحدث عنها هنا.

ـــ رائــز «كُلّو»

يعزز هذا الرائز ماقلناه قبل قليل، ويضيف إلى ذلك أن الحدث الذي ترافقه **في** لايستغرق المفعول كله، بما أن الحدث لايكون مؤثرا إلا في جزء معين من المفعول :

(52) أ.* كان كياكل ف التفاح كلّو

ب.* كان تيكتب ف البرا كلّها

ويدفعنا هذا الرائز للتحدث عن التأثر. تصف أفعال التأثر أحداثا كما «قيست» وحُدِّت زمنيا من خلال تغيير معين يمس خاصية من خصائص مفعولها المباشر أثناء جريان الحدث. والتغيير الذي يلحق المفعول المباشر خلال جريان الحدث هو مقياس الحدث زمنيا. وعبر هذا المقياس يكون الحدث محدودا.

ويبرز دخول **في** على المفعول المباشر حصول تأثر جزئي. فالجملة (53) تصف وضعا لم يتم فيه شرب محتوى الكأس، بل تصف وضعا تم فيه شرب جزء منه فقط :

(53) كنشرب ف كاس دلقهوة

فالمركب «كاس دلقهوة» تأثّر جزئيا بحدث الشرب. وهذا الوضع يخالف ماتصفه الجملة (54) :

(54) كنشرب كاس دلقهوة

حيث المركب «كاس دلقهوة» (إذا أُوِّل الوضع على العادة) يعتبر متأثرا بصورة كلية. وربما كان قبول التأثر الكلي ناتجا عن تأويل العادة، لأنه لو أولنا (54) على عدم العادة، فإن المركب المعني قد يكون متأثرا بصورة جزئية أو بصورة كلية.

نلاحظ، في حالة التأثر الجزئي، أن الحدث يستغرقه جزء من المفعول فحسب. وبعبارة أخرى، فإن المفعول أوسع زمنيا من الحدث. فكما لو كان المفعول «فضفاضا» زمنيا، وحين وقع الحدث فيه فإنه لم يحتلَّ فيه سوى جزء. ونقترح أن ننعت هذا المفعول حين تسابقه في في هذه البنيات ومثيلاتها بالمفعول الفضفاض. إلا أنه ليس كل تأثر جزئي ناتجا عن مفعول فضفاض، بل قد ينتج ببساطة عن جزئية الحدث في إلحاق التغيير على المفعول. بما أن التأثر قبولُ التغيير.

ومما يزيد الأمر وضوحا مايسمى بأفعال الاستهلاك والخلق (المتعدية). فهذه الأفعال تصف أوضاعا يحدها الحجم أو الامتداد الفضائي لمفعولاتها المباشرة. إلا أنه، عوض أن يقدِّم الحدث مقيسا على المفعول، يُقدِّم المفعول فضفاضا بإزاء مقاس الحدث حين ترد في. ولكن هذا لايغير من محدودية الحدث.

6 ــ علاقة «في» بالمصدر

من خصائص المصدر أنه، مقوليا، عبارة عن مركب إسمي (لأنه يظهر في كل المواقع التي يظهر فيها المركب الإسمي، كما يحمل رأسه إعرابا). إلا أنه، من ناحية خصائصه الداخلية، عبارة عن فعل. فهو يعبر عن الحدث الذي يعبر عنه الفعل، كما تسابقه الموضوعات التي تسابق الفعل. وتبعا لذلك اعتبر الفاسي الفهري (1990) و(1993) المصدرَ إسما من الناحية الخارجية، وفعلا من الناحية الداخلية.

يتضح ذلك من خلال الأمثلة العربية التالية[7]

(55) أقلقني انتقاد الرجل المشروعَ

(56) أقلقني انتقاد الرجل للمشروع

فالمركب «انتقاد الرجل المشروع / للمشروع» عبارة عن فاعل، ورأسه «انتقاد» يحمل إعراب الفاعل. إلا أن البنية الداخلية لهذا المركب تحوي المكونات التي تظهر صحبة الفعل المرتبط به اشتقاقيا، وهو «انتقد» مع بعض الاختلاف إذ فاعل المصدر مضاف مجرور، والمفعول قد ينصبه المصدر وقد لاينصبه. ويُرجع الفاسي الفهري

(7) انظر الفاسي الفهري (1993)، الفصل 5، أرقامة (46 ــ 47).

حصول النصب في (55) وعدم حصوله في (56) إلى كون المصدر الأول أكثر فعلية من المصدر الثاني : فالأفعال تسند النصب إلى مفعولاتها، وموضوعها الخارجي لايمكن أن يتم إسناد الإعراب إليه من خلال الحرف «ل»[8]. ويكتسب المصدر التعريف أو التنكير بالإضافة[9].

أود بعد هذا التقديم، أن أبين لماذا تلحن بنيات من قبيل (57 ب)، في مقابل (57.أ) :

(57) أ. كيعجبني شريب أتاي

ب.* كيعجبني الشريب ف أتاي

تطرح علينا البنيتان، في (57)، سؤالا دقيقا. وهذا السؤال هو التالي : لماذا لاينسخ المصدر بنية الفعل، فيدمج «في» كما يدمجها الفعل المرتبط به اشتقاقيا ؟

قبل مقاربة هذا السؤال، أود أن أبين الفرق بين الفاعل المضاف والمفعول المضاف، بما أننا معنيون بالمفعول أولاً، وعلاقة ذلك بتأويل المركب برمته.

لننظر إلى البنيتين التاليتين :

(58) أ. ماكلة أحمد

ب. ماكلة الدماغ

---

(8) لاندري هل يمكن أن نقول إن المصدر في المغربية أقل فعلية من المصدر في العربية، بما أن الأول لاينصب مفعوله، وإنما يرتبط هذا الأخير عموما بحرف اللام :

أ. شوفان أحمد للتلفزة

ب.* شوفان أحمد التلفزة

وعلى العموم، فهذا التخمين يحتاج إلى افتراضات واستدلال مستقلين يرتبطان بقوة عمل هذه المقولات وحيثياته.

(9) يعدد ابن هشام، في **مغني اللبيب**، ص 663 ــ 664، إحدى عشر أمرا يكتسبها الإسم بالإضافة. وأهمها : التعريف نحو «غلام زيد»، والتخصيص نحو «غلام امرأة» والتخفيف نحو «ضارب زيد» إذ الأصل أن ينصَب «زيد» «ولكن الخفض أخف منه» وإزالة القبح أو التجوز نحو «مررت بالرجل الحسن الوجه، فإن الوجه إن رُفع قبح الكلام، لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف، وإن نُصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي»، وتذكير المؤنث نحو ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ (الأعراف، 8 : 56)، وتأنيث المذكر نحو «قُطعتْ بعضُ أصابعه»... إلخ.

من المؤكد أن حذف الفاعل المعجمي في (58.أ) يعطي البنية (59.أ) حيث يتم الاحتفاظ بالتأويل العام (دون نسب الحدث إلى فاعل معين، رغم أن الفاعل ثاو هناك)، وتعويض الفاعل المعجمي بواسطة الحد «الـ»[10]. أما المفعول في (58.ب) فلا يمكن حذفه، وبذلك فالبنية (59.ب) ليست مشتقة من (58.ب).

(59) أ. المآكلة

ب.* المآكلة

ويمكن إرجاع مكان حذف الفاعل المعجمي في (59.أ) إلى كون (58.أ) تدل على النوع (نوع أو طريقة أكل أحمد)[11]. والنوع ليس ضروريا وروده بقدر ضرورة ورود المفعول. لذلك يبدو أن عدم حذف المفعول راجع إلى كون المفعول جزءا أساسيا في البنية الجهية للمصدر، إذ يحد امتداده الزمني.

وقد نذهب إلى إقامة تواز معين بين بنيات المصدر وبنيات الجملة، إذ لايمكن الاستغناء عن مفعول فعل دال على المحدودية، لأننا سنحصل إذ ذاك على وضع غير محدود. وهذا ماتبينه (59.أ) إذ تدل على عدم المحدودية، ولايمكن تأويل (59.ب) على المحدودية. وهي لاحنة على هذا التأويل.

إن الحديث عن المفعول ووجوده في البنية مرتبط بالبنيات المبنية للمعلوم، في مقابل البنيات المبنية لغير الفاعل. وفي هذا الصدد، يبدو أن (58.أ) توازي بنية جملية مبنية للمعلوم، وأن (59.أ) توازي بنية جملية مبنية للمبهم، حيث الفاعل عبارة عن ضمير مبهم. وفي مقابل هذا تبدو (58.ب) بنية مبنية للمجهول مشتقة من البنية (60) :

---

(10) تذهب غريمشاو (Grimshaw) (1986) إلى أن المركب الاسمي الدال على المالك في المركب الإضافي عبارة عن ملحق، وليس الفاعل الحقيقي. ومن أدلتها على ذلك أن هذا المركب دائما اختياري، ويمكن استبداله بواسطة الحد (وقد يعوّض بالتنوين في العربية الفصيحة). وهذا ماجعل جاكندوف (1990) يعتبر الفاعل خارجا عن مجال الوسم المحوري الموضوعي (A - marking) حين يكون الرأس إسما (ص. 286).

(11) المصدر الذي نتحدث عنه هنا هو ذلك الذي يقيد الحدث، وليس ذلك الذي يفيد «ما يؤكل». ويبدو أن معنى «المآكلة» هذا مرتبط كنائيا بمعنى «المآكلة» الدال على الحدث، حيث يكتفى بموضوع الأكل عن حدثه.

(60) ماكلة س للدماغ

حيث يصير المفعول «الدماغ» فاعلا، ويرتقي بذلك إلى موقع الفاعل فيتلقى إعرابه وهو الجر. وهذا الافتراض صحيح إذا سلمنا بأن هناك طريقة واحدة لتلقي الجر في المركب الإضافي، وأن هناك موقعا واحدا يحصل فيه ذلك.

إن الحدث عام من جهة الفاعل، إذ يمكن لأي فاعل، مبدئيا، أن يكون فاعل أي حدث، والفاعل لايحد الحدث زمنيا ولايتدخل لسحب بنية زمنية ما على جريان الحدث، إلا في مايرتبط بأشياء طفيفة من قبيل تكرار الحدث من أشخاص متعددين أوماشابه ذلك. أما المفعول فيجعل الحدث ضيقا سواء من حيث معناه أو من حيث حصره لزمن جريان الحدث. ولهذا يدل المصدر المضاف إليه الفاعل على النوع أو الطريقة في إنجاز الحدث. أما المصدر المضاف إليه المفعول فيحمل بنية الزمن الذي يسحبه المفعول على المصدر.

إذا كانت هذه الملاحظات صحيحة، فإن المركب «ماكلة الدماغ» يدل على حدث محدود. والأحداث المحدودة تقبل دخول في في الجمل، فلماذا لاتقبلها في المركبات الإضافية التي رأسها مصدر ؟

(61) أ. ماكلة الدماغ

ب.* ماكلة ف الدماغ

ج.* الماكلة ف الدماغ

نفترض أن (61.أ) تدل على المحدودية بالشكل التالي : «الدماغ» يحد زمنيا حدث الأكل الذي يعبر عنه المصدر. وإذا لم يظهر المفعول كان الحدث غير محدود. والحرف في يظهر صحبة المتعدي الذي يحده مفعوله. وقد توصلنا إلى أن البنيات الجملية التي لاتتضمن في يُختار تأويلها على العادة أو عدمها. ولكن هذا الاختيار مرتبط بأحداث لها مفعول لايوجد في موقع الفاعل. فإذا صح توازينا أعلاه، فإن «الدماغ» يكون أشبه بالفاعل مادام يقع في الموقع الذي يجر فيه الفاعل. والدليل على ذلك أن وجود الفاعل مع المصدر الدال على حدث يحده مفعوله يمكّن في من الظهور :

(62) أ. ماكلة أحمد ف دماغات الناس

ب. ضريب محمد ف ولادو

ج. شريب علي ف القهوة

7 ــ «شاف» و «شاف ف»

هل يمكن اعتبار الفرق بين الفعلين أعلاه داخلا في التناوب الذي نتحدث عنه هنا ؟

من خصائص الفعل الأول، كما هو معلوم، عدم القصدية، ومن خصائص الثاني القصدية :

(63) أ. كنت غادي وأنا نشوف كسيدة / *نشوف ف كسيدة

ب. شفت فيه مزيان باش نعقل عليه / *شفتو مزيان باش نعقل عليه

وإذا كانت لغات أخرى تمعجم هذا الاختلاف عن طريق فعلين مختلفين (العربية : «رأى» و«نظر إلى» الفرنسية Voir و regarder، الإنجليزية see و look at) فإن العربية المغربية تعبر عن هذا الاختلاف بواسطة إدراج **«في»** فقط.

يظهر أن أهم الروائز السالفة تسري على هذا التناوب. إلا أن رائز القصدية الذي يسري على التناوب «شاف / شاف ف» لايسري على تناوباتنا أعلاه. وبالإضافة إلى هذا، فإن ما يشترطه دخول **في** في التناوبات الأولى، من وجود مايكفي من الامتداد الزمني وغيره، لاتقيد ظهور **في** هنا.

8 ــ خـاتـمـة

إذا كان المفعول يقيس زمنيا الفعل في الأفعال المحدودة، فإنه ليس غريبا أن نجد الحرف «في» في هذا النوع من البنيات، فكما لو كان لدينا :

(64) كنشرب [**ف** أتاي]

— — [**في** ص]

فالحدث يقع في المفعول **ص**، باعتبار هذا الأخير مدة زمنية ينتهي الحدث بنهايتها. فإذا لم يتبق شاي فإن حدث الشرب ينتهي. فهذا الحرف، إذن، عبارة عن معلومة زمنية ــ جهية. وينبغي أن نستحضر هنا الترسيمة الفضائية السابقة :

[س في ص]، حيث الرمز الثاني عبارة عن وعاء للأول. إلا أن في لاتظهر إلا إذا كان الحدث لايغطي كل ص.

بهذا المعنى يكون المفعول وعاء يقيس الحدث الذي يقع فيه. فالحدث يقع في المفعول المباشر، حين يكون الحدث محدودا وغير دال على حالة. وورود في مرتبط بالأوضاع التي يكون فيها المفعول أوسع من الحدث، أو لنقل إن الوضع يجعل المفعول فضفاضا إلى درجة أنه لايمكن للحدث أن يقع سوى في جزء منه.

ولعل هذه الملاحظة مرتبطة بشكل وثيق بكون ورود في يلغي إمكان التأويل على العادة. فلكي يقوم تأويل العادة، على الحدث ألا يكون يجري في الآن الذي نصفه فيه. والحدث المحدود بمفعوله يقدَّم وهو يجري، في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، عندما لايستغرق الحدث كل المساحة الزمنية التي يخصصها له مفعوله.

المـراجـــع

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1979 (ط. 5).

التوكاني، نعيمة (1989)، **خصائص المشتقات الجهية : إسم المفعول نموذجا**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب ابن مسيك الدار البيضاء.

غاليم، محمد (1990)، **عن أفعال البصر في اللغة العربية**، عرض قدم في المعهد الدولي لجمعية اللسانيات بالمغرب، الرباط 1990.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986)، **المعجم العربي : نماذج تحليلية جديدة**، دار توبقال للنشر، البيضاء.

Comic, B. (1976), *Aspect*, Cambridge University Press, Cambridge.

Dowty, D. (1979), *Word Meaning and Montague Grammar*, Reidel, Dordrecht, Holland.

Emonds, J.E. (1985), *A Unified Theory of Syntactic Categories*, Foris, Dordrecht.

Fassi Fehri, A. (1993), *Issues in the structure of Arabic Clauses and Words*, Kluwer, Holland.

Grimshaw, J. (1986), «Nouns, Arguments, and Adjuncts», *ms*, Brandeis University, Waltham, MA.

Gruber, J.S, (1965), *Lexical Structures in Syntax and Semantics*, North Holland, Amsterdam.

Gruber, J.S. (1967), «Look and See», *Language* 43.4.937 - 947.

Jackendoff, R. (1983), *Semantics and Cognition*, MIT Press, Cambridge, M A.

Jackendoff, R. (1987), «The Status of Thematic Relations in Linguistic Theory», *Linguistique Inquiry* 18, 369 - 411.

Jackendoff, R. (1990), *Semantic Structures*, MIT Press, Cambridge, M A.

Lyons, J. (1977), *Semantics* 2 Vol, Cambridge University Press, Cambridge.

Pustejowski, J. (1988), «The Geometry of Events», in C. Tenny, ed *Studies in Generative Approaches to Aspect*, Lexicon Project Working Papers 24, Center for Cognitive Science, MIT.

Tenny, C. (1987) *Grammaticalizing Aspect and Affectedness*, Ph D dissertation, MIT.

Tenny, C. (1988), «The Aspectual Interface Hypothesis», in C. Tenny, ed

Van Hout, A. (1992), «On the Role of Aspect in the lexicon», *ms.* Tilburg University.

Vendler, Z. (1967), *Linguistics in Philosophy*, Cornell University Press, Ithaca.

حول الاقتراض

إدريس السغروشني
كلية الآداب ــ الرباط

سأحاول في هذه الورقة أن أتحدث عن الاقتراض أولا في إطاره العام، وثانيا في الصورة التي جاء عليها عند علماء اللغة العربية، وثالثا في الإطار النسقي.

يتعرض كل نسق لغوي مثل كل نسق كوني إلى التغيير. وتؤدي به هذه الحالة إلى اختلال في التوازن فيسعى إلى استرجاع توازنه بإعادة النظر في العلاقات القائمة بين عناصره.

ويمكن أن ندرس نسقا لغويا في وقت ومكان محددين أو عبر فترة زمنية تطول أو تقصر. ولقد وصفت الدراسة الأولى بكونها تزامنية والثانية بكونها تزمُّنية. ومايربط بينهما هو التغيير الذي يحدثه متكلم في وقت من الأوقات داخل اللغة، مايكون السبب في قيام تعديلات يستعيد النسق بها توازنه.

وينتج التغيير إمّا عن حالات نفسانية يتعرض لها المتكلم أو عن أحداث خارجية مثل الأوضاع المؤسساتية أو غيرها.

ويعتبر الاقتراض عنصرا من عناصر الاضطراب التي يواجهها النسق بتدابير معينة لاتقاء كل مايمكن أن يتسبب في اختلاله، سواء في المستوى الأصواتي، أو الصواتي، أو الصرافي، أو التركيبي، أو المعجمي. ويسمى الاقتراض في الأدبيات العربية معرّبا أو دخيلا. ويتعارض، في الغالب، في مستوى من مستوياته، مع مواصفات مكونات النسق. لكن عندما يتمثل النسق الكلمة الدخيلة يصبح من العسير على الممارس العادي أن يتعرفها، ولهذا يبدأ يتعامل معها كما يفعل مع الأصيل. فيصرفها ويشتق منها مثل : درهم دَراهم ودَرْهَمَ مُدَرهَمْ.

ويتميز المقترض من المولد والمرتجل والنقل الحرفي والمترجم. وكلها تأتي لإغناء اللغة وتطويرها.

ويخضع المقترض لسيرورات مختلفة، تمكنه من أن يندرج في النسق وينسجم مع أبنيته ودلالاته. وإذا لم تتمثله اللغة، يقوم أهلها بتعويضه بما يتلاءم مع مقاييس لسانهم. وهذا مايفعله في أيامنا أهل أندونيسيا والكيبيك وفرنسا وغيرهم.

تلجيء الضرورة الحضارات إلى الاقتراض لتعويض ما لم يتأتَّ لها من الإبداع. فالاقتراض، كما يحدده فيتوري بيزاني، هو شكل تعبيري تأخذه مجموعة لسانية عن أخرى.

ولاتطلق كلمة اقتراض في الغالب إلا على الاقتراض المعجمي. وليس من السهل دائما تمييز الكلمة الدخيلة من الأصيلة. فمثلا كلمة «رصيد» بمعناها الحسابي — في اعتقاد المتكلم العربي عامة — ترجع إلى أصل عربي، مع أنها — في الحقيقة — تنتمي إلى أصل لاتيني «residium». ووصلت إلى العربية على طريق اللغة الإيطالية. ويمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة لكلمة «الليس» في عبارة «الأيس والليس». فهذه الكلمة، أي «الليس»، لاعلاقة لها بليس أخت كان التي هي من أصل آرامي وهو «lo it»، بمعنى لايكون ما يبين مصدر دلالتها على الحال. أما التي في عبارة «الأيس والليس» فهي من «لا — esse» أي العدم. ولقد خلط صاحب «المنجد» لما أدرج كلمة أنبار الفارسية وهي من «أنباشتن» أي خزَن، في نبر بمعنى همز وربطها بِنَبَّر وجمعه نِبار وأنبار وهو ضرب من الذباب، ثم أتبع هذا بكلمة أنبار وقال إنها تعني بيت التاجر الذي تنضد فيه الغلال والمتاع، وهي المفردة المقترضة، ثم أتى بعد ذلك بكلمة أنبار وجمعها على أنابر وأنابير وأنبارات وأعطاها نفس المعنى وقال عنها إنها إسم مفرد مُعَرَّب من الفارسية.

ونحتاج للفصل بين الدخيل والأصيل في بعض الأحيان إلى التاريخ أو الصواتة أو الصرافة أو الدلالة... فالفصل بين كلمة قصر التي أتت من اللاتينية وكلمة قصر التي نشأت من أصل عربي، يحتاج إلى تاريخ الحضارات وإلى العلوم اللسانية. ونحتاج إلى نفس المعطيات للتفرقة بين وزير التي تصدرت من «Bozorg» بمعنى كبير ووزير في الفارسية، وبين وزير من أزير والتي ترجع إلى آزره. وقد حدث فيها ماحدث في وِزْرَة وفصيحها إزرة.

ويكثر الاقتراض في مستوى المعجم ويقل أو «ينعدم» في مستوى النحو.

يقول مونطيني في «رسائل»ه : «يجب أن يخدم الكلامُ المفكر لا العكس». ويعني بذلك أن اللجوء إلى الدخيل يصبح لازما إذا كان يساعد على التعبير عن فكرة ما بكل دقة. وعَمِل برأي مونطيني كُتّاب قدامى ومحدثون. وينتج عن هذا أن الاقتراض تدفع إليه الضرورة، وهذا مادفع العرب إلى اللجوء إلى الدخيل. فأخذوا من الآرامية مثل آنُك وآجُر من ouko و ogouro، وأسبوع من chaboûƐo، وإسكاف من oûchkofo، وإشْفَى من chfoyo، وأصْحاح أو إصْحاح من shoho، وأنبوب من aboûbo، وثُعالة من taƐ lo، وجُبن من goubno، وجبا من gbo، وجاسوس من gochôucho، وجَمَلُونٌ بمعنى جمل صغير من gauboûrro، وخاتَم من hotmo، وجُوُّ الشيء بمعنى داخله من gawo، وحانوت من honoûto، وحَبِّق بمعنى جمع من hbaq، وحيوان من hayoûtono إلخ، ومن اليونانية أبنُوس من evenos، وأرخبيل من Archipelaghos، وإزْميل من zmili، وإقليم من klima، وبطاقة من Pittakion، وبيطار من ippiyatros، وجنس من genos، وخارطة أو خريطة من khartis، وفُسيفساء من Psifos، وفصٌ من psifis، وفُقمة من foki، وفَقْنَسٌ من finix، وقُطْرُبٌ ويعني مرضا يظن صاحبُه أنه تحول إلى كلب أو ذِئب من kinanthropos، وقِمَطْر من camptir، وشحرور من chahroûro، إلخ.

ومن الفارسية أخذوا الكثير منه إستبرق من استبرج، وأوج من owg، وإيوان من eÿvan، وبابوج من Papouch، وباذِنجان من بادنجان، وبازْدار من باز + دار بمعنى حامل الباز، وبُرهان من Parahan، وبُستان من بوستان، أي بو (رائحة) وستان (مكان)، وجاموس من كَوْميش أي كَاو gaw (بقرة) وميش (نعجة). ومن goh غائط وغُلطان : متدحرج صنعوا جُعَل وخيري من خيرُوا أي : المشور الأصفر، وخَيزُران من Kheyzarane، ودَبُّوس من توبوز، ودِهليز من دِهْلِه، ودَوْشَق بمعنى بيت كبير من جُوشَج، ورَامِق بمعنى طير يُنْصَب لصيد طير آخر من رَامِج، وسرسام : التهاب في حجاب الدماغ، من سَرسام : من سَرْ (رأس) وسام (التهاب)، ومَوْز من mowz، إلخ.

وتأتي الكلمة الدَّخيلة في صيغ مختلفة مثل قَرَنْفُل وقرنفول أو اسْفِناخ التي

وردت عند الأطباء، في الأندلس في القرن الحادي عشر، اسْبِناخ ثم إسْبَانِخ وهي من إسْبَانَاخ. وفي بعض الأحيان تدخل الكلمة بكيفية غير مباشرة وتأتي عبر وسيط مثل جمارك التي جاءت من اللاتينية commercium عبر التركية gümurük.

ويستخلص من هذا أن الكلمة المقترضة لاتنتقل دائما بكيفية مباشرة من لغة إلى أخرى، ويُفسِّر هذا في بعض الأحيان اكتشاف الأصل. ولم تنتبه إلى هذا الجانب من المشكل الكتب القديمة. كما أننا لانجدها تميز بين المعرَّب الذي لجأت إليه الضرورة كما حدث في المجالات العلمية والتنظيمية والمؤسستية وبين الدخيل الذي تسرب إلى اللغة العربية بسبب وجود الموالي الذين كانوا يعيشون داخل المجتمع العربي والذين مارسوا الازدواجية فترة من الزمان، قبل أن يصبحوا من المستعربة.

وإذا كانت عملية التعريب تأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت الشكل والمضمون، فإن الترجمة الحرفية (calque) لاتجاوز إلا المعنى. فعبارات مثل قتل الوقت، وأعطى صوته، وأعطاه ورقة بيضاء، ويلعب بالنار، وعلى شرف فلان، هي بمثابة نقل حرفي لعبارات فرنسية. ولقد قدَّم إبراهيم السَّامرَّائي في كتابه «فقه اللغة المقارن» مجموعة من مثل هذه التراكيب التي روجتها أقلام الكتاب، فاستساغها السامع والقارىء، وبدأ يعتبرها متأصلة في لغته. وهذا النوع من الاقتراض سواء في مستوى المفردة أو العبارة، وإن كان يحدث بعض الاضطرابات في مستوى المضمون، كما يمكن أن نلاحظ في سِراط ورصيد وقَصْر أو في يلعب بالنار محل خاطر، فإنه يحافظ على الشكل ويثري صورة التعبير في اللغة.

وهناك اقتراض معجمي لاتتخلص فيه الكلمة من شكلها الأجنبي ويحمل إسم xenisme أو pérégrinisme في اللغة الفرنسية. فكلمات راديو وبيانو وجيولوجيا ليست كلمات معربة، لأنها احتفظت بشكلها الأجنبي الذي لاينسجم مع قواعد التأليف في النسق. فليس في العربية — يقول ابن خالوية في «كتاب ليس» — كلمة من قبيلة الإسم تنتهي بواو قبله ضمة ؛ ولهذا لما عرّبوا كلمة خيرو جعلوها خيري، كما أنه ليس في العربية كلمة تبدأ بكسرة بعدها ضمة ؛ ولهذا أعطوا لكلمة géographie صورة تنسجم مع النسق، وهي كما يوردها صاحب «المنجد» جغرافيا أو جِغرافية. وما يقبله النسق، وإن كانت الرواية لاتشير إليه، يمكن أن يبقى على

حاله مثل آجُر وآنُك ولا نأخذ برأي الصرفيين القدامى الذي يقصي صيغتي فاعُل وأفعُل في مستوى المفرد.

إن التعديلات التي تخضع لها كلمة أجنبية تكون إما أصواتية كما في بولد التي تصبح فولد، لأن الأبجدية العربية لاتعرف ب أو أصواتية وصرافية كما في أفنوس من إفنيس وفي زنجي من زَنْجي أو صرافية فقط كما في إشفى من «شُفُيُ» وأصحاح أو إصحاح من «صَنْحُحُ». وتماثل في بعض الأحيان الكلمة المعربة الكلمة الأصيلة كما أشرنا إلى ذلك أعلاه لما تعرضنا لكلمة وزير ورصيد.

إن العرب ــ يقول ابن السراج ــ «تخلط فيما ليس من كلامها إذا احتاجت إلى النطق به». فإذا كان يريد بالتخليط أنها تخضعه إلى متطلبات نسقها كما يحدث ذلك في كل اللغات، فهذا ليس بتخليط. وإذا كان يعني أنها لاتملك خُطة واضحة ومتقنة لمعالجة الدخيل، فهذه حقيقة ثابتة : إذ عملية التعريب لم تتقيد ولا تتقيد بضوابط نسقية دقيقة وظلت ــ ولاتزال ــ خاضعة لتصرفات الأفراد والمصادفات.

ويتضح ذلك من خلال بعض الصور مثل تِلفزيون وبِنسيلين، إلخ. وكِشك وكوشك..

وتتفاوت اللغات في فرض التعديلات أو عدم فرضها، وقبول الدخيل بصورة من صوره. ترى أن اللغة الإيطالية تسلك سلوك اللغة العربية في فرض التعديلات بينما اللغة الانجليزية تتعامل مع الدخيل تعاملا متساهلا. ويطغى على هذه التعديلات الإبدال. ترى أن الشين في العبرية تُنقل سيناً في العربية : فشبّح تنقل سَبّح وشِبْط تنقل سِبْط. ويحدث ذلك أيضا في لغات أخرى : فشلوار تنقل بالقلب سِروال، وتنقل الجيم المعقودة في الفارسية إما «ك» : فيرجار تعرب بِركار، أو «ج» : فبادنجان من بادنجان أو «ق» أو «د»، دوشق من جوشج، والهاء تبدل بعدة حروف منها «ق» : زئبق من زِيه و «ز» في دهليز من دهله، و «ت» في جادة من جاده : طريق، و «هـ» في برهان من بَرْهَهان ويعني هذا انعدام خطة واضحة في التعريب، والاكتفاء بما تلتقطه الآذان من مصادر مختلفة.

وتشهد الاقتراضات على العلاقات التي كانت للغة العربية مع حضارات ولغات

أخرى. فاللغة شبيهة بمتحف أو دار آثار يتجلى فيها تاريخ وثقافة أمة. يقول إكريستوفر نيروب في كتابه «لسانيات وتاريخ عادات الشعوب»، إنه من المفيد والمثير للاهتمام أن ندرس في لغة من اللغات الدخيل. فهو يكشف لنا الكثير عن البلد الذي يُقرِض والبلد الذي يقترض. ويمكن، اعتمادا على هذه الدراسة، أن نكتب تاريخ شعب ونتعرف حضارته.

ويبدو هذا الرأي سديدا، لكن تحفظات فردناند برونو أضعفت هذا الرأي. فلقد بيّن هذا المؤلف أن ليس هناك تزامن تام بين تنامي الفكر وتنامي اللغة. إذ لو كان هذا ممكنا، لصار كل من أراد أن يحصل على فكر نام يكتفي، توسلا إلى ذلك، باقتناء لغة نامية. يرتفع بها عنه التخلف، لكن ما يثبته الواقع هو أن الأمم التي تخلت عن لغتها واتخذت لغة نامية ظلت ترزح تحت التخلف وتعقدت عندها المشاكل إثر التصدعات التي حلت بمجتمعاتها، والاستلاب الذي منيت به نفوس أبنائها، لكون هذه اللغة تحمل حضارة مخالفة لحضارتهم.

يقول كثير من الذين درسوا الاقتراض إنه يكثر في المعجم، ويخص في الغالب الأسماء، ولايمتد إلى القبائل الأخرى إلا قليلا. لكن اللغة العربية عندما تقترض من الساميات خاصة لاتقف عند الأسماء بل نجدها تقترض أيضا أفعالا. وهذه أمثلة أَخَذْتُهَا من الآرامية :

أَرَّخَ من يَرْخُ بمعنى شَهْر
أَرَّفَ من أَرَّفْ بمعنى الذي يقسم الأرض
أسا الجُرحَ من أَسِي بمعنى شَفَى
أَفِكَ كَذَب من هَفَخ بمعنى غَيَّر، أَفْسَدَ
آمَى : صدّق حقيقة أوحاها الله من هَيْمِن
بارك الله، سبّحه من بَرِخ
بَسَأَ بالأمر : تهاون، من بْسُ : احتقر
ثَخَّم : جعل له حدا من ثْحِم
تَرْجَم من تَرْجِم
تَرِصَ الميزان قوّمه من تْرِصْ : قَوَّمَ
أَتْقَى ه : أَحْكَمَهُ من أَتْقِن : رَتَّب

ثَبَّ : جَلَسَ متمكنا من يَتِبُ : جَلَسَ

ولاشك أن الذين روجوا هذه الأفعال التي لها ما يقابلها في اللغة العربية هم المستعربة الجدد، من لم تستحكم مِرَّتهم في العربية كما يقول وافي في كتابه «فقه اللغة».

لقد حاول النحاة أن يضبطوا المعرب والدخيل والمولد والمصنوع، إلخ. جاء في «المزهر» أن المولد هو ما أحدثه المولّدون، وأن الفرق بينه وبين المصنوع هو أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربيّ فصيح. ومن المولد الحُسبان بمعنى السِّهام الصغار والخُمّ، إلخ. وقد ميّل التبريزي في «تهذيب الإصلاح» بين تعريب وتوليد كلمة طَنْز.

وهذا يبين أنهم كانوا لايميزون دائما بين المعرب أو الدخيل والمولد. أما صاحب «القاموس» فيجزم أن بُرجاس مولدة وهي فارسية بمعنى هدف، وتعريبها لاتشوبه شائبة. وجاء في ذيل «الفصيح» للمُوَفَّق البغدادي أن كابوس مولدة، وهي كلمة آرامية Koboûcho من kbach بمعنى داس وضغط. وقالوا في ستّي التي هي اختزال لسيدتي إنها مولدة، وإن ست لاتعرف إلا في العدد. ويقول الزجاجي في «أماليه». أما الفالوذج، فهو أعجمي ؛ والفالوذَق مولد مع أن الكلمتين من أصل واحد وهو فالودة بمعنى معصور. وصنف بعض اللغويين حوائج في المولد وتبغدد فلان حسب ابن سيدة مولد، وقالوا الكيمياء لفظة مولدة وهي من chimiya يونانية معربة.

وجاء عن ثعلب أن المولد هو كل مالحقه تغيير. وهذا لايقْصِر المولد على العربي الذي يلحقه التغيير في مستوى من المستويات، بل يشمل أيضا المعرب الذي غيَّر فيه الناس مثل الزُّمُرُّد بالدال المهملة وهو بالذال المعجمة والطَّيلسان وهو الطَّيْلسان والدِّهليز وهو الدِّهليز، وأدخلوا في التغيير الخطأ مثل ماء مالح محل مِلح وأَخُوهُ بِلَبَنِ أُمِّهِ محلَّ بِلِبان أُمِّهِ وهو الرضاع.

ولاحظوا أن الأعجمي يخالف العربي في اللفظ وقسموا المخالفة قسمين : مخالفة في البناء ومخالفة في الحروف. فما خالف بالحروف، وضعوا الحرف العربي محله ؛ وماخالف بالبناء، جعلوهُ على صيغة من صيغ العرب مثل بُوستان جعلوهُ بُستان لأن [سَح س] مقيد في النسق.

وتعرف عند فقهاء اللغة عجمة اللفظة بوجوه :

1) بالنقل.

2) بالخروج عن أوزان الأسماء العربية مثل إبْرَيْسَم.

3) بالابتداء بنون بعدها راء مثل نَرْجس.

4) بالانتهاء بزاي قبلها دال مثل مهندز.

5) باجتماع الصاد والجيم مثل الصولجان.

6) باجتماع الجيم والقاف مثل منجنيق.

7) بكون اللفظ رباعيا أو خماسيا عاريا من حروف الذلاقة.

8) باجتماع الطاء والجيم مثل طاجن.

9) بسبق اللام للشين وجاء هذا عند ابن سيدة في «المحكم».

وتهمّ كل هذه القيود التأليف، أي تكوين الجذور. ولقد أثار سيبويه في «كتاب»ـه مشكلة الصيغ، ولكنه تعرض لها واصفا ومحصيا. وجمع ماتحصل عند سيبويه من صيغ مرفوضة ابنُ خالويه في كتابه «ليس في كلام العرب» دون أن يحيط بالمشكل.

لقد جاء عند الخوارزمي في «مفاتيح العلوم» كلمات معربة ترتبط بعلوم مختلفة عربها مَن سليقته لم تُعطَّل مثل أَرِثْمَاطِيقِي ثَاوْلُوجيا جُومِيطْرِيا إِسْطَرْنُوميا سُولُوجِسْمُوس، إلخ.

وأقامت المجامع العربية بناء على ماتستسيغُه سليقة العربي مبادىء للتعريب. فمجمع القاهرة يبيح التعريب ويقيده بقيدين : قيد الضرورة وقيد مسايرة خصائص اللغة العربية.

وطلع علينا عبد الله العلايلي في «مقدمته لدرس لغة العرب» برأي طريف في التعريب. فهو يقول : «من أصعب البحوث ضبط التعريب حتى إن اللغويين القدماء انتهوا وما انتهت أبحاثهم فيه وخصه كثير منهم بالتأليف. وأنا أُخالف كل الجماعة السابقة في عمل التعريب وأرده ردا عنيفا وأعتقد بأن الأسباب التي أظهرت حاجة العرب في عصور مدنيتهم إلى الأخذ به، لم تكن سوى وقفة اللغويين والنحاة، هذه الوقفة المنكرة. ورأيي أن التعريب لايدخل إلا في نقل

الأعلام شريطة أن تحترم أبجدية العربية وأوزانها، وأن لانفكر كما فعل الشيخ طاهر الجزائري في كتاب «توجيه النظر في زيادة الحروف».

ويتميز هذا الرأي بدعوة صاحبه إلى احترام أبجدية اللغة العربية والوقوف عند صيغها. أما موقفه من التعريب، فيرتبط بالمحاولات التي قام بها في مجال المعجم وبالطريقة التي وضعها وترمي إلى تخصيص الصيغ. وما يلاحظ هو أن أعمال هذا الرجل لم تُثمر، لأنه أقامها على انطباعات ولم يُرسها على أسس مضبوطة.

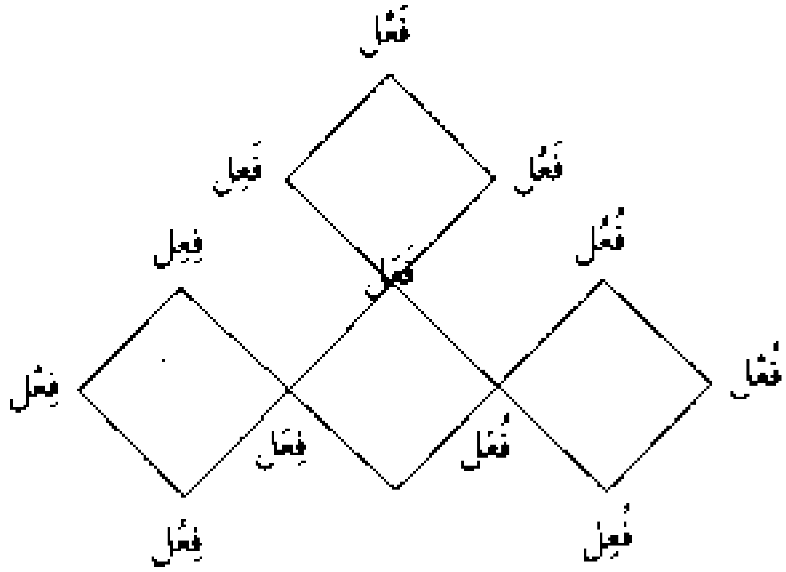
يحتاج التعريب إلى ضوابط تخرجه من المتاهة التي يوجد فيها وتقي اللغة العربية من المساوىء التي يمكن أن يجرفها معه. إن اللغة مثل كل الكيانات الكونية تخضع لقوانين ؛ فإذا حدث مايخلّ بهذه القوانين، حدثت فيها اضطرابات وتعرضت للتفكك.

إن ما أقمناه في إطار فرضية **انشطار الفتحة** يساهم في حل مشكلة التعريب، إذ النموذج الذي نتج عن هذه الفرضية، يولد كل الصيغ الممكنة في النسق المعربي، مما يجعلنا، أمام المعرب، قادرين على أن نقبل أو نرفض مايتثال علينا من شتى المصادر، وماتزخر به المعاجم. فبناء على النتائج التي توصلنا إليها انطلاقا من هذه الفرضية وما يرتبط بها من قواعد التأليف، تصبح كلمات مثل جِيُوديزية وتلفزيون وجِيُولوجيا وكذا جنق... غير مقبولة في لغة العرب. لأن بعضها يخرق مبدأ اللاتجانس وبعضها لايحترم قاعدة تعاقب الحركات القصيرة في اللغة العربية أو قواعد التأليف وكلها لاتنسجم مع البنية العربية.

لقد مكنتنا فرضية انشطار الفتحة وقاعدة إضمار التي صيغتها هي :

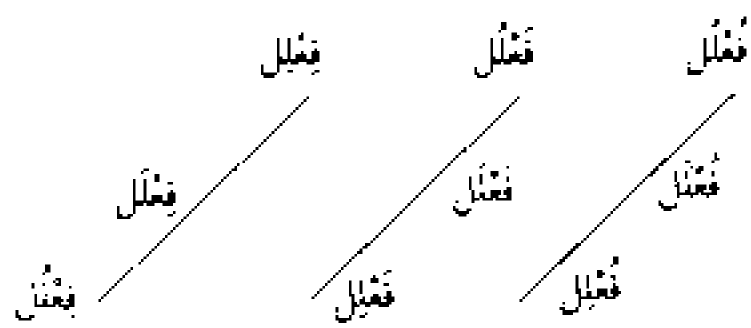
ح ← هـ / ح س — س ح

من إقامة أخاطيط تتمثل فيها كل الصيغ العربية الممكنة. فأُخطوط الثلاثي يفرغ أبنية الثلاثي من «فَعَل» التي تنتجها انطلاقا من الفرضية، قواعد عروضية. ويمثل هذا الأخطوط الشكل التالي :



ويضم هذا الأخطوط صيغ الثلاثي المنتجة وغير المنتجة أو المحدودة الإنتاج. فَعُل وفِعِل غير منتجتين في الأسماء لكونهما تخرقان مبدأ اللاتجانس وفِعِل وفُعُل في مستوى المفرد المجرد قليلاً الإنتاج لخرقهما مبدأ اللاتماثل.

وتمكننا نفس الوسائل من إقامة أخطوط الرباعي والخماسي، إلخ. ونكتفي ببناء مانحتاج إليه من أخطوط الرباعي في دراستنا للاقتراض وهو الجزء الذي يبدأ بسبب خفيف ويسعفنا في معالجة الرصيد الذي نمثل به. ويصور هذا الجزء الشكل التالي الذي يفرع «فَعْلَل» الناتجة عن قاعدة إضمار وقواعد أخرى :

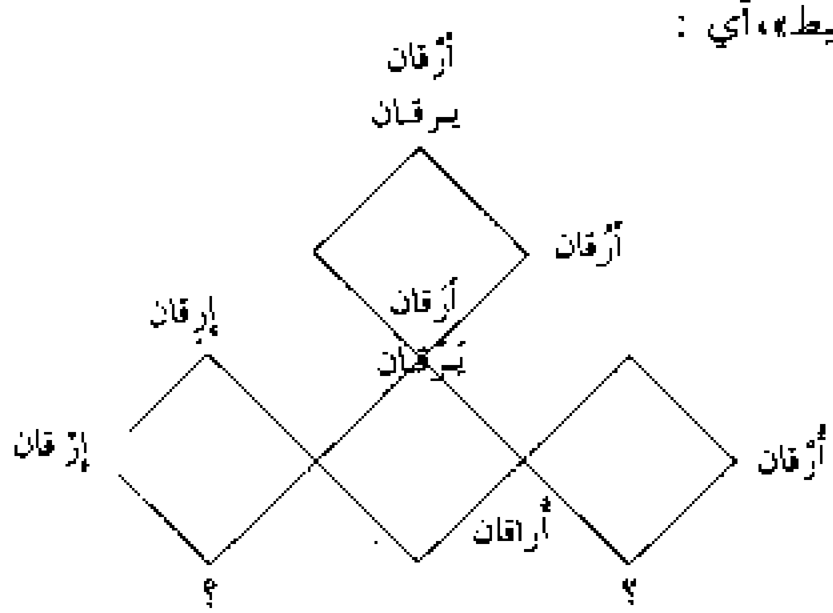


وتنطبق على صيغ هذا الشكل نفس القيود التي تتقيد بها صيغ الثلاثي.

لقد جعلتنا هذه الفرضية قادرين على ضبط عملية التعريب وعلى تحصين اللغة

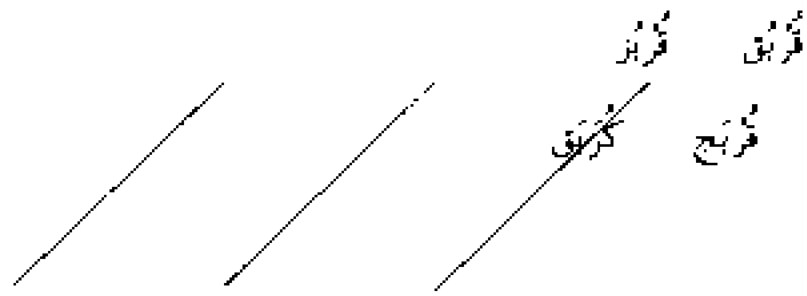
العربية من الفوضى التي أصبحت منتشرة فيها لضعف السليقة عند الواضعين لمعاجمها وعند الممارسين لها.

تقدم لنا نظرية انشطار الفتحة الإطار الذي يمكن للتعريب أن يقوم فيه. وتمنحنا الوسيلة التي تقدرنا على رفض مالايشاء مع النسق وعلى استغلال الإمكانات التي يسمح بها هذا النسق، والتي استغلها ذوو السليقة من قبل. فكلمة آرامية لايونانية كما يقول صاحب «المنجد»، وهي «yargono» بمعنى : اصفرار الوجه تصرف فيها المعرب حسب إمكانات النسق. فإنني بها على الصور التالية كما يوجد ذلك في «القاموس المحيط»، أي :

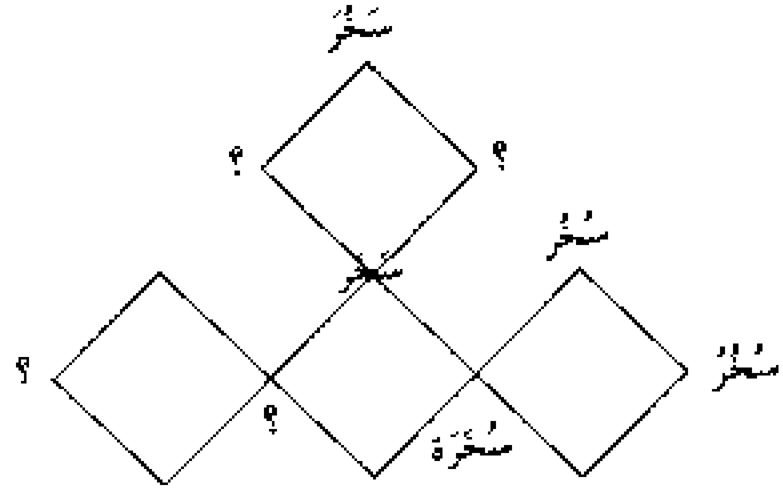


لانجد «إرُقان» و«أُرِقان»، لأنهما تخرقان مبدأ اللاتجانس. ونستبعد إرِقان رغم وجودها عند صاحب «المحيط» وعند غيره، لأنها جاءت على صيغة غير منتجة لخرقها مبدأ اللاتماثل.

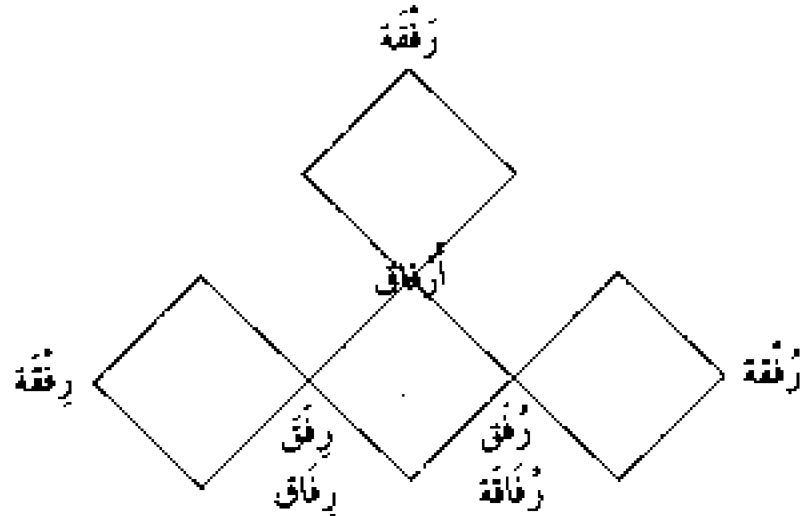
ومايحدث في يرقان نلاحظه مثله في تعريب كربه بمعنى حانوت. ويعكسه الشكل التالي :



ويمكن هذا الشكل من إنتاج الصيغ الأخرى الممكنة نسقيا. وليس هذا مقصورا على المعرّب. بل هو مايسمح به النسق ويبيحه. كما يظهر من خلال الأمثلة التالية. ففي المصادر نجد مثلا :



وفي باب الجموع نجد :



وهكذا نرى أن فرضية انشطار الفتحة والقيود المرافقة لها تمكن من التحكم في الاقتراض كما تمكن من ضبط المعاجم وتشذيب كتب اللغة بعامة، وتطلع دارسي اللغة العربية على إمكانات النسق.

المراجع

ابن خالويه، (الحسين بن أحمد)، **كتاب ليس**، تح.أحمد عبد الغفور غطار، مكة المكرمة (1979).

ابن السراج، (أبو بكر محمد بن سهل)، **الأصول في النحو**، عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة (1985).

الجوالقي، (أبو منصور)، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، دمشق، دار القلم (1990).

الخفاجي، (شهاب الدين)، **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**، القاهرة، مطبعة السعادة (1907).

الخوارزمي، (محمد بن أحمد بن يوسف)، **مفاتيح العلوم**، القاهرة، مطبعة الكليات الأزهرية (1981)

سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، **الكتاب**، تح.عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي (1988).

السيوطي، (جلال الدين)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، القاهرة، دار الفكر، بدون تاريخ.

العلايلي، (عبد الله)، **مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد**، المطبعة العصرية (1938)

نخلة (رفايل)، **غرائب اللغة العربية**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية (1960).

Broñdal (V.), *Substrat et emprunt en Roman et en Germanique*, Copenhague et Bucarest (1948).

Brunot (Ferdinand), *Les mots témoins de l'histoire*.

Deroy (Louis), *L'Emprunt linguistique*, Les Belles-lettres, Paris, 1980.

Guiraud (Pierre), *Les mots étrangers*, PUF, coll. Que sais-je ? N° 1166 (1965).

Nyrop (Kristofer) *Linguistique et histoire des mœurs*, tr Philippot, Paris (1934).

Montaigne (Michel), *Essais* (1 - 26) voir *Emprunt linguistique*, p. 137.

Pisani (Vittori), voir *Emprunt linguistique*, p. 18.

الضمير في اللغة العربية
«هو» نموذجا

محمد ضامر
كلية الآداب ــ اكادير

نهتم في هذه الورقة بالصور الضميرية المستقلة وخاصة الصورة «هو» ومقارنتها بما يقابلها من الصور المربوطة من جهة، ومن جهة أخرى مقارنتها بصور مماثلة من اللغة العربية المغربية، ننظم هذه الورقة على النحو التالي :

نهتم في الفقرة الأولى بدراسة الصور المستقلة للضمير «هو» في أمثلة من نحو :

(1) أ ــ جاء هو
ب ــ انه جاء
ج ــ جاء

(2) أ ــ هو جالبارح
ب ــ جالبارح

نسمي هذا الضمير، بعد الأستاذ الفاسي الفهري، بضمير الشخص لأن له من الخصائص الصُّرفية مايجعله عبارة محيلة.

نعالج في الفقرة الثانية تنوعات هذا الضمير من خلال جملة من المعطيات نركز على أهمها :

(3) كنا نحن الوارثين.

(4) أ ــ زيد هو القائم
ب ــ كان زيد هو القائمَ.
ج ــ كان زيد هو القائمُ.

(5) دريس هو الظالم.

وقد أطلق القدماء على هذا النمط من الضمائر مجموعة من الأسماء أخص منها ضمير الفصل أو ضمير العماد، ويسميه الأستاذ الفاسي الفهري بضمير الرابطة.

نرصد في الفقرة الأخيرة خصائص ما أسماه القدماء بضمير الشأن، وذلك من خلال المعطيات التالية :

(6) أ ـــ هو الكلام لاينتهي

ب ـــ انه الكلام لاينتهي

(7) أ ـــ هي السماء لاتمطر ذهبا.

ب ـــ إنها السماء لاتمطر ذهبا.

(8) هو في الحقيقة تعطلت شويا.

وهذا الضمير بخلاف الصور الضميرية السابقة لايطابق الاسم بعده في العدد، فهو دائم الافراد، ويسمى في الأدبيات الحديثة بالضمير المبهم (Pleonastic).

ونشير في بداية هذه الورقة إلى أن هذا العرض هو بداية لعمل شامل حول الضمائر في اللغة العربية واللغة العربية المغربية، وسنكتفي هنا بإبداء بعض الملاحظات العامة حول تصرف الضمير المنفصل «هو» من خلال مجموعة من التراكيب. كما نشير إلى أننا قد استفدنا من مجموعة من الأعمال التي قام بها أستاذنا د.عبد القادر الفاسي الفهري في هذا الموضوع وخاصة الفاسي (1988 ج) و (1989) و (1992) و (1993).

1 ـــ ضمير الشخص :

يأخذ الضمير «هو» في الأمثلة (9) و (10) سمات الجنس والعدد والشخص :

(9) هو جاء متكرا.

(10) هو جا لبارح.

وقد عالج النحاة القدماء هذا النمط من التراكيب من زاويتين :

ترى المدرسة البصرية أن الضمير في (9) مبتدأ لاغير.

تعد المدرسة الكوفية الضمير في (9) فاعلا لنفس الفعل الموجود في البنية.

وبصرف النظر عن كون الضمير فاعلا أو مبتدأ، فإنه في كلا التحليلين عبارة محيلة، أي له سمات الجنس والشخص والعدد. فالفاعل في (9) و (10) جاء قبل الفعل، ولم يأت في صورة مبأرة أو قوية. ويمكن أن نلاحظ أن الضمير لايمكن أن يأخذ موقعا بعد الفعل كما في :

(11) *جاء هو متنكرا.

(12) *جا هو لبارح

وعلى الرغم من أن الضمير أتى في موقع معمول فيه عملا اعتياديا فإن التركيب لاحن، بخلاف (13) و (14) حيث الضمير مدمج في الفعل انسجاما مع فرضية الدمج المقترحة في الفاسي (1989) و (1993).

(13) جاء متنكرا.

(14) جا لبارح

فالفاعل في (9) و (10) تحقق صوتيا وفي (13) و (14) جاء في صورة ضمير فارغ (ضم)، كما يمكن لهذا الضمير الفاعل الفارغ أن يحقق في صورة معجمية مستقلة كما في (15) و (16) :

(15) جاء زيد متنكرا

(16) جا خالد لبارح

وإذا استثنينا رتبة المكونات داخل الجملة فإن الضمير في اللغتين العربية والمغربية له نفس الخصائص التركيبية، ويتجلى ذلك أيضا عندما يكون الضمير مَعمولا فيه معجميا مع استعمال الصورة المربوطة غير المرفوعة، ففي هذه الحالة يقع الدمج :

(17) إنه جاء متنكرا.

(18) راه جا لبارح.

إن الضمير لايمكن أن يظهر في صورة مستقلة فلا نقول :

(19) أ *ـ إن هو جاء متنكرا.

ب *ـ إن إياه جاء متنكرا.

(20)*را هو جا لبارح.

2 ـــ الضمير الرابطة

يسمي القدماء هذا النوع من الضمائر بضمير الفصل أو العماد. ويحدد ابن يعيش بعض خصائص هذا الضمير في قوله : «ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه»(1).

وضمير الفصل عند عباس حسن لايتحقق إلا بالشروط التالية :

1) «أن يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة

2) أن يكون مطابقا للإسم السابق في المعنى، وفي التكلم، والخطاب والغيبة، وفي الأفراد، والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث».

«(...) ويشترط في الإسم الذي قبله :

1) أن يكون معرفة.

2) وأن يكون المبتدأ أو ما أصله المبتدأ.

(...) ويشترط في الإسم الذي بعده :

1) أن يكون خبراً لمُبتدإ، أو ما أصله مبتدأ.

2) أن يكون معرفة أو ما يقاربها في التعريف».(2)

نخرج من هذين النصين بخاصيتين رئيسيتين لضمير الفصل، الأولى التطابق مع الإسم السابق في جميع السمات، والثانية خاصية التعريف في الاسم السابق واللاحق. فهل تنطبق هذه السمات على المعطيات التالية :

(21) زيد هو الخاسر

(22) كان زيد هو الخاسر

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 3، ص 109.

(2) عباس حسن، ص 245، 246.

(23) دريس هو الظالم. (مغربية)

وإذا اكتفينا بهذه الطبقة من المعطيات فإننا نجد أن السمات أعلاه. واردة في وصف هذه المعطيات. فهناك تطابق تام بين الضمير والإسم الذي قبله من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإسم الذي يوجد قبل وبعد الضمير معرفة.

لنتفحص الآن طبقة ثانية من المعطيات :

(24) كنت أنت المخلص

(25) إنك أنت علام الغيوب

(26) أنت هو المخلصُ

(27) أنت أنت الفاضلُ.

(28) ؟؟ نت نت الظالم.

(29) نت هو الظالم.

(30) راك نت الظالم.

فبغض النظر عن البنيتين (26) و (29) حيث لايطابق الضمير الرابطة الصورة المستقلة في الشخص، فإنه يبدو أن جميع هذه المعطيات تحترم خاصية التطابق. فصاحب المغني يفترض أن البنى من قبيل (25) و (27) تحتمل قراءة الفصل والابتداء والتوكيد وبعبارة، فإن الضمير المنفصل «أنت» في هذه البنى يكون رابطة أو مبتدأ أو ضميرا مؤكدا للإسم السابق. وإذا كانت (28) تبدو بعيدة عن المقبولية في العربية المغربية فإن مثيلتها في العربية المعيار (27) تبدو أكثر مقبولية في قراءة التوكيد. فالصورة المنفصلة في (27) لاتؤول على الفصل، وإنما هي توكيد للصورة المنفصلة السابقة لها. ويمكن أن نأتي بالضمير الرابطة كما في (31) :

(31) أنت أنت هو الفاضل.

وبهذا يمكن أن نعتبر الصورة المنفصلة في (24) و (25) و (30) توكيدا وليست رابطة، وبالتالي تحتمل دخول الضمير الرابطة كما في :

(32) كنت أنت هو المخلص

(33) إنك أنت هو علام الغيوب.

(34) راك انت هو الظالم.

وهكذا نستنتج أن الصورة المستقلة «أنت» لاتكون رابطة، وتفيد فقط التوكيد، أما الرابطة فتبقى هي الصورة المستقلة «هو»، ويعني هذا من جهة ثانية أن التطابق بين الضمير والإسم السابق لايكون في الشخص وإنما يكون فقط في الجنس والعدد، بخلاف ماجاء على لسان عباس حسن والقدماء. فالضمير «هو» يُظهر سمة الشخص الثالث المجرد. ولهذا، تفترض ڤيني (1994) أن هذه الصورة عبارة حدية (D. expresssion)، فليس لها إسم إعرابي، والسمات التطابقية تنعكس صراحة على كل من الفاعل والمحمول كما في (37) :

(35) أ ــ أنا هو المسؤول

ب ــ أنا هو لمضلوم (العربية المغربية)

ج ــ مريم هي الكاتبة.

د ــ حفيظة هي الطبيبة (العربية المغربية)

وتفترض ڤيني أن الرابطة (هو) تعد وسما محموليا (Predicate marquer) يظهر في مقدمة إسقاطات م حد / م مص. كما تفترض أن هذا الوسم رأس حدي (D - head) يمثل مجموعة من السمات الإسمية التي لاتحتمل أي تأويل دلالي.[3]

نعود الآن إلى طبقة أخرى من المعطيات التي تتضمن ناسخا أو مصدريا ونمثل لذي ب (38) و (39) :

(36) أ ــ كان زيد هو الظالمُ

ب ــ كان دريس هو لكسول

(37) أ ــ ان زيدا هو الظالم

ب ــ راه دريس هو لكسول

فالرابطة «هو» ضرورية عندما يكون المحمول مركبا حديا، وحذف هذه الصورة يؤدي إلى لحن هذه الجمل.

المبهــم

يأتي المبهم، ضمير الشأن أو القصة أو المجهول كما في الأدبيات التقليدية، إما في صورة مستقلة أو مربوطة

(3) ڤيني (1994)، ص 15.

(38) هو الزمان غدار

(39) هي السماء لاتمطر ذهبا.

(40) إنه من غير المعقول التفكير في ذلك.

(41) راه جا دريس.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات أن الضمير المبهم يطابق الإسم الذي بعده في العدد والجنس والشخص. وإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة فإننا سننتظر جملا من قبيل :

(42) أ ـــ*إنهم خرج الأطفال.
ب ـــ*إنه خرج الأطفال

(43) أ ـــ*إنهن خرجت البنات
ب ـــ*إنه خرجت البنات

(44) أ ـــ*راهم جا لولاد
ب ـــ*راهم جاو لولاد.

فهذه الأمثلة تبين أن التطابق التام بين المبهم والإسم الذي بعده غير ممكن. فالمثال (44أ) لاحن لوجود تطابق في العدد بين المبهم والإسم. في حين أن (44 ب) سليمة لعدم وجود هذا التطابق. و (45 أ) لاحنة لنفس السبب، أما (45 ب) فسليمة على الرغم من عدم تطابق المبهم والإسم في العدد والجنس[4]. أما لحن (46 أ) فلا يعود إلى تطابق المبهم مع الإسم ولكن يرجع إلى كون اللغة العربية المغربية يوجد بها تطابق غني بين الفعل والإسم بعده، وهذا بعكس اللغة العربية التي يوجد بها تطابق فقير. فالمثال (47) سليم في العربية المعيار، ومقابلهُ في المغربية لاحن.

(45) أ ـــ جاء الأولاد
ب ـــ*جا لولاد

كما يمكن أن لايطابق الضمير المبهمُ الاسمَ في المغربية

---

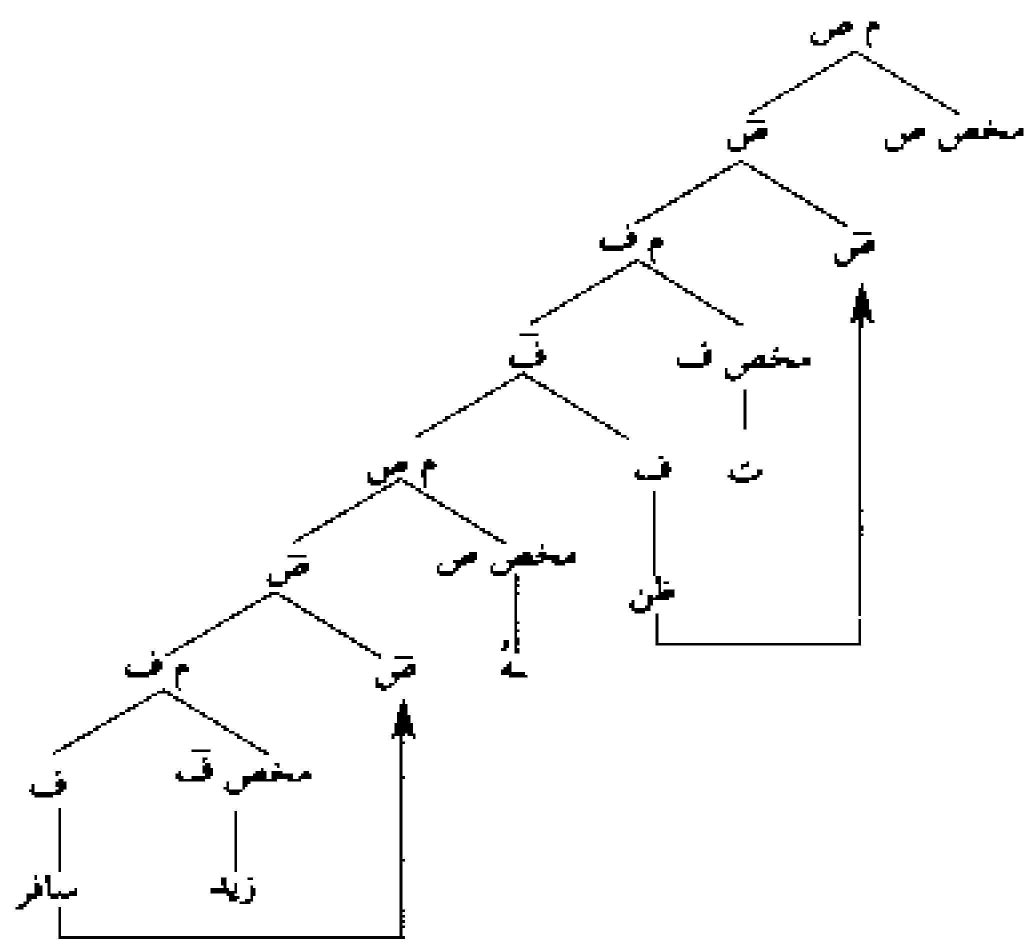
(4) هناك معطيات يكون فيها التطابق في الجنس نحو : ﴿إنها لاتعمى الأبصار﴾.

(46) راه جاو لولاد

وهذا يدعونا إلى إعادة النظر في المثال (46 ب)، فهذا الأخير أقرب إلى تأويل التبئير منه إلى تأويل المبهم. في حين (48) لايحتمل إلا قراءة المبهم. وهذا يعني أن الضمير المبهم لايأتي جمعا سواء في اللغة العربية أو في اللغة المغربية. والمبهمات تأخذ صوراً مختلفة بحسب السياق. فقد تأخذ الصورة القوية للضمير كما في (40) و (41)، أوصورة لاصقة ضميرية كما في (42) و (43) و (44 ب) و(45 ب) و(48)، أو ضميرا فارغا كما في (59) يبدو أن الجو غير مناسب. ويفترض الأستاذ الفاسي الفهري أن المبهم لايظهر في موقع مرسوم محوريا وهذا الموقع هو موقع مخصص الصرفية. وللتوضيح نأخذ البنية ع (50) للجملة (49)[5]:

(47) ظننته سافر زيد

(48)



(5) الفاسي الفهري (1988 ج) ص 19.

فكل فعل في هذه البنية يصعد إلى ص ليأخذ الزمن وتط مفرزاً بذلك رتبة ف فا (مف). واللاصقة الضميرية تدمج في ف بواسطة قاعدة أنقل رأساً ــ إلى ــ رأس. وبسند الزمن وتط اعراب الرفع إلى الفاعل المحوري زيد.

خـاتـمــة :

حاولنا من خلال هذه الصفحات إبراز بعض خصائص الضمير «هو» في اللغة العربية واللغة المغربية، وتبين لنا أن الضمير يتصرف بحسب السياق الذي يوجد فيه. فهو مرة مبهم ومرة رابطة ومرة أخرى يكون للشخص. وأهم السمات التي تدخل في تمييز هذه الصورة الضميرية نجد عنصر التطابق الذي يحدد بشكل كبير خصائص هذه الطبقة.

المراجـــع :

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، **مغني اللبيب**، القاهرة، بدون تاريخ.

ابن يعيش، أبو البقاء، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت بدون تاريخ.

حسن عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1985 أ) **اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية**، توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1990) **البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، «ضمير الغائب في المجال المقارن»، **ندوة تكريم الأستاذ السغروشني**، كلية الآداب بالرباط.

Fassi Fehri, A (1988 c), «On Pleonastics in Arabic», in Jochen Pleins, *La Linguistique au Maghreb,* Oukad Publishers, Rabat.

Fassi Fehri, A. (1993), *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words,* Studies in Natural language and Linguistic Theory, V 29, Kluwen Academic Publishers Vinet, M.T (to appear) «Copular Predication and Checking of Inflectional Features».

التخصيص وشروط التضايف

المصطفى حسوني
كلية الآداب ـــ أكادير

مقـــدمـــة

نتناول في هذا المقال، في إطار مقارن، دراسة ظاهرة الإضافة في اللغتين العربية والإنجليزية. ونقتصر في هذا العمل على معالجة حضور سمة التعريف في المركب الاسمي باعتبار أن تسلسل إسمين داخل هذا المركب يؤدي إلى حضور التعريف في اللغتين. كما سنحاول تحديد الحيز الزمني الذي يقع فيه الحدث المتضمن في المركب الإضافي وذلك من خلال مقارنة هذه البنى بتراكيب أخرى تتكون من إسمين.

قسمنا فقرات هذا المقال إلى ثلاث فقرات أساسية. تتضمن الأولى فقرتين فرعيتين، نخصص الأولى لطرق معالجة الدراسات البنيوية المقارنة للظواهر اللغوية، والثانية للوقوف على الإرهاصات التوليدية الأولى في المجال المقارن. ونخصص الفقرة الأساسية الثانية للتعريف بظاهرة الإضافة، والوقوف على أنواعها، والحديث عن إعراب الجر المخصص لها. أما الفقرة الثالثة، فتتضمن بدورها ثلاث فقرات فرعية، نعالج في الأولى مقارنة تراكيب يضاف فيها الإسم إلى إسم آخر بتراكيب يضاف فيها المصدر إلى الإسم، ونخصص الفقرة الفرعية الثانية لمقارنة التراكيب الإضافية بين اللغتين العربية والانجليزية، أما الفقرة الثالثة فتخصص للحديث عن الحيز الزمني في مثل هذه التراكيب.

1 ـــ المقارنة ومشكل التنميط

1.1 ـــ الدراسات البنيوية ومشكل التنميط :

يقصد بالنمطية أساسا، تحديد السمة المطردة بالنسبة لكل لغة بصرف النظر

عن الاعتبارات الجينية التي تجمع بين مجموعة من اللغات. وقد كان الهدف الأول من الدراسات النمطية هو تصنيف اللغات الطبيعية بالنظر إلى خصائصها البنيوية. ومشروع كهذا يقتضي بداهة أن تكون، أولا : بنيات لغات قابلة للمقارنة، بمعنى أن توجد خصائص كلية تشكل أساس المقارنة، وأن توجد ثانيا : مجموعة من الخصائص قابلة للتغيير ويؤدي وجودها المطرد في أنسقة مختلفة إلى تحديد النمط.

ولقد اهتمت الدراسات اللسانية بمشكل التنميط وخاصة مع الاخوين (Schlegel) ومحاولات (Humboldt) ثم الفلاسفة والمقارنين الألمان. ونجد في نفس الاتجاه أصحاب المدرسة الكاليفورنية نذكر من بينهم كَرينبرج (Greenberg) وكامري (Camrie)، وهاوكنز (Hawkins)، وكينان (Keenan)، وباحثين آخرين اجتمعوا حول (Seiler) بكولن ثم بموسكو ولينينكَراد. ومايجمع بين معظم هذه الدراسات وخاصة المدرسة الكاليفورنية اعتمادها أعمال كَرينبرج لأنه سعى إلى البحث في العلاقات التي تجمع بين مجموعة من اللغات، فعبر عن هذه العلاقات في شكل كليات اقتضاء Universaux d'implications تأخذ الشكل التالي : «إذا كانت للغة الخاصية «أ» فسيكون لها الخاصية «ب». وبهذا فقد غدى كرينبرج (Greenberg) الدراسات التركيبية في المجال المقارن بمنهجية تحليلية قام (Jakobson) بتطبيقها للمرة الأولى في الدراسات الصواتية. وتعود أهمية أعمال كرينبرج إلى مايلي :

1) اكتشاف وجود علاقات بين القيم المسندة لمختلف وسائط النمطية الرتبية.

2) البحث بكيفية منتظمة عن عزل علاقات التبعية وعلاقات الاستقلالية بين الظواهر المتغيرة.

ونجد أن بعض الدراسات النمطية لاتبحث إلا عن التشابهات التي تجمع بين اللغات أو تفرق بينها على أساس الانتماء لنفس الأصل. فتتم، مثلا، المقارنة بين اللغة العربية أو العبرية لأنهما ينتميان إلى نفس الأصل، أو بين اللغة الايبية والسواحلية باعتبارهما ينتميان لنفس الأصل الافريقي. إلا أن مثل هذه المعايير لاتصلح للبحث المقارن لأن اللغة، عبر تطورها، يمكن أن تفقد السمات البنيوية وتقحم نمطا جديدا، أو بالعكس اننا نجد مجموعة من اللغات تشترك في خصائص

متعددة خارج كل علاقة جينية.(1)

وقد أكدت بعض الدراسات اللسانية، في هذا المجال، ان اللغات المتقاربة من حيث الأصل لايمكن أن تساهم في تأسيس مفهوم الهند أوربية، مثلا، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص البنيوية النمطية. وهكذا نجد أن تروبتسكوي قد وضع ستة مقاييس لمعرفة اللغات الهند أوربية، إلا أن وجود لغات مثل تكلما (Takelma) التي تصنف على أنها هند أوربية لاتخضع لتلك المقاييس الموضوعة، ولذا يستنتج تروبستكوي في هذه الحالة بأن الأمر يتطلب خصائص متعددة وأكثر خصوصية وأن التصنيف، بصفة عامة، حسب الأصل لايؤدي إلى التصنيف النمطي، ولايمكن أن يصح العكس.

ونجد، بالإضافة إلى هذه الاتجاهات النمطية التي ظهرت في الغرب، بعض المحاولات العربية التي اهتمت بمشكل التنميط، تسعى من خلال المقارنة في إطار نظري جد مخصص إلى تحديد البنى المتشابهة والمختلفة مع لغات أخرى، وهو ما نجده في أعمال الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري. وسنعود للحديث عن ذكر بعض التفاصيل المتعلقة بمعالجة جوانب من اللغة العربية في هذا الإطار، بعد أن نتطرق لقصور الاتجاهات التي أشرنا إليها سابقا وخاصة المدرسة الكاليفورنية التي يؤخذ عنها أنها لاتعتمد على أي تحليل نظري في تنظيم بنيات اللغات المقصودة. والملاحظة الثانية وهي مرتبطة أساسا بالملاحظة الأولى تكمن في رفض كلّ أشكال التجريد وصفيا كان أو تفسيريا.

وهكذا، فللوصول إلى تعميمات متجانسة، فإن هذه الأبحاث النمطية ترفض التعامل مع كيانات لاتشكل معطيات مدركة، إلا أن واقع البحث في تفسير وضبط هذه المعطيات المدركة يلزمنا افتراض كيانات مجردة غير قابلة للملاحظة المباشرة. وتتمثل الملاحظة الثالثة والأخيرة في التخصيص الحر للكليات ذاتها، وهو مايؤدي، في هذا الإطار إلى كليات غير محددة نظريا بل محددة فقط بواسطة صيرورات استقرائية سواء تعلق الأمر بكليات تركيبية أو صرافية بكليات وظيفية أو خطابية. ويمكن أن نضيف إلى هذه النقائص التي تميزت بها هذه الدراسات

(1) روفري (1992) A. ROUVERET

أن أعمالها انصبت على ترتيب المكونات وتحديد وظائفها وذلك بالنظر إلى كل المقولات التي تشكل الترتيب الجملي في كل لغة دون الاهتمام ببعض القضايا الأساسية مثل[2] :

— وجود مقولات فعلية وإسمية في نفس الوقت.
— التمييز بين الجمل الفعلية، والجمل الإسمية، والجمل الرابطية.
— التناوب بين التطابق الغني، والتطابق الفقير.

ولقد بدأ الاهتمام بدراسة مثل هذه الحالات عند الانتقال من الاهتمام برتبة الكلمات ووظائفها، وترتيب العناصر المرئية إلى الاهتمام بالعناصر المجهرية التي لاتظهر إلا في إطار نظري جد محدد برزت معالمه في الثمانينات بعد ظهور مقولات وظيفية تحدد التوزيع البنيوي لمختلف المكونات داخل الجملة، الأمر الذي ساهم في حل المشاكل الرتيبة التي كانت تستعصي على الحل في الإطار النمطي التقليدي.

2.1 — الإرهاصات الأولى لمشكل التنميط في الدرس التوليدي :

يلاحظ أن النظرية التوليدية التحويلية لم تنشأ عن نظرية مقارنة، ولم تؤد إلى بناء نظرية من هذا القبيل. وقد كانت المقاربة بين مختلف الأنسقة التحويلية تكمن في المكون التحويلي، وذلك من خلال حضور أو غياب خاصية تحويلية أو من خلال عملية معينة في تطبيق القواعد لتحديد رتبها. وإذا كانت النظرية التوليدية تسعى إلى تخصيص الحدود التي تلتقي فيها اللغات أو تختلف لإبراز حضور خاصية في لغة ما وغيابها في لغة أخرى، فإنها تقوم بذلك من أجل توحيد البنى التحتية للغتين، ولذلك فدراسة عدد كبير من اللغات ماهو إلا طريقة لتقويم الفرضية التي تضبط القيود الصورية للنظرية اللسانية العامة كما جاء في كتاب المظاهر لتشومسكي (1965).

ويلاحظ في هذا الإطار حضور إطار نظري ونموذج تمثيلي جد متميز بالنظر إلى ماكان عليه مجال التنظير اللساني سابقا. إلا أن هذا الإطار النظري تميز بضعف في المجال المقارن بخلاف الدراسات النمطية البنيوية التي كانت تنسحب دراستها على مجموعة من اللغات من خلال المقارنة والوصول إلى تحديد النمط المطرد والبدائل

(2) ن. م.

التي تقابل هذا النمط الواحد، كما فعل كَرينبرج في تحديد الرتبة السائدة والرتبة البديلة من خلال كليات الاقتضاء. إلا أن مايلاحظ هنا هو غياب إطار نظري يشمل هذه الملاحظات لنكون بذلك أمام دراستين : الدراسة التوليدية، وتتميز بحضور نظري متميز، وغياب المجال المقارن الذي يساعد على تحديد النمط السائد. والثاني، الدراسات البنيوية التي عمدت إلى تحديد النمط دون الاعتماد على تحليل نظري مجرد.

وقد أصبحنا نتحدث عن برنامج مزدوج للنحو التوليدي في السنوات الاخيرة، وخاصة في الثمانينات إذ تشكل الوسائط التي تتحكم في مبادىء كلية بنية النظرية العامة، وتشكل المقارنة بين مختلف الأنسقة الشق الثاني من هذا البرنامج. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المسار الزمني للنحو التوليدي في مرحلتين، تمتد الأولى زمنيا من (1965) عند صدور كتاب «المظاهر» الذي أدى إلى تغيير هام بالنظر إلى الوضع الذي كانت عليه النظرية. أما المرحلة الزمنية الثانية فقد عرفت، في نفس الوقت، الاهتمام بالتنظير وبالمعطيات اللسانية في إطار مقارن. ومن المبادرات الأولى التي سجلت في هذا الإطار، صدور المقال Filters and control (1977)، فتطرق تشومسكي لقضايا تعالج لأول مرة في إطار مقارن، وقد صار على هذا النهج في الأعمال الموالية وخاصة سنة (1979) عند صدور Principles and Parameters. ولذلك يمكن تسجيل، في هذه المرحلة الزمنية، ظهور برنامج مزدوج يشكل جزؤه الأول مبادىء عامة تتحكم فيها مقاربات وسيطية، ويشكل الجزء الثاني مقاربة للمعطيات المعالجة في هذا الإطار.

2 ــ المركب الإضافي

1.2 ــ تعريف :

يعتبر باب التعريف من الأبواب الرئيسية، ليس في الدرس النحوي العربي فقط بل كذلك في الدرس النحوي الكلي. وتتبع هذه الحقيقة انطلاقا من أن الاسم الذي هو عماد الجملة، إسمية كانت أو فعلية، يتحقق إما مستغنيا عن سمة التعريف ومجردا منها، وإما مكتسبا لها. ولهذا الاكتساب شروط ينبغي ملاحظتها، وتحديد الضوابط التي تيسر هذا التحقيق، بل إن سمة التعريف قد تتحقق في الإسم منعزلا

عن كل سياق بواسطة أدوات مثل التنوين، والتعريف بالألف واللام، وأسماء الإشارة وغيرها. وتخضع هذه الأدوات لتوزيع يقتضي حضور قواعد معينة ترصد سمة التعريف أو غيابها، وهو ما سنحاول القيام به مع المركب الإضافي أوما يسمى بحالة البناء Construct state إذ يكتسب الإسمان المتعالقان، داخل هذا المركب، التعريف من بعضهما البعض، «لأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لايعرف بنفسه لأنه إن كان معرفة كان مستغنيا عن الإضافة».[3]

فالإضافة تتحقق، إذن، بين عنصرين يكون أحدهما معرفة ضرورة، ويكتسب أحدهما سمة التعريف من الاخر. ولذلك فهما وإن كانا ينتميان لنفس المقولة الإسمية، فهما يختلفان تعريفا وتنكيرا كما يختلفان معنى، ولذلك فعلاقة «التضايف بينهما إنما تقع بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر كما أن التفرقة تكون أيضا فيما كان كذلك، فلذلك لاتضيف إسما إلى إسم آخر مرادف له على حقيقته»[4] ولذلك فحاصل معنى هذين العنصرين يستخلص من علاقة التضايف التي تجمعهما وهو مايحدد على الشكل التالي.[5]

(1) ملكية : كتاب زيد

احتواء : اكتظاظ المدينة

مكان : ملك القفار

شكل ومادة : سبيكة ذهب

منفذ وضحية : قاتل السجين

وتوضح هذه الأمثلة أن هناك علاقة بين عنصرين إسميين يفصح العنصر الثاني فيهما عن إبهام العنصر الأول، ويمكن التعبير عن نفس المعنى بتوظيف نفس العناصر الموجودة داخل المركب الإسمي مع تغيير رتبة الإسمين :

(2) أ. الكتاب لزيد

ب. المدينة مكتظة

---

(3) شرح المفصل، ج. 3. ص 9.

(4) ن. م.، ن ص.

(5) عبد القادر الفاسي الفهري (1982)، ص 158.

جـ. القفار مملوكة

د. الذهب سبائك

هـ. السجين مقتول

ويلاحظ أن العنصرين الإسميين في المجموعة (2) يساهمان في التعبير عن نفس المعنى الوارد في المجموعة (1) مع اختلاف في طبيعة العلاقة التي تجمعهما. فإذا كانت العلاقة بين الإسمين في الأمثلة 1) تعبر، إجمالا، عن «وجود مالك»، فإنها في المجموعة الثانية تعبر عن «تحقيق الخبر». وتشكل العلاقة الأولى «علاقة إضافة»، بينما تشكل الثانية «علاقة إسناد». وهو ماستتعرف عليه في الفقرات الموالية.

2.2 ـ أنواع الإضافة :

وقفنا عند تعريف الإضافة في الفقرة السابقة بالتمييز بين نوعين من العلاقات تجمع كل واحدة منهما بين عنصرين إسميين. فتعبر الأولى عن الإضافة وذلك بإسناد إسم وإضافته إلى إسم آخر لايصح الفصل بينهما. بينما تعبر العلاقة الثانية عن علاقة إسناد لاغير، ويجوز الفصل بين المسند والمسند إليه، ولذلك كان «كل مايضاف يسند، وليس كل مايسند يضاف». والمقصود هنا بالاسناد والإضافة واتصال العنصر الأول بالثاني «اتصال لزوم»، وإنما كان كل مايضاف يسند لأن عدم تحقق هذا الاتصال لايعطي للعنصر الأول في المركب الاضافي المعنى المقصود، وذلك بإسناد العنصر الأول إلى الثاني في الاضافة، فمعنى «دار الرجل» بخلاف معنى «دار» وهي منعزلة، ولذلك أشار ابن منظور في تعريفه للمضاف «كل ماأضيف إلى شيء فقد أسند إليه»[6] وإنما كان كل مايسند لايضاف، لأن العنصر الأول في علاقة الإسناد يتحقق معناه حتى وإن ورد منفردا، بخلاف العلاقة الأولى، فتأتي بالعنصر الثاني للاخبار عن الذات المعروفة فتقول «زيد قائم»، فإنك لم تعرف الاسم وإنما أخبرت عنه، فكانت العلاقة بين الاسمين تفيد «تحقيق الاخبار» بينما كانت علاقة الاسناد في باب الإضافة تفيد «وجود مالك».

فالإسناد يجمع بين النوعين من العلاقات لأن العنصر الأول فيهما يحتاج إلى العنصر الثاني «وهما مالايغني واحد منهما عن الآخر، ولايجد المتكلم منه بدا»، فمن

(6) لسان العرب، ج 9، ص 21.

ذلك الإسم المبتدأ والمبني عليه».[7] فكل مسند، إذن، لايستغني عن المسند إليه كما يشير إلى ذلك سيبويه سواء تعلق الأمر باحتياج الإسم المبتدأ إلى الخبر أو باحتياج الفعل إلى إسم آخر إذ «لابد للفعل من الإسم كما لم يكن للإسم الأول بد من الاخر في الابتداء.[8]

إلا أن مايميز علاقة الإسناد في الاضافة، أن الأول قد يكتسب من الثاني التعريف والتأنيث والتذكير، وغيرها من الخصائص. بينما إسناد الفعل إلى الاسم لايكسبه خاصية واحدة من الخصائص، التي توجد في الاسم، لأنه ليس من باب الإضافة وإنما للاخبار عنه لاغير.[9]

وقد قيدنا معنى الإضافة بالملكية، لأن هذا هو الأصل «ويتعلق الأمر بتحديد وظيفة نحوية واحدة هي وظيفة الملكية».[10] وأن باقي الأشكال الأخرى متفرعة عنها، إذ تتعدد أنواع الإضافة بحسب الغرض المقصود منها، وذلك على الشكل التالي :

(3) أ. الإضافة المعنوية
ب. الإضافة اللفظية
جـ. الإضافة اللازمة
د. الإضافة المبهمة

فالأشكال المعروفة من هذه التصنيفات : الإضافة المعنوية، ويقصد بها تخصيص العنصر الأول في المركب الإضافي وإزالة إبهامه ويتم ذلك بالتعريف والتخصيص، والوصفية، والتبعيض. والتخصيص غير التعريف عند النحاة القدماء، فيمثلون على

---

(7) **الكتاب**، ج 1، ص 23.

(8) ن. م.

(9) يشير ابن منظور في تعريفه للإضافة إلى أن الفعل تجوز إضافته، وذلك إذا قلت «مررت بزيد» والباء هي واسطة هذه الاضافة، ولكنه شعر باستحالة ذلك، فأشار إلى أن «المرور» هو الذي أضيف إلى زيد وعلى هذا فلا إشكال في إضافة المصدر إلى غيره بل إن المصادر بخلاف أسماء الأعيان، قد تضاف لبعضهما البعض، فتقول «بقاء العصيان» و «صعوبة السؤال» و «قبول الغفران» وغيرها، شريطة أن لايكون لهما نفس المعنى فلا تقول «حبس منع».

(10) انظر الفاسي الفهري (1982)، ص 160.

الأول بما كان المضاف إليه معرفة «دار زيد»، وعلى الثاني بما كان فيه المضاف إليه نكرة «دار رجل». فهما يختلفان، عندهم، وإن كانت «الدار» تعرف وتخصص بأنها في الحالة الأولى «لزيد» وفي الثانية «لرجل»، وفي كلتا الحالتين فالمقصود هو تخصيص ذات الثالث والتعريف به. ومايجمع الصنفان عند القدماء هو إفادتهما لإضافة معنوية في مقابل الاضافة اللفظية وتتحقق في كل صفة، إسم فاعل كانت أو مفعولا أو صفة مشبهة، ولايستفاد منها تعريف ولاتخصيص لأنها، عندهم، في حكم الانفصال، لأن المضاف إليه ينفصل عن حكم الاعراب المخصص له، فيأخذ إعراب النصب عوض الجر اللازم للإضافة. ولما كان هذا النوع من الإضافة لايلزم الجر اكتسب حالة إعرابية أخرى وهي النصب ولم يكن مضافا حقيقة وإنما محمولا عليه.

وقد يكون تداخل إعراب الجر والنصب في المضاف إليه دليلا على ورودهما في سياقات واحدة أو متشابهة، كما سيكون دليلا على تحديد الحيز الزمني الذي يتحقق فيه الحدث المتضمن في المركب الإضافي مثل «قاتل السجين»، فوروده على الإضافة لايكون معه «السجين» إلا مجرورا ولايكون حدث القتل إلا في الماضي. وعند غياب الإضافة لايكون «السجين» إلا منصوبا وبالتالي فهو ينقطع عن الإضافة لفقدانه الجر ولن يتحقق حدث «القتل» إلا في الزمن الحاضر أو المستقبل كما سنرى في الفقرة (3.3).

ولذلك نعتقد أن التعارض بين الإضافة المعنوية واللفظية هو تعارض فقط بين حالتين متقاربتين يفسره تواردهما معا في نفس السياق الاعرابي ينتج عن هذا التعارض الدلالي المشار إليه سابقا. ويستبعد الفصل بينهما لأن تحقيق الإضافة بتقدير حرف في الإضافة المعنوية وارد في الإضافة اللفظية كذلك، وإن كان في الحالة الثانية يتحقق بتقدير حرف واحد وهو «اللام» وذلك في جميع أنواع الصفات التي تحقق علاقة الإضافة وذلك مثل :

(4) أ. هذا ضارب زيد

ب. هذا ضارب لزيد

(5) أ. هذا مروع القلب

ب. هذا مروع للقلب

(6) أ. هذا قليل الحيل

ب. هذا قليل للحيل.

فكل أنواع الصفات التي تتحقق فيها الاضافة في هذه الأمثلة يكون التقدير بحرف واحد وهو «اللام»، بخلاف الاضافة المعنوية التي تتحقق بواسطة مجموعة من الحروف مثل «من» و«في» و«اللام» وغيرها. فيختلف إقحام هذه الحروف من نحوي إلى آخر بحسب التقدير الذي تتطلبه الجملة، كما يتضح من تتبع الأمثلة التي أوردها النحاة في هذا الباب. وقد جعل ابن عقيل ضابطا لهذا الإقحام فيتعين، عنده، إقحام «من» إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف أو إقحام الحرف «في» إن كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف، فإن لم يتعين ذلك فالإضافة بمعنى «اللام» ويمثل لهذه الحالات بالأمثلة التالية على التوالي :(11)

(7) أ. خاتم ذهب

ب. خاتم من ذهب

(8) أ. ضرب زيد اليوم

ب. ضرب زيد في اليوم

(9) أ. هذه يد عمرو

ب. هذه يد لعمرو

أما الإضافة التبعيضية، فيتراوح موقعها بين الإضافة المعنوية واللفظية، عند القدماء، فهي إضافة محضة لأنها تتحقق إذا كان المضاف إليه نكرة، فتخصص المضاف وتكون من باب إضافة البعض إلى الكل، وإضافة الواحد إلى الجنس. ولذلك فلا غرابة أن تحقق بواسطة الحرف «من» كما في (7 ب) لأن الغرض من الإضافة هنا إزالة الإبهام و «المبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الالباس».(12) وتكون الإضافة التبعيضية كذلك من باب «الإضافة اللفظية» لأن الصفة فيها تحقق معنى التبعيض، وتكون واسطة الاضافة الحرف «من» كما كان في النوع الأول كذلك، ويتحقق بنفس المعاني وذلك بإضافة البعض إلى الكل والواحد إلى الجنس

---

(11) شرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 117.

(12) الأصول، ج 2، ص 32.

كما في (10 أ)، وإذا كانت الاضافة لغير هذا المعنى سقط المراد من الاضافة كما في (10 ب) :

(10) أ. عبدك خير العبيد

ب. عبدك أحسن الأحرار

فالعلاقة، إذن، بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية والمعنوية علاقة اتصاف ولزوم، وكأنّنا بصدد عنصر واحد كما كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، لأنه كما تخصص الصفة الموصوف وتكون أعم منه، يخصص المضاف إليه المضاف ويكون أعم منه كذلك. ولذلك، فسواء تعلق الأمر بالإضافة المعنوية أو اللفظية، فإن الأمر كما يقول ذ. الفاسي الفهري «يتعلق بتركيب واحد، وتعود الاختلافات الدلالية الممكن ملاحظتها إلى اعتبارات أخرى»[13]

أما عندما نتحدث عن الإضافة اللازمة، فإن الأمر لايتعلق بإضافة إسم إلى إسم آخر، وإنما بإضافة الظروف إلى الأسماء أو الجمل، وتصنف بحسب هذا الاتصال إلى مايلي :[14]

أ ـــ منها مايلزم الإضافة لفظا ومعنى.

ب ـــ منها مايلزم الإضافة معنى دون لفظ.

ج ـــ منها مايلزم الإضافة لفظا (ولايضاف إلا إلى المضمر)

ويتعلق الأمر في الحالة الأولى بظروف لاترد إلا وهي مضافة إلى غيرها، مثل «عند» و «لدى»، و «سوى» وغيرها. أما الثاني فهو يجرد عن الإضافة مثل «كل» و «بعض» فينوب التنوين مناب المضاف إليه كما هو الأمر مع أداة التعريف. ولذلك، فهو يلزم الإضافة معنى دون لفظ. وأما الثالث فقليل الاستعمال مثل «وحدك» و «دواليك». ويشترط في هذه الظروف ظروف زمن كانت أو مكان، ان تضاف إلى الجملة أو مايشبه ذلك. وهكذا تصنف الاضافة بحسب المقولات التي تضاف، في اللغة العربية، على الشكل التالي :

ـــ إضافة الإسم إلى إسم آخر

(13) انظر الفاسي الفهري، (1982)، ص 160.

(14) شرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 119.

ـــ إضافة الصفة إلى الإسم.
ـــ إضافة الظروف إلى الجملة أو مايشبهها.
ـــ إضافة المصدر إلى المصدر.
ـــ إضافة المصدر إلى الإسم.

وهذا الصنف الأخير هو مايطلق عليه في التصنيف (3) السابق بالإضافة المبهمة، لأنه لايستفاد منها تعريف شخص ولاتخصيص ذات، وهو ماستتعرف عليه في الفقرة (3.1).

3.2 ـــ إعـراب الجـر

نقدم في هذه الفقرة بعض ملامح التشابه التي تجمع بين النسقين الاعرابيين للغتين العربية والانجليزية وبصفة خاصة إعراب الجر، لأنه الاعراب الوارد في المركبات الاضافية. وتصح المقارنة بين اللغتين في التعامل مع إعراب الجر بالنظر إلى أن إسناد الجر في الانجليزية، في مقابل إسناد الرفع والنصب، مازال يحتفظ بالخصائص التي ظهرت في الأصل اللاتيني. وهكذا، يسند هذا الاعراب بواسطة العلامة (x' s) التي تظهر في المركب الأسمي كما يظهر من (11.أ) في مقابل (11.ب) حيث يظهر إسناد الرفع والنصب بدون علامة صريحة :

(11) أ. The butter's coat was too big
ب. The butter's attacked the robber
جـ. John attaked the robber

سنتحدث عن تفاصيل إسناد الجر في اللغة الإنجليزية لاحقا، وعن الخلافات الواردة في هذا الصدد. وأما الآن، فنريد التنبيه فقط إلى أن إسناد هذه الحالة يتم بحضور علامة معينة في مقابل إسناد حالة الرفع التي تتحقق باطراد عند ورود «م س» باعتباره موضوعا خارجيا في المثال (11 ج) ثم إسناد حالة النصب بنفس الاطراد عند ورود المركب الاسمي داخل المركب الفعلي في نفس المثال. ومايجمع بين هذه الحالات الاعرابية الثلاث في اللغة الانجليزية هو التعبير عن هذه المركبات الاسمية، بخلاف اللغة العربية، بواسطة ضمائر تحل في نفس المواقع التي تظهر فيها المركبات الاسمية Full lexical N P s كما يظهر من الأمثلة (12).

His coat was too big .أ (12)

He attacked him .ب

وهكذا، يحل ضمير الجر (His) في (12 أ) محل المركب الأسمي الذي يتحقق تحققا معجميا صريحا في المثال (11 أ). ويعكس الضميران في (12 ب) نفس العناصر المعجمية الصرفية التي تتحقق في المثال (11 جـ) بواسطة ضمير الرفع (He) وضمير النصب (him)، وهذا الأخير لايعبر فقط عن حالة النصب بل قد يرد محل المركب الأسمي الفاعل كما يظهر من المثال (13).

For him to attack hil would be surprising (13)

إلا أن تداخل ضمائر النصب وضمائر الرفع غير مطرد في اللغة الانجليزية ويقتصر على بعض الضمائر مثل ضمير الغائب (him)، ثم الضمير المبهم (it) الذي يأخذ نفس التوزيع الاعرابي الوارد في (13). مايهمنا، في هذا السياق، هو احتفاظ اللغة الانجليزية باعراب الجر وبعلامة محددة بل إن اللغة الانجليزية بخلاف اللغة العربية، قد حافظت على هذا النمط الاعرابي باحتفاظها بضمائر الجر الشيء الذي لايحصر في اللغة العربية كما يظهر من الجدول (14)(*)

(Nominative) الرفع	(Accusative) النصب	(Genetive) الجر
+ Lexical N P S		
The man	The man	The man's
The good man	The good man	The good man's
+ Pronominal N P S		
1.sg - I	me	my
2.sg. you	you	your
3 sg - he	him	his
3 sg fem - she	her	her
3 sg fem- it	it	its
1. pl - we	us	our
2. pl - you	you	your
3. pl - they	Them	Their

(*) انظر هيكمان (1990) L.Haegeman

ما يلاحظ هنا هو التحقيق الصرفي لحالة الجر في مقابل التحقيق المجرد لحالتي النصب والرفع، فتشترك اللغة العربية مع الإنجليزية في إسناد حالة الجر إذ يتحقق في اللغتين صرفيا، بينما تختلف اللغة الإنجليزية عن العربية، في إثبات الأولى لضمائر الجر لتكون بذلك أكثر تجسيدا في الحفاظ على هذه الحالة الاعرابية.

3 ــ خصائص المركب الاضافي

1.3 ــ تشابهات

أشرنا في الفقرة الأولى إلى المقولات التي يمكن أن تضاف إلى الإسم، فكان المصدر من بين هذه المقولات، وهو مايصنف باسم الإضافة المبهمة، لأن الغرض منها ليس تعريف الاسم أو تخصيصه وإنما للإشارة إلى الحيز الزمني العام الذي يقع فيه حدث ما، ولذلك كان المصدر يحمل بعض خصائص الفعل، والفرق بينهما أن هذا الأخير يتضمن زمنا خاصا ومحددا. وهكذا، تتعدد التشابهات التي يمكن استخلاصها من مقارنة خصائص الفعل والمصدر واردة، نذكر من بينها أن المصدر يتعدى كما يتعدى الفعل، وأن المفعول يتقدم على فاعل الفعل كما يتقدم المفعول على المصدر وأن الفعل يعمل دون أن يعتمد على كلام قبله كما أن المصدر كذلك، وغيرها من الخصائص التي تجمعهما.

وإذا كان المصدر يشترك مع الفعل، كما بينا، فهو يشترك مع الإسم في عدة خصائص من أهمها اشتراكهما في الاضافة بالمعنى الذي سنحدده لاحقا. ولذلك يتميز المصدر بما يتميز به الاسم العادي، فيرد المصدر في المواقع التي ترد فيها باقي الموضوعات، فيكون فاعلا أو مفعولا للحرف، فيأخذ المصدر في كل هذه الحالات إعرابا كما هو الشأن بالنسبة للأسماء المتمكنة في باب الاسمية. ولايتماثل المصدر مع الإسم بنيويا من حيث المواقع التي يظهران فيها، بل كذلك من حيث العلامات التي تتصل بالإسم، فيضاف المصدر في (15 أ) ويعرف في (16 أ) وينون في (17 أ) كما يضاف الاسم في (15 ب) ويعرف في (16 ب) وينون في (17 ب).

(15) أ. ضرب زيد عمرو

ب. دار زيد

(16) أ. عجبت من ضرب زيد بكرا

ب. عجبت من الدار الجميلة

(17) أ. عجبت من ضرب زيد بكرا

ب. مررت بدار.

فيلاحظ من هذه الأمثلة أن ماينطبق على الإسم العادي ينطبق على المصادر[15].

2.3 ـــ بنيـة الاضافـة

رأينا في الفقرة السابقة عدم إمكان توارد أداة التعريف والمضاف إليه، وكأن هناك توزيعا تكامليا بينهما. ولايظهر ذلك في اللغة العربية فقط، بل في الانجليزية كذلك كما يظهر من المقارنة التالية :

(18) دار الرجل

(19)* الدار الرجل

(20) قصف المدينة

(21)* القصف المدينة

(22) John's house

(23) John's the house

(24) The destruction of the city

(25) The city's destruction

*(26) The destruction the city

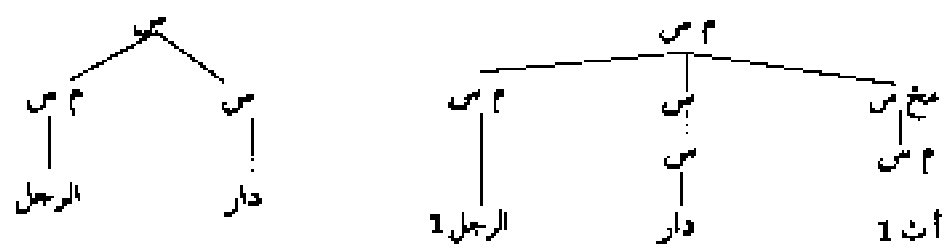
*(27) The city's the destruction

يختلف تأويل هذا التوزيع من نظرية لأخرى، فإذا كانت أداة التعريف بمثابة مخصص للإسم، فإن كل مايظهر معرفا للإسم يحتل هذا الموقع في هذه النظرية، ومن ثمة افتراض تحويلات تنقل الاسم في تراكيب مثل المركبات الاضافية، وهو مايصطلح عليه بنظرية المخصص. في مقابل ذلك نجد نظرية الفضلة التي لاتحتاج

(15) لقد تعرضنا لدراسة هذه التشابهات في إطار الندوة التكريمية للأستاذ إدريس السغروشني.

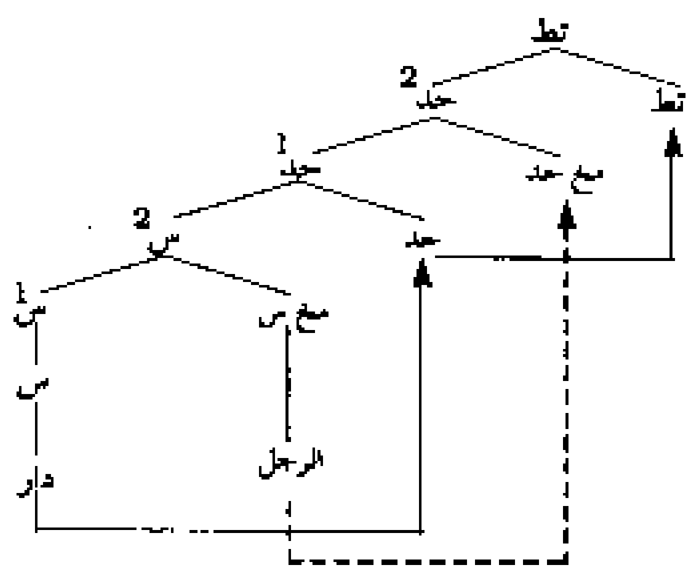
إلى تحويل إذ يسطح المضاف إليه في الموقع الذي يولد فيه كما يظهر من مقارنة (28 أ) في مقابل (28 ب) على الشكل التالي :

(28) أ - ب -



سوف لن ندخل في تفاصيل المقارنة بين النظريتين،[16] وما نريد التنبيه إليه أن افتراض الفضلة الذي تبناه ذ. الفاسي الفهري يخالف افتراض الحد (1990) على اعتبار أن هناك بنية عميقة، في الافتراض الأخير، تخالف الشكل الذي تظهر به في السطح، إلا أن هذا الاختلاف ليس إلا مظهريا بالنظر إلى طبيعة النظرية المتبناة، ويظهر أن الافتراض الأخير يشابه افتراض المخصص. إلا أن هذا التشابه بدوره ليس إلا مظهريا، لأن التحويل هنا لاينقل المضاف إليه من موقع المخصص إلى الموقع الذي يسطح فيه، وإنما ينقل (المضاف) إلى الحد بنفس الطريقة التي يتم بها نقل الفعل في الجملة، وأن مايميز بنية م س عن بنية الجملة هو وجود الحد في مقابل الزمن ثم ينتقل بعد ذلك هذا الرأس الاسمي إلى التطابق لأنه العنصر الوحيد الذي يجمع بين البنيتين كما يوضح ذلك التمثيل (29) الذي تقدم به ذ. الفاسي الفهري (1990) لتوضيح هذا التشابه :

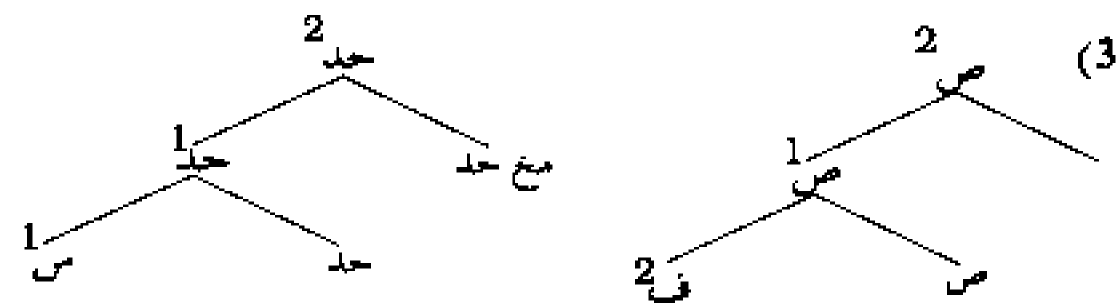
(29)



(16) انظر ذ. الفاسي الفهري (1982).

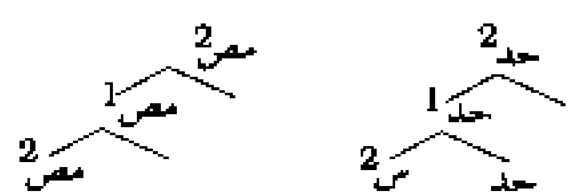
فيكون نقل الاسم إلى الحد ثم تط ويقابل هذا، نقل الفعل في الجملة المتصرفة، وخاصة نقله إلى الزمن لإسناد الإعراب، فيكون النقل في كلتا الحالتين داخل نفس الحيز الجملي من موقع داخلي إلى موقع داخلي آخر، وهو مايفسر التشابه بين بنية الجملة التي ترأسها الصرفة، وبنية المركب الإضافي الذي يرأسه الحد في اللغتين العربية والإنجليزية كما يظهر من المقارنة التالية :

(30)



فالتشابه، إذن بين بنية المركب الإسمي، وبنية الجملة يعكسه هذا التوازي بين بنية العناصر الوظيفية التي ترأسهما. ويصدق ذلك على اللغتين العربية والإنجليزية على حد سواء. ويظهر أن هذا التوازي ليس كليا بالنظر إلى أن بعض اللغات لاتقبل هذا النقل داخليا بل يكون النقل من موقع داخلي إلى موقع غير موضوع (A – position) مثل اللغة اليونانية التي لاتعكس التقابل بين الحد والصرفة، وإنما بين المركب الحدي والمصدري على الشكل التالي.

(31)



فيكون النقل المفترض في اللغة اليونانية نقل إلى موقع المصدري. ليكون مشابها للعناصر الاستفهامية، وهو موقع لايسند فيه إعراب الجر في هذه اللغة، لأن إسناد الجر لايكون إلا داخل نفس الاسقاط، بالإضافة إلى أن إسناده هناك لايتكرر بخلاف العربية أو الانجليزية كما يظهر من الأمثلة التالية :

(32) قراءة زيد للكتاب

(33) دار زيد

Chomsk'ys review of the book (34)

John's house (35)

The house of John (36)

ويبين هركوس (1987) اختلاف التحليل الذي تتطلبه معطيات اللغة الانجليزية واللغة اليونانية، بالنظر إلى أن إسناد الجرفي الأولى يكون داخل نفس الاسقاط، وكذلك بالنظر إلى غياب التوزيع التكاملي بين أداة التعريف والمضاف إليه في اللغة اليونانية بخلاف اللغة الانجليزية التي تعكس هذا الانسجام وكذلك اللغة العربية، كما يظهر من الأمثلة التالية :

(37) قصف العدو المدينة

(38)* القصف العدو المدينة

The city's destruction (39)

The city's the destruction *(40)

فهناك، كما يشير هروكس، ما يقابل التركيبين (38) و (40) في اليونانية إلا أنه سليم بالنظر إلى أن هذه اللغة لاترفض ورود الأداة في الاسمين المتضايفين بخلاف اللغتين العربية والانجليزية كما لاحظنا.

3.3 ــ الزمن

سبق أن رأينا في الفقرة (1.1) أن النحاة القدماء يميزون بين نوعين من الإضافات. الأولى حقيقية تتميز بإسناد حالة الجر إلى المضاف إليه، والثانية ينفصل فيها هذا العنصر عن إعراب الجر ويأخذ النصب، وتسمى بالإضافة المنقطعة لأن المضاف إليه انقطع عن إعراب الجر اللازم له.

ويترتب عن هذا التحليل التمييز بين الإضافة التي يجر فيها المضاف إليه (41) والاضافة التي يكون فيها المضاف إليه منصوبا (42). ويكون الحيز الزمني الذي يتحقق فيه النوع الأول هو الزمن الماضي بدليل قبوله لظرف الزمن أمس (43)، بينما النوع الثاني يتحقق في الزمن الحاضر أو المستقبل بدليل قبول هذا النوع لظرف الزمن «الآن» أو «غدا» (44) :

(41) هذا ضارب زيد

(42) هذا ضارب زيدا

(43) هذا ضارب زيد أمس

(44) هذا ضارب زيدا الآن أو غدا

فيظهر من التركيب (41) أنه يتحقق في الحيز الزمني «الماضي» بدليل قبول تأويله بالظرف الزمني «أمس». وهكذا تكون البنية (43) المقابل الحقيقي للجملة (45)، وليس (46) بطبيعة الحال :

(45) ضرب زيدا أمس

(46) يضرب زيدا أمس

لكي تصح المقارنة سنعيد ذكر الأمثلة (2) التي تعكس حضور الزمن الحاضر في (47) في مقابل تراكيب إسمية تعكس الزمن الماضي كما في (48) :

(47) المدينة مكتظة

(48) اكتظاظ المدينة

فيلاحظ أن التركيب (48) يقابل التركيب (43) لأنه يقبل التأويل بنفس الظرف الزمني «أمس» دون غيره من الظروف كما يتبين من (49) :

(49) اكتظاظ المدينة أمس.

بخلاف ذلك، فإن التركيب (47) سيكون هو المقابل الحقيقي للتركيب (50 أ) وليس (50 ب) :

(50) أ. المدينة مكتظة الآن

ب.* المدينة مكتظة أمس

نخلص من هذه المقارنات أن هناك تعارضا بين الجمل الاسمية من قبيل (50أ) المرتبطة بالزمن الحاضر والجمل الاضافية من قبيل (49) المرتبطة بالزمن الماضي كما يعكس ذلك الأزواج الجملية التالية :

(51) أ. اكتظاظ المدينة أمس

ب. اكتظت المدينة أمس

(52) أ. المدينة مكتظة الآن
ب. تكتظ المدينة الآن

فيظهر أن تغيير العناصر الإسمية يعكس التقابل بين زمنين، الماضي في المركب الإضافي والحاضر في الجملة الاسمية كما يظهر من التقابل بين المثالين (51) و (52) وذلك بنفس الكيفية التي يمكن من خلالها ملاحظة التعارض بين الفعل الماضي والفعل المضارع.

(53) أ. اكتظت المدينة أمس
ب.* اكتظت المدينة الآن

(54) أ. تكتظ المدينة الآن
ب.* تكتظ المدينة أمس.

فإذا كانت الجمل الاسمية تتضمن عنصرا زمنيا بحكم قبولها للظروف الزمنية التي تعكس وجود هذه الصرفة، فهل يعني ذلك أن المركبات الإضافية تتضمن نفس الصرفة بالنظر إلى قبولها التأويل في الزمن الماضي دون الزمن الحاضر أوالمستقبل ؟

خـاتـمـة

تعرفنا في فقرات هذا المقال على نشوء الدراسات النمطية والمقارنة، فتبين أن قصور الدراسات البنيوية أدى إلى تطور هذه الأبحاث في الدرس التوليدي في إطار نظري جد مخصص.

دراستنا، في إطار اللسانيات المقارنة، انحصرت في دراسة ظاهرة معينة، وهي ظاهرة الاضافة، فتبين أن تسلسل إسمين في هذا التركيب يؤدي إلى معنى مايمكن التعبير عنه بتركيب مماثل يتسلسل فيه أيضا عنصران إسميان يشكل التركيب الأول المركب الإضافي، ويعبر عن «وجود مالك»، ويشكل التركيب الثاني الجمل الرابطة ويعبر عن «تحقيق خبر»، ويتميز أحدهما عن الآخر بالحيز الزمني الذي يتحقق فيه التركيبان.

المراجع العربية

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **ألفية ابن مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964

ابن يعيش أبو البقاء، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرة القاهرة، بدون تاريخ.

الاستراباذي رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977.

حسوني المصطفى، (1992) **المصدر : إسم أم فعل**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1985) **اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية**، دار توبقال، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري عبد القادر، (1990) **البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة**، دار توبقال الدار البيضاء.

المراجع الأجنبية

Abney, S. (1987), *The English Noun Phrase in its Sentential Aspect,* PH.D Dissertation, MIT, Cambridge, Mass.

Chomsky, N. (1981), *Lectures on Government and Binding,* Foris Publications, Dordrecht, Holland.

Chomsky, N. (1986 a), *knowledge of Language,* Praeger Publication, New York.

Chomsky, N. (1986 b), Barriers, Cambridge, Mass, Mit Press.

Fassi Fehri, A. (1987 a), «Case, Inflection, VS Word Order and Theory» *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Marocco,* Vol. 1, Oukad Publishers, Rabat, 1988.